

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة :

للبنوك دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تسهم في تقديم التمويل اللازم للقطاعات المختلفة لمباشرة نشاطاتها، مما يوفر التوسع للاقتصاد الوطني وزيادة حجم الناتج المحلي.

ولقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة في الاقتصاد العالمي، تمثلت في الاتجاه المتزايد نحو عولمة النشاط الاقتصادي و بروز منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تعاظم نشاط الأسواق المالية والثروة التكنولوجية والمعلوماتية.

وفي ظل هذه التغيرات أصبح من الضروري أن تسعى البنوك لمواكبة التطورات العالمية، وتعتبر لجنة بازل من التطورات الهامة في تاريخ النشاط المصرفي العالمي، والتي تشكلت في نهاية عام 1974م من مجموعة الدول الصناعية العشرة تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا.

وبعد سلسلة من الجهود قامت لجنة بازل بإصدار مقررات بازل 1 عام 1988م حيث تم وضع معيار لكفاية رأس المال، وقد أخذت الدول الصناعية بالانصياع لهذا المعيار وما لبث أن أخذت به معظم دول العالم حيث طبقته ما يزيد عن 100 دولة، وقد أصبح يُنظر إلى هذا

المعيار باعتباره معياراً للسلامة المالية للبنوك، كما أصبحت الجدارة الائتمانية للبنوك تتحدد وفقاً لمدى التوافق مع هذا المعيار، كما قامت لجنة بازل بإصدار المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (الزعاوي 2008م، 2)، ونتيجة للتطورات السريعة في الخدمات المصرفية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتوسع نشاط البنوك على المستوى الدولي، وما حدث من أزمات مالية قامت اللجنة بإجراء العديد من التعديلات، وإصدار عدة وثائق استشارية إلى أن أصدرت مقررات بازل 2 بصورتها النهائية عام 2004م بحيث تكون متطلبات كفاية رأس المال أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر، كما تم وضع عدة بدائل لقياس المخاطر، وللبنوك الحق في اختيار البدائل المناسبة لها.

وقد شهدت البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة، وذلك بدعم مؤسسة النقد العربي السعودي من خلال تطبيق المعايير الدولية التي من شأنها دعم القطاع المصرفي منها الالتزام بمقررات لجنة بازل، وقد فرضت مؤسسة النقد على البنوك التجارية بتطبيق مقررات بازل 1 عام 1992م، كما جاء إعلان مؤسسة النقد عن دخول البنوك التجارية السعودية مرحلة الالتزام بتطبيق مقررات بازل 2 في بداية عام 2008م، ليتوافق ذلك مع توجهات البنوك العالمية مما يساعد البنوك السعودية على تعزيز وجودها في الساحة المصرفية العالمية.

1-2 مشكلة الدراسة :

تواجه البنوك التجارية السعودية تحديات كبيرة في ظل البيئة التنافسية على المستويين المحلي والعالمية، خاصة بعد انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، مما فرض على هذه البنوك مواكبة التطورات المصرفية العالمية.

وقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي عدداً من النشرات والتعاميم بهدف تحقيق الالتزام بمقررات بازل2، كما طالبت جميع البنوك بتطبيق مقررات بازل2 مع بداية عام 2008م. تكمن مشكلة الدراسة في تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية قبل وبعد الالتزام بمقررات بازل2، لاختبار مدى تأثير هذا الالتزام على أداء البنوك.

1-3 أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية مقررات لجنة بازل والتي تعكس القدرات الإدارية المتطورة للبنوك التي تطبقها، وبالتالي زيادة الثقة بهذه البنوك، كما تعطي ميزات تنافسية للدول التي تطبقها، كما أنه على حد علم الباحثة لا توجد دراسات تناولت تقويم أداء البنوك التجارية السعودية في ضوء مقررات لجنة بازل، أو تناولت دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 ومجموعة من المتغيرات المستقلة، وتأمل الباحثة أن تكون نتائج هذه الدراسة إضافة علمية جيدة.

1-4 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- 1- التعرف على مقررات لجنة بازل بدءاً بمقررات بازل1 والتعديلات التي أجريت عليها ثم مقررات بازل2.
- 2- إلقاء الضوء على واقع البنوك التجارية السعودية في ظل مقررات لجنة بازل.
- 3- تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية قبل وبعد الالتزام بمقررات بازل2.
- 4- تحليل العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 والمتغيرات المستقلة: معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة السيولة، نسبة

القروض إلى الموجودات، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم الموجودات، رأس المال.

1-5 فرضيات الدراسة :

- الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ROA.
- الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.
- الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة.
- الفرض الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات.
- الفرض الخامس: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية.
- الفرض السادس: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال والأرباح المحتجزة.
- الفرض السابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وحجم الموجودات.
- الفرض الثامن: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ورأس المال.

- الفرض التاسع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وكل من المتغيرات التالية: معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE، نسبة السيولة، نسبة القروض إلى الموجودات، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم الموجودات، رأس المال.

1-6 حدود الدراسة :

سيتم تطبيق الدراسة على جميع البنوك التجارية السعودية للفترة ما بين 2006م-2009م باستثناء بنك الإنماء والذي تم تأسيسه عام 2008م.

1-7 منهجية الدراسة :

سيتم إتباع التحليل الوصفي لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية، كما سيتم تطبيق عدداً من الأساليب الإحصائية لدراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 والمتغيرات المستقلة المختارة.

1-8 خطة الدراسة :

سيتم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة موضعاً مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيات الدراسة وحدود تطبيقها والمنهجية المتبعة، أما الفصل الثاني يتناول مراحل تطور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية منذ بداية ظهورها حتى وضعها الحالي، كما سيلقي الضوء على مؤسسة النقد العربي السعودي وعلاقتها بالبنوك التجارية السعودية بالإضافة إلى المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية السعودية، والخدمات التي تقدمها هذه البنوك، والفصل الثالث يتناول مقررات بازل بدءاً بمقررات بازل1 والتعديلات التي أجريت عليها ثم مقررات بازل2 كما سيلقي الضوء

على تطبيق البنوك التجارية السعودية لمقررات لجنة بازل، وفي الفصل الرابع يتم سرد الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، أما الفصل الخامس فيتم فيه عرض الدراسة التطبيقية بحيث يتناول المنهجية التي تم اتباعها واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج، وفي الفصل السادس يتم تلخيص الدراسة وذكر أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

1-2 مقدمة :

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم ركائز التقدم الاقتصادي، فهي تسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء سواء أفراد أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تيسير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية، لذلك تعتبر البنوك التجارية أهم المؤسسات المالية.

وقد شهدت البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية تطورات كبيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما كان لها دور أساسي في دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سيتم تناول مراحل تطور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية منذ بداية ظهورها حتى وضعها الحالي، كما سيتم إلقاء الضوء على مؤسسة النقد العربي السعودي وعلاقتها بالبنوك التجارية السعودية، والقواعد التنظيمية التي تحكم نشاط البنوك

التجارية في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام مراقبة البنوك، ثم سيتم تناول المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية السعودية، والخدمات التي تقدمها هذه البنوك.

2-2 تعريف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بنشاطين رئيسيين: قبول الودائع ومنح القروض، فهي تقوم بدور الوسيط المالي بين أصحاب المدخرات من جهة، ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى مثلها مثل المؤسسات المالية الأخرى، (J. R. Booth and L. C. Booth 2004, 165-166) ومن أهم ما يميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى هو قبول الودائع تحت الطلب.

فالبنوك التجارية هي التي تقبل الودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وعمليات تنمية الادخار والاستثمار، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً لما يقر البنك المركزي (طاشكندي 1996م، 44).

وقد حدد نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 وتاريخ 1386/2/22هـ تعريف البنك في مادته الأولى بأنه " أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية" وقام بتعريف اصطلاح الأعمال المصرفية بأنها "أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة، وفتح الحسابات الجارية، وفتح الاعتمادات، وإصدار خطابات الضمان، ودفع وتحصيل الشيكات، أو أذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة، وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية، وأعمال الصرف الأجنبي، وغير ذلك من أعمال البنوك."

2-3 نبذة عن نشأة وتطور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية:

2-3-1 قبل تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي (قبل عام 1952م):

يرجع ظهور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للميلاد، ففي عام 1885م ظهرت المؤسسة البريطانية جيلاطي وهانكي وشركاؤهم المحدودة في جدة ومنطقة البحر الأحمر، وهي أول مؤسسة قامت بأعمال مصرفية في السعودية إلا أنها لم توفق في نشاطها (طاشكندي 1996م، 50).

وفي عام 1926م تأسس بنك هولندا وبدأ أعماله تحت مسمى الجمعية التجارية الهولندية، وظل البنك الوحيد في المملكة حتى عام 1948م حيث لم يكن الوضع الاقتصادي يشجع على إنشاء بنوك جديدة (البادي 2007م، 17).

ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية في الظهور، حيث تأسست شركة الكعكي وابن محفوظ في عام 1950م / 1369هـ والتي تحول اسمها بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري (البادي 2007م، 17). كما تم السماح للعديد من البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة وهي: بنك الاندوشين "الهند الصينية" عام 1948م، والبنك العربي المحدود عام 1949م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1950م، والبنك الأهلي الباكستاني عام 1950م (Al-Hamidy 2006, 330).

2-3-2 خلال الخمسينات (1950م - 1959م):

صدر أول مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في 20/4/1952م، وتم افتتاحها للعمل في شهر أكتوبر من نفس السنة، كما صدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم 23 في 23/5/1377هـ الموافق ديسمبر 1957م، والذي فرض رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية (قرمان 2008م، 229).

وفي محرم 1372هـ الموافق أكتوبر 1952م تم إلزام البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية سواء بنوك محلية أو أجنبية بالتسجيل لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديم تقارير شهرية توضح حركة البيع والشراء لمختلف العملات، وإيضاح الأرصدة الختامية والافتتاحية من العملات، وفي رجب 1378هـ الموافق أكتوبر 1959م تم إعطاء مؤسسة النقد العربي السعودي الحق في إصدار التراخيص للبنوك المحلية والأجنبية للعمل في المملكة العربية السعودية (سنيور 2002م، 29-30).

وبعد تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية منها بنك القاهرة وبنك لبنان والمهجر وفيرست ناشيونال سيتي بنك التابع لنيويورك، كما تم الترخيص لبعض البنوك المحلية ففي عام 1953م بدأ البنك الأهلي التجاري بمزاولة أعماله، بينما بدأ بنك الرياض ممارسة أعماله في عام 1957م ، والبنك الوطني في عام 1958م (SAMA 2004, 2-3).

2-3-3 خلال الستينات (1960م - 1969م):

واجهت المملكة أول مشكلة مصرفية في عام 1960م حيث عانى بنك الرياض والبنك الوطني مشاكل في السيولة، ولم يكن البنك الوطني قادراً على تسديد مطالبات المودعين، مما دفع مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تصفية البنك الوطني ودمج أعماله مع بنك الرياض، وفي عام 1961م ساهمت الحكومة في ملكية 38% من أسهم البنك (Al-Suhaimi 2001,131).

وفي ظل اتساع الأعمال المصرفية في المملكة في فترة الستينات تم إصدار نظام جديد هو نظام مراقبة البنوك في عام 1966م، الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة، وتضمن أحكاماً صارمة بخصوص متطلبات كفاية رأس المال والسيولة والاحتياطي ونسب الإقراض (3, 2004 SAMA).

2-3-4 خلال السبعينات (1970م - 1979م):

تميزت فترة السبعينات بالنمو السريع للنظام المصرفي نتيجة الزيادة الهائلة في الإيرادات الحكومية، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تطور العلاقة بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، وذلك لحاجة مؤسسة النقد العربي السعودي والبنوك السعودية إلى توظيف فائض السيولة لديهما في الأسواق العالمية (4-3, 2004 SAMA).

وقد بدأ برنامج سعودة البنوك الأجنبية بمعنى مساهمة رأس المال السعودي بأغلبية الأسهم، بصدر مرسوم ملكي عام 1975م بتحويل البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة، ولم يكن في المملكة قبل عام 1975م سوى بنكين وطنيين هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض، أما البنوك الأخرى فكانت فروعاً لبنوك أجنبية، ثم استمر تنفيذ برنامج السعودة حيث تم تحويل بنك هولندا إلى البنك السعودي الهولندي عام 1977م، وبنك الاندوشين والسويس إلى البنك السعودي الفرنسي عام 1977م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط إلى

البنك السعودي البريطاني عام 1978م، وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي عام 1979م، والبنك العربي المحدود إلى البنك العربي الوطني عام 1979م، وبنك فيرست ناشيونال سيتي بنك إلى البنك السعودي الأمريكي عام 1980م، واندماج كل من بنك لبنان والمهجر وبنك ملي إيران وبنك يونائيد ليمند إلى البنك السعودي المتحد عام 1983م (الجهني، البسام، وبامخرمة 1998م، 31).

وكان لسعودة البنوك الأجنبية عدة أهداف منها: سيطرة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك التجارية، وزيادة مساهمة البنوك التجارية في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، وتطوير مستوى الخدمات المصرفية، والتوسع في فتح الفروع في كافة أنحاء المملكة للاستفادة من خدماتها حيث كان معظم نشاطات البنوك يتركز في المدن الكبرى، وتعظيم النصيب الوطني من أرباح البنوك العاملة في المملكة (الجهني، البسام، وبامخرمة 1998م، 26).

2-3-5 خلال الثمانينات (1980م - 1989م):

حدث تباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال الفترة ما بين 1982-1986م، فقد هبطت أسعار النفط في بداية الثمانينات وتراجعت إيرادات الحكومة بدرجة كبيرة، وبالتالي عانت البنوك من القروض المتعثرة وانخفضت أرباحها، وقد بادرت الحكومة متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ عدد من التدابير منها: إلزام البنوك بالحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة قبل الإعلان عن توزيع الأرباح والاحتفاظ باحتياطات نظامية تعادل رأس مال المساهمة، وتمديد فترة الإعفاء الضريبي للمساهمين الأجانب في البنوك السعودية لتشجيع الاحتفاظ بالأرباح، وتخفيض الضرائب على مخصصات الديون المعدومة، وتعزيز إجراءات إدارة المخاطر في البنوك والإجراءات الرقابية، وإصدار معايير محاسبية للبنوك التجارية في

المملكة تتسجم مع المعايير المحاسبية الدولية، وإنشاء لجنة تسوية المنازعات المصرفية، وإنشاء مركز خدمة معلومات الائتمان والذي سمح للبنوك بتبادل المعلومات حول المقترضين المتأخرين عن السداد، كما أدخلت المؤسسة عدداً من الأنظمة التقنية تشمل نظام المقاصة الآلية للشيكات، وأجهزة الصرف الآلي، وربط المملكة بشبكة المدفوعات العالمية (SWIFT)، وإدخال نظام البطاقات الائتمانية، مما أدى إلى تحسين كفاءة الأعمال المصرفية (SAMA 2004, 5-6).

وفي عام 1984م تم تحويل الشركة السعودية المصرفية للاستثمار إلى بنك تجاري، كما تم تأسيس شركة الراجحي المصرفية عام 1988م، وبذلك أصبح عدد البنوك التجارية 12 بنكاً تجارياً (طاشكندي 1996م، 51-52).

2-3-6 خلال التسعينات (1990م-1999م):

في بداية التسعينات استعاد النظام المصرفي السعودي نشاطه، وأصبحت البنوك تتمتع بوضع مالي جيد، إلا أن أزمة الخليج أدت إلى إقبال شديد على سحب الودائع المصرفية وتحويل الأموال إلى الخارج، مما أحدث مشكلة في السيولة لدى البنوك، ولتصحيح الوضع قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بضخ مزيد من السيولة لدى البنوك، وعلى الفور عاد مستوى الودائع إلى ما كان عليه في بداية التسعينات، وبعد انتهاء أزمة الخليج حدث انتعاش في الاقتصاد وشهد النشاط المصرفي نمواً سريعاً (SAMA 2004, 8-9).

وفي عام 1997م تم اندماج البنك السعودي التجاري المتحد مع بنك القاهرة السعودي تحت مسمى البنك السعودي المتحد، كما اندمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي وسُمي بالبنك السعودي الأمريكي في عام 1999م (SAMA 2004, 10).

2-3-7 خلال العقد الماضي (2000م - 2010م):

تم تأسيس بنك البلاد في عام 2005م، كما تأسس مصرف الإنماء عام 2008م، وبذلك يصبح عدد البنوك التجارية السعودية 12 بنكاً تجارياً.

وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلق بالسماح للبنوك الوطنية العاملة في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، فقد تم منح تراخيص لبنوك خليجية بفتح فروع لها في السعودية، وكان أولها بنك الخليج الدولي عام 2000م (الجاسر 2002م، Al-Suhaimi 2001).

وأيضاً تم إصدار تراخيص لبنك الإمارات الدولي وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني، كما شرعت المملكة في منح تراخيص للبنوك الأجنبية من بقية دول العالم، وكان دويتشه بنك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل في السعودية في عام 2003م، تلاه بي إن بي باريباس ثم جي بي مورقان تشاريز إن آيه عام 2004م، كما قام كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني بتأسيس فروع لها بنهاية عام 2005م (البادي 2007م، 19).

لقد أثبتت البنوك السعودية نجاحها في التكيف مع الآثار التي أحدثتها تقلبات أسعار النفط العالمية ومع الظروف التي أحدثتها حرب الخليج، حيث تمكنت البنوك السعودية من معاودة النمو والربحية كما أصبحت تتمتع بمراكز مالية قوية ومستوى سيولة متميز وحد أدنى لكفاية رأس المال يتجاوز الحد الأدنى لنسبة بازل 8% (البادي 2007م، 24).

وقد حققت البنوك التجارية في المملكة تطورات واسعة خلال ربع القرن الماضي حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق، فقد عملت على جذب التقنية

المصرفية الحديثة وتدريب العاملين على استخدامها، كما استخدمت بتوجيه من مؤسسة النقد العربي السعودي أفضل المعايير والممارسات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية (السياري 2003م).

2-4 الوضع المالي للبنوك التجارية السعودية:

خلال الثلاث عقود الأخيرة من القرن العشرين (1970م - 2000م): (السياري 2003م)

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك التجارية السعودية في السبعينات بمتوسط معدل نمو سنوي نسبته 43% من 3.8 مليار ريال عام 1971م إلى 93.6 مليار ريال عام 1980م، وفي الثمانينات ارتفع بمعدل 9.8% من 117.7 مليار ريال عام 1981م إلى 232.1 مليار ريال عام 1990م، وفي التسعينات ارتفع بمعدل 7% ليبلغ في نهاية عام 2000م 453.3 مليار ريال.
- نمت الودائع في السبعينات بمتوسط معدل نمو سنوي نسبته 44.4%، وفي الثمانينات بمعدل 8.1%، وفي التسعينات بمعدل 6.4%، وبذلك ارتفعت الودائع من حوالي 2 مليار ريال عام 1970م إلى 268.2 مليار ريال عام 2000م.
- بلغ متوسط معدل النمو السنوي لمطلوبات البنوك من القطاع الخاص في السبعينات 40.4%، وفي الثمانينات بلغ المعدل 5.3%، وفي التسعينات 10.4%، وبذلك

ارتفعت المطلوبات من 1.7 مليار ريال في عام 1970م إلى 172.2 مليار ريال عام 2000م.

▪ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للموجودات الأجنبية في السبعينات 61%، وفي الثمانينات 12.2%.

▪ ارتفعت المطلوبات الأجنبية من 148 مليون ريال عام 1970م إلى 8.5 مليار ريال عام 1980م ثم إلى 30.2 مليار ريال عام 1990م.

▪ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لرأس المال والاحتياطيات حوالي 38% في السبعينات، وفي الثمانينات حوالي 24%، وفي التسعينات حوالي 11%، وبذلك ارتفع رأس المال والاحتياطيات من 185 مليون ريال عام 1970م، إلى 4.8 مليار ريال عام 1980م، ثم إلى 17.4 مليار ريال عام 1990م، ثم إلى 43.5 مليار ريال عام 2000م.

خلال العقد الماضي (2001م - 2010م):

يوضح الجدول التالي بعض بنود المركز المالي الموحد للبنوك التجارية بالمليون ريال:
(التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي 2007م، 2010م)

جدول (1-2) بعض بنود المركز المالي الموحد للبنوك التجارية بالمليون ريال

السنة	إجمالي الموجودات	الودائع	رأس المال والاحتياطيات	مطلوبات على القطاع الخاص	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية
2001	٤٧٢٤٣١	٢٩٠٩٩٢	٤٣٧٩٣	١٨٧٠٦٤	٩٩٣٦٤	٥٩٦١٤
2002	٥٠٨٢٣٧	٣٣٨٠٩٧	٤٧٢٩٨	٢٠٥٨٢٩	٩٥٤٩٠	٤٢٩٩٩
2003	٥٤٥٢٠٨	٣٦٢٠٢٠	٤٧٠٢٣	٢٢٨٤٨٦	٨١٠٨٢	٤٠٠٦٣

٤٥٧٤٨	٩٢٧٩٨	٣١٣٩٢٨	٥٢٢٣٨	٤٣٥٩٦٥	٦٥٥٣٨٢	2004
٦٥٠٤٠	٩١٤٣٠	٤٣٥٩٢٦	٦٦٦٠٨	٤٨٩٣٨٧	٧٥٩٠٧٥	2005
٥٩١٩٩	١٢٩٧٩٦	٤٧٦٠٢٠	٧٩٩٤٧	٥٩١٢٥٩	٨٦١٠٨٨	2006
١٠٥٢١٣	١٤٧٧١٢	٥٧٧٨٨٢	١٠٦٠٢٦	٧١٧٥٦٤	١٠٧٥٢٢١	2007
١١٢٤٦٦	١٥٣٩٨٦	٧٣٤٥٥٧	١٣١٨٢٢	٨٤٦١١٨	١٣٠٢٢٧١	2008
٩٩٦٨٣	٢١٠٩١٨	٧٣٤٢٣٧	١٦٣٦٤٢	٩٤٠٥٤٨	١٣٧٠٢٥٨	2009

مما سبق يتضح أن البنوك التجارية السعودية شهدت تطورات كبيرة، فقد حققت البنوك معدلات نمو جيدة في بنود مراكزها المالية، وقامت بتعزيز قاعدة رأس المال والاحتياطيات، كما لعبت دوراً كبيراً في اقتصاد الدولة.

2-5 علاقة مؤسسة النقد العربي السعودي بالبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية:

2-5-1 مؤسسة النقد العربي السعودي:

تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 1952م، وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA) اختصاراً لـ (Saudi Arabian Monetary Agency) وهي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية.

وتمارس مؤسسة النقد دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد السعودي، فعند إنشائها لم يكن للمملكة نظام نقدي خاص بها، وكانت العملات الأجنبية متداولة في المملكة إلى جانب النقود الفضية السعودية، فكانت إحدى المهام الأولى للمؤسسة هي تطوير نظام نقدي للبلاد، وفي غضون ثمانية أعوام ونصف من إنشاء المؤسسة تم إقامة نظام نقدي وطني كما تحولت المملكة من نظام قاعدة المعدنين الذهب والفضة إلى نظام العملة الورقية، وكانت المهمة الأخرى التي

أولتها المؤسسة اهتماماً خاصاً هي تشجيع نمو نظام مصرفي وطني حيث لم يكن هناك بنوك سعودية (الجاسر 2002م).

2-5-2 أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي:

حدد النظام الأساسي لمؤسسة النقد العربي السعودي الصادر عام 1957م أهداف مؤسسة النقد العربي السعودي وهي كما يلي: (نظام مؤسسة النقد العربي السعودي 1957م)

1- إصدار ودعم النقد السعودي وتوطيد قيمته داخل البلاد وخارجها:

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بسك وإصدار النقد السعودي وكافة الأعمال الأخرى المتصلة بذلك، وتقوم بتثبيت ودعم القيمة الداخلية والخارجية للعملة والعمل على تقوية غطاء النقد، كما تقوم بحفظ الأموال الاحتياطية المرصدة لأغراض النقد.

2- القيام بأعمال مصرف الحكومة:

تقوم المؤسسة بأعمال مصرف الحكومة فتورد فيها كافة واردات الحكومة وتصرف منها مدفوعاتها، ولا يجوز لمؤسسة النقد استلام الودائع الخاصة أو إقراض الحكومة والهيئات الخاصة والأفراد، كما لا يجوز أن يكون لها مصلحة في أي مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

3- مراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات:

تقوم المؤسسة بمراقبة البنوك التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات وإصدار القواعد والتعليمات الخاصة بهم، وعلى كل بنك تجاري يعمل في المملكة أن يقدم لها شهرياً بيانات عن مركزه المالي.

2-5-3 مراقبة البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بدور هام في التنمية الاقتصادية، ولضمان أداء البنوك لدورها المنشود فمن الضروري أن تتدخل الدولة لتنظيم عملها، وطبقاً لنظام مراقبة البنوك الصادر عام 1386هـ الموافق 1966م فقد تم منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة.

وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بمراقبة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية سواء كانت بنوكاً وطنية أو فروعاً لبنوك أجنبية، حيث تبدأ رقابتها منذ تقديم طلب الترخيص وتستمر طوال فترة مزاوله البنك نشاطه (قرمان 2008م، 233).

وفيما يلي القواعد التنظيمية التي تحكم نشاط البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام مراقبة البنوك: (نظام مراقبة البنوك 1966م)

1- منح الترخيص:

أوجبت المادة الثالثة من نظام مراقبة البنوك أن يقدم البنك طلب منح الترخيص إلى مؤسسة النقد، بحيث تقوم بدراسة الطلب ومن ثم تقدم توصياتها بشأن منح الترخيص أو عدم منحه إلى وزير المالية والاقتصاد الوطني.

2- تحديد نسب معينة:

وفقاً لنظام مراقبة البنوك فقد تم تحديد نسب معينة لضمان حقوق العملاء والمودعين:

- فقد حظرت المادة السادسة من أن تزيد التزامات البنك من الودائع على خمسة عشر من مجموع احتياطياته ورأس ماله المدفوع أو المستثمر.

- كما أوجبت المادة السابعة على كل بنك بأن يحتفظ لدى المؤسسة بوديعة نظامية لا تقل عن (15%) من التزامات ودائعه، ويمكن لمؤسسة النقد أن تعدل هذه النسبة بحيث تكون في حدود (10%-17,5%)، وأيضاً على كل بنك أن يحتفظ لدى المؤسسة باحتياطي سيولة لا يقل عن (15%) من التزامات ودائعه، ويجوز للمؤسسة زيادة هذه النسبة بحيث لا تزيد عن (20%).

3- وضع قواعد تنظيمية عامة:

وفقاً للمادة السادسة عشر من نظام مراقبة البنوك فإنه يجوز لمؤسسة النقد بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني أن تضع قواعد عامة لتنظيم المسائل التالية:

- الحد الأعلى لمجموع القروض التي يجوز لبنك أو أكثر تقديمها.
- منع أو تحديد أنواع معينة من القروض أو المعاملات الأخرى.
- تحديد الأوضاع والشروط التي يجب على البنك مراعاتها عند تعامله في أنواع معينة من الأعمال.
- التأمينات النقدية التي يجب أن يحتفظ بها البنك مقابل أنواع معينة من الاعتمادات أو الكفالات.
- الحد الأدنى لنسب الضمان في أنواع معينة من القروض.
- تحديد الموجودات التي يجب على البنك الاحتفاظ بها داخل المملكة.

4- تعيين مراقبين للحسابات:

أوجبت المادة الرابعة عشر من نظام مراقبة البنوك على كل بنك سنوياً تعيين مراقبين للحسابات، لتقديم تقرير يتضمن رأيهم في الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر للبنك.

5- تقديم بيانات دورية لمؤسسة النقد:

تقوم البنوك بتقديم بيانات دورية لمؤسسة النقد وذلك حتى يتسنى لها مراقبة الوضع المالي للبنوك، لذلك أوجبت المادة الخامسة عشر من نظام مراقبة البنوك على كل بنك أن يرسل شهرياً للمؤسسة بيان موحد عن مركزه المالي، وأن يرسل صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر خلال الستة أشهر التالية لانقضاء السنة المالية مصدقاً عليها من مراقبي الحسابات.

6- تفتيش البنوك:

أجازت المادة الثامنة عشر من نظام مراقبة البنوك لمؤسسة النقد أن تقوم بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني بإجراء تفتيش على أي بنك عن طريق فحص سجلات وحسابات البنك في مقره، ويجب على موظفي البنك تقديم ما يطلب منهم من سجلات وحسابات ووثائق ومعلومات تتعلق بالبنك.

7- مراقبة الائتمان:

حرصاً على حماية البنوك وأموال المودعين فإنه يجب على البنوك عدم تركيز الائتمان في فئة معينة وإنما يجب توزيع الائتمان بين عدد كبير من العملاء، لذلك حظرت المادة الثامنة من نظام مراقبة البنوك أي بنك من إعطاء قرض أو منح تسهيلات ائتمانية أو تقديم كفالة أو ضمان أو تحمل أي التزام مالي بمبالغ تتجاوز (25%) من مجموع احتياطات البنك ورأس ماله المدفوع أو المستثمر، ويمكن لمؤسسة النقد أن تزيد هذه النسبة إلى (50%) وفقاً للصالح العام.

وأيضاً حظرت المادة التاسعة من نظام مراقبة البنوك على أي بنك من إعطاء قرض بضمان أسهمه أو منح تسهيلات ائتمانية أو تقديم كفالة أو ضمان أو تحمل أي التزام مالي.

كما حظرت المادة التاسعة البنوك من منح القروض والتسهيلات الائتمانية بدون ضمان للأطراف التالية: أعضاء مجلس إدارة البنك أو مراقبي حساباته، والمنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة إذا كان أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو أحد مراقبي حساباته شريكاً فيها أو مديراً لها أو له فيها مصلحة مالية مباشرة أو كفيلاً لها، أو لصالح أحد موظفي البنك أو مستخدميه بمبالغ تزيد على رواتبه مدة أربعة أشهر.

8- حظر بعض الأعمال على البنوك:

يحظر على البنوك القيام بالأعمال التي لا تتوافق مع وظائف البنك، فقد حظرت المادة العاشرة من نظام مراقبة البنوك أي بنك من القيام بالأعمال التالية:

- الاشتغال بتجارة الجملة أو التجزئة أو الاستيراد أو التصدير.

- امتلاك أسهم أي شركة مساهمة في المملكة بقيمة تزيد على 10% من رأس مالها المدفوع ويشترط ألا تتجاوز القيمة الاسمية لهذه الأسهم 20% من رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته.

- أن تكون له مصلحة مباشرة كمساهم أو شريك أو مالك أو بصفة أخرى في أي مشروع إلا في الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة.

- شراء أسهم أي بنك يعمل في المملكة بدون موافقة مؤسسة النقد.

- امتلاك عقار أو استجاره إلا إذا كان لإدارة أعمال البنك أو لسكن موظفيه أو الترفيه عنهم أو وفاء لدين للبنك قبل الغير أو بوجود ظروف خاصة لها ما يبررها بشرط موافقة المؤسسة وألا تزيد قيمته على (20%) من رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته.

9- الترخيص الكتابي من المؤسسة لبعض الأعمال:

أوجبت المادة الحادية عشر من نظام مراقبة البنوك على أي بنك أن يحصل على ترخيص كتابي من مؤسسة النقد قبل قيامه بالأعمال التالية: تعديل تكوين رأس ماله المدفوع أو المستثمر، والاندماج مع بنك آخر، وامتلاك أسهم أي شركة مؤسسة خارج المملكة، والتوقف عن مزاوله الأعمال المصرفية، وفتح فروع للبنوك في المملكة أو فروع للبنوك الوطنية خارج المملكة.

10- اتخاذ إجراءات ضد البنك المخالف:

أجازت المادة الثانية والعشرون من نظام مراقبة البنوك لمؤسسة النقد إذا خالف أي بنك القواعد والأحكام التي تحكم العمل المصرفي في المملكة أن تتخذ بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد الوطني أي من الإجراءات التالية: تعيين مستشار أو أكثر لتقديم المشورة للبنك، عزل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك أو أي من موظفيه، منع البنك من منح القروض أو قبول الودائع، إلزام البنك باتخاذ أي خطوات أخرى ضرورية.

كما أنه على مؤسسة النقد توقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرون من نظام مراقبة البنوك على أي بنك يخالف أحكام هذا النظام.

2-6 المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية السعودية:

تقوم البنوك التجارية السعودية بإجراء المعالجات المحاسبية وفقاً للمعايير المحاسبية التالية:
(المبارك والعبيد 2003م)

1- المعايير المحاسبية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

2- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3- الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2-6-1 المعايير المحاسبية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي:

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار دليل معايير المحاسبة للبنوك التجارية والذي يشمل على المعايير المحاسبية التي قامت المؤسسة بإعدادها والتي يتوجب تطبيقها على حسابات البنوك التجارية العاملة في السعودية، وفيما يلي المعايير المحاسبية التي نص عليها الدليل: (معايير المحاسبة للبنوك التجارية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي)

1- معيار الاستثمار والاتجار في الأوراق المالية:

يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة باقتناء البنوك التجارية للأوراق المالية سواء كان اقتناؤها للاتجار أو الاستثمار، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بذلك.

- يتم قياس عناصر محفظة الاتجار أو الاستثمار في الأوراق المالية المحلية في تاريخ الاقتناء بالتكلفة، وبالمثل عناصر محفظة الاتجار أو الاستثمار في الأوراق المالية الخارجية على أن يتم تحويلها إلى العملة المحلية بسعر العملة الفوري في ذلك التاريخ.

- يتم تقويم محفظة الاتجار في الأوراق المالية المحلية في قائمة المركز المالي بقيمتها السوقية الحالية، وبالمثل محفظة الاتجار في الأوراق المالية الخارجية على أن يتم تحويل القيمة إلى العملة المحلية بسعر العملة الفوري في ذلك التاريخ، ويتم إثبات الفروقات الناتجة عن إعادة التقويم ضمن دخل الفترة المالية.

- يتم تقويم محفظة الاستثمار في الأوراق المالية المحلية في قائمة المركز المالي بتكلفة اقتنائها بعد إطفاء العلاوة أو الخصم، ولكن يجب إعادة تقويم أي عنصر من عناصر المحفظة في حالة وجود انخفاض غير مؤقت في قيمته السوقية بحيث تمثل القيمة الجديدة للورقة المالية قيمتها السوقية، كما يتم إثبات الخسائر ضمن دخل الفترة.

- عند التحويل من محفظة الاتجار إلى محفظة الاستثمار أو العكس فإنه يتم استخدام تكلفة الاقتناء أو القيمة السوقية في تاريخ التحويل أيهما أقل.

- يجب الإفصاح عن محفظة الاتجار كمجموعة مستقلة في صلب قائمة المركز المالي، وكذلك الإفصاح عن محتوى محفظتي الاتجار في الأوراق المالية المحلية والخارجية في إيضاحات القوائم المالية، وبالمثل بالنسبة لمحفظة الاستثمار.

2- معيار القروض:

يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المترتبة على منح تسهيلات ائتمانية من البنك لعملائه، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح لعنصر القروض في القوائم المالية.

- يجب توزيع العمولة الخاصة للقرض على الفترات المالية التي تشملها مدة القرض بطريقة المعدل الثابت، ولا يجوز اعتبار العمولة الخاصة دخل للبنك إلا عند اكتسابها.

- يجب توزيع أتعاب تثبيت معدل العمولة الخاصة على الفترات المالية التي تشملها مدة القرض كجزء من العمولة الخاصة، كما يجب توزيع أتعاب خدمة القرض وأتعاب منح القرض على الفترات المالية التي تشملها مدة خدمة أو منح القرض بطريقة معقولة.

- إذا تبين للبنك عدم قدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وعمولته الخاصة المستحقة فإنه يجب إعدامهم وتحميلهم على مصروفات الفترة، كما يجب إعادة احتياطي الخسائر المخصصة لمواجهة خسائر هذا القرض كدخل للفترة، وإذا تم تحصيل مبلغ من القروض التي تم إعدامها فيعتبر إيراداً للفترة التي تم فيها التحصيل.

- إذا تبين للبنك احتمال عدم قدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وعمولته الخاصة المستحقة فإنه يجب تقدير المبلغ المحتمل عدم سداه وتحمله على الفترة كمخصص خسائر القروض، وإذا تم تحصيل مبلغ من القروض التي كون لها مخصص خسائر فيعتبر كسداد لمبلغ القرض المستحق وما تبقى للعمولة الخاصة المستحقة.

- يجب أن يتم قيد العمولة الخاصة للقرض في حساب عمولات موقوفة يتم خصمها من إجمالي القروض في قائمة المركز المالي إذا تبين احتمال عدم قدرة المقترض على سداد مبلغ القرض وعمولته الخاصة.

- عند إعادة جدولة القروض إذا زادت القيمة الحالية لمبلغ القرض وعمولته الخاصة المستحقة قبل إعادة الجدولة عن القيمة الحالية بعد إعادة الجدولة فيجب على البنك تحميل الفرق كخسارة على الفترة، وإذا حصل العكس فيجب توزيع الفرق على الفترات التي تشملها مدة القرض المتبقية كجزء من العمولة الخاصة.

- يجب عرض إجمالي القروض كمجموعة مستقلة في قائمة المركز المالي مخصصاً منها احتياطي خسائر القروض والعمولة الخاصة الموقوفة والأتعاب غير المكتسبة المضافة إلى مبالغ القروض.

- يجب الإفصاح عن أرصدة القروض القائمة في تاريخ الميزانية حسب أنواعها، وأرصدة القروض المتعثرة، وإجمالي مبالغ أرصدة القروض لأطراف ذوي علاقة، والسياسة المحاسبية التي يتبعها البنك لحساب العمولة الخاصة المكتسبة والأتعاب الأخرى المكتسبة.

3- معيار الودائع:

يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المرتبطة بودائع العملاء في البنوك التجارية، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح للودائع.

- تعتبر العمولة الخاصة المستحقة عن الودائع مصروفاً يُحمل على الفترة، كما تعتبر الأتعاب التي يحصلها البنك من أصحاب الودائع أو يحملها على حساباتهم مقابل تقديم خدمات إيراداً للفترات التي تُقدم فيها الخدمات.

- يجب عرض الودائع كمجموعة مستقلة ضمن المطلوبات في صلب قائمة المركز المالي بقيمتها الحالية والتي تمثل المبالغ التي أودعها العملاء مضافاً إليها العمولة الخاصة المستحقة عن الودائع.

- يجب الإفصاح عن أرصدة الودائع حسب أنواعها، وإجمالي أرصدة الودائع الخارجية حسب أنواعها وفقاً لعملة الوديعة، وإجمالي العمولة الخاصة المستحقة عن الودائع خلال الفترة المالية.

4- معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء:

يحدد المعيار طريقة معالجة التغييرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بهم.

- إذا حدث تغيير في سياسة محاسبية فإنه يجب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي، بتعديل القوائم المالية لكافة الفترات المالية المعروضة، إلا في الظروف التي لا يمكن فيها تحديد أثر السياسة المحاسبية الجديدة على الفترات السابقة بصورة معقولة، فإنه يتم تعديل رصيد الأرباح المبقاة، والنسبة لكل تغيير في سياسة محاسبية يجب الإفصاح عن وصف التغيير ومبرراته وأثره على القوائم المالية.

- إذا حدث تغيير في التقديرات المحاسبية فإنه يجب عكس تأثير التغيير على الفترة المالية التي حدث فيها التغيير إذا أثر على هذه الفترة فقط، أو على الفترة التي حدث فيها التغيير والفترات المقبلة إذا أثر على كل منها، ويجب الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم عن طبيعة التغيير وأثره.

- إذا حدث تغيير في تكوين الوحدة المحاسبية فإنه يجب إعادة تصوير القوائم المالية لكافة المدد المالية المعروضة، ويجب الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن طبيعة ذلك التغيير وسببه وأثره.

- إذا تم تصحيح أخطاء في القوائم المالية للفترات السابقة فيجب أن تتم المحاسبة بأثر رجعي، بتعديل القوائم المالية لكافة الفترات المالية المعروضة التي تأثرت بالخطأ، ويجب الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن وصف الخطأ وأثر تصحيحه على القوائم المالية.

5- معيار العملات الأجنبية:

يحدد المعيار المعالجة المحاسبية للعمليات المرصدة بعملة أجنبية، والعقود الآجلة لشراء أو بيع العملة الأجنبية، وترجمة القوائم المالية للفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة للبنك، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح المرتبطة بالأمر السابقة.

- يتم تسجيل العمليات المرصدة بعملة أجنبية بعملة القوائم المالية في تاريخ العملية على أساس السعر الفوري، وإذا نتج من العملية موجودات أو مطلوبات نقدية مرصدة بعملة أجنبية ولم يتم تصفيتهما حتى تاريخ قائمة المركز المالي فإنه يتم إثباتها بعملة القوائم المالية على أساس السعر الفوري في تاريخ قائمة المركز المالي، وبالنسبة للمكاسب أو الخسائر الناتجة من اختلاف السعر الفوري للعملة الأجنبية فإنه يتم إثباتها ضمن دخل الفترة.

- يتم إطفاء خصم أو علاوة عقد العملة الآجل على الفترات المالية لمدة العقد، ويتم إثبات الجزء المطفأ ضمن دخل الفترة، كما يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من اختلاف السعر الفوري للعملة الأجنبية في تاريخ قائمة المركز المالي عن سعرها الفوري في تاريخ التعاقد ضمن دخل الفترة.

- عند ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية أو الشركات الأجنبية التابعة للبنك إلى عملة القوائم المالية فإنه يتم استخدام السعر الفوري للعملة الأجنبية في تاريخ قائمة المركز المالي، أما عند ترجمة إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر هذه الفروع فإنه يتم استخدام المتوسط المرجح للسعر الفوري للعملة الأجنبية خلال الفترة المالية، ويتم إثبات الفروقات الناتجة من ترجمة القوائم المالية كبنود مستقل من بنود حقوق الملكية.

- بالنسبة للعقود الآجلة للعملة الأجنبية فإنه يجب الإفصاح عن العملة، والسعر الفوري السائد في تاريخ قائمة المركز المالي، والسعر الآجل، وتاريخ الاستحقاق، والطريقة المتبعة لإطفاء خصم أو علاوة عقود العملة الآجلة.

6- معيار الموجودات الثابتة والعقارات الأخرى:

يحدد المعيار المعالجة المحاسبية المتعلقة باقتناء الموجودات الثابتة في البنك وحيازة العقارات الأخرى (التي حاز عليها البنك تسديداً لديون مستحقة له أو أي عقارات أخرى ليست لأي غرض من الأغراض المسموح بها لمزاولة نشاط البنك)، كما يحدد متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بها.

- يتم إثبات الموجودات الثابتة في تاريخ الاقتناء بتكلفة اقتنائها، بحيث يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الفترات المالية التي تمثل مدة المنفعة باستخدام أي من طرق الاستهلاك، وعند التخلص من موجود ثابت فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الفرق بين قيمته الدفترية والقيمة التي حصل عليها البنك مقابل التخلص يتم تحميلها على الفترة المالية التي تم فيها التخلص.

- يتم تسجيل العقارات الأخرى وفقاً للقيمة السوقية لها أو القيمة الحالية للقروض المستحقة أيهما أقل، وعند بيعها يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الفرق بين قيمتها الدفترية وقيمة البيع ضمن دخل الفترة، كما يجب على البنك إعادة تقويم العقارات الأخرى دورياً وإذا كانت القيمة الدفترية أعلى من القيمة المتوقع تحقيقها فإنه يتم تسجيل الخسارة ضمن دخل الفترة.

- يجب عرض الموجودات الثابتة كمجموعة مستقلة في قائمة المركز المالي، وبالمثل بالنسبة للعقارات الأخرى، كما يجب الإفصاح عن مبلغ الاستهلاك عن الفترة المالية، والتغيرات الهامة التي حصلت على الموجودات الثابتة والعقارات الأخرى، والمكاسب والخسائر الناتجة عن العمليات والأحداث التي تم ذكرها سابقاً.

7- معيار القوائم المالية الموحدة والاستثمار في الشركات التابعة:

يحدد المعيار الحالات الواجبة لتوحيد القوائم المالية للبنك والشركات المشتركة والتابعة وطرق إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، كما يحدد الطريقة المحاسبية لمعالجة قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاركة والتابعة في القوائم المالية المنفصلة والخاصة بالبنك.

- إذا كان البنك يملك أقل من 20% من حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها (شركة حليفة) فإنه لا يتم توحيد قوائمها المالية مع قوائم البنك، ويتم إظهار قيمة الاستثمار فيها في القوائم المالية الخاصة بالبنك بالتكلفة، والتي تُعدل في حال حدوث انخفاض في حقوق المساهمين له صفة الديمومة.

- إذا كان البنك يملك 20%-50% من حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها (شركة حليفة) فإنه لا يتم توحيد قوائمها المالية مع قوائم البنك، ويتم إظهار قيمة الاستثمار فيها في القوائم المالية الخاصة بالبنك بطريقة حقوق الملكية (وهي طريقة محاسبية يتم بموجبها إثبات الاستثمار في الشركة التابعة عند الاقتناء بالتكلفة ثم يتم تعديلها بعد تاريخ الاقتناء لتظهر التغييرات التي تحصل في حقوق الملكية للبنك في الشركة المستثمر فيها).

- إذا كان البنك يملك أكثر من 50% من حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها (شركة تابعة) فإنه يتم توحيد قوائمها المالية مع قوائم البنك، ويتم إظهار قيمة الاستثمار فيها في القوائم المالية الخاصة بالبنك بطريقة حقوق الملكية.

- إذا كان البنك يملك نسبة معينة في منشآت مشتركة مع مساهمين آخرين فإنه يتم إظهار قيمة الاستثمار فيها بطريقة حقوق الملكية، ويتم توحيد قوائمها المالية مع قوائم البنك بطريقة التوحيد النسبي.

- يجب إظهار حقوق الأقلية في القوائم المالية الموحدة في بند مستقل في قائمة المركز المالي، كما يجب إظهار حصة الأقلية في نتائج أعمال الشركات التابعة في بند مستقل في قائمة الدخل.

- يجب الإفصاح عن اسم الشركة التابعة ووضعها القانوني وجنسيته ومكانها ونسبة ملكية البنك فيها وطبيعة عملها، كما يجب الإفصاح عن الطريقة التي يتم فيها إظهار قيمة الاستثمار في الشركات التابعة والحليفة والمشاركة في قوائم البنك الغير موحدة.

8- معيار العرض والإفصاح العام:

يحدد المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للبنوك التجارية المعدة للأغراض العامة للمستخدمين، كما يحتوي المعيار على اعتبارات محددة للأهمية النسبية والتي تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في القوائم المالية أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى.

- تمثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وما يرتبط بها من إيضاحات الحد الأدنى للقوائم المطلوب إعدادها وعرضها للبنوك التجارية، ويجب أن تشمل كل قائمة اسم البنك وشكله النظامي والفترة أو الفترات التي تغطيها القوائم.

- قائمة المركز المالي: تتضمن الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، ولا يجوز تبويب الموجودات أو المطلوبات إلى متداولة وغير متداولة، بحيث تشمل الموجودات النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد والبنوك، محفظة الاتجار في الأوراق المالية، صافي القروض، محفظة الاستثمار في الأوراق المالية، صافي الموجودات الثابتة، العقارات الأخرى، الموجودات الأخرى، كما تشمل المطلوبات الودائع، الأموال المقترضة الأخرى، المطلوبات

الأخرى، بينما تشمل حقوق الملكية رأس المال المدفوع، الاحتياطي النظامي، الاحتياطيات الأخرى، الأرباح المبقة، الفروقات المتراكمة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية.

- يجب عرض المجموعات التالية في قائمة الدخل: صافي الدخل من العمليات الرئيسية، الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى، صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية، البنود الاستثنائية، صافي الدخل، ومن مكونات صافي الدخل من العمليات الرئيسية: الدخل من العملة الخاصة على القروض وما يعادلها، مكاسب أو خسائر تغييرات أسعار العملات الأجنبية، مكاسب أو خسائر محفظة الاتجار، عوائد محفظة الاستثمار، مكاسب أو خسائر العقارات الأخرى، إيرادات وأتعاب الخدمات، مصروفات العملة الخاصة، مخصص خسائر القروض بما في ذلك القروض المعدومة أو المستردة، المصروفات الإدارية والعمومية. ومن مكونات الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى: مكاسب أو خسائر محفظة الاستثمار، مكاسب أو خسائر الموجودات الثابتة، عوائد محفظة الاتجار.

- يجب إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تعكس جميع التغيرات التي حدثت على حقوق الملكية خلال الفترة.

- يجب أن تتضمن الإيضاحات عن القوائم المالية معلومات عامة عن البنك تشمل: الشكل النظامي ومستند التأسيس والترخيص، نسبة الملكية للسعوديين وغير السعوديين، التوزيع الجغرافي لنشاط البنك، نبذة مختصرة عن الخدمات التي يقدمها البنك. كما يجب أن تتضمن القيود الإشرافية الاستثنائية التي فرضتها السلطات النظامية على البنك مع توضيح تاريخ، مدة سريان، طبيعة القيود، وأنواع القرارات المتأثرة بالقيود. أيضاً يجب الإفصاح في الإيضاحات عن الزكاة الواجبة الدفع عن الفترة المالية وعن ضريبة الدخل.

2-6-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS):

وهي معايير محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، ففي عام 1973م تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من قبل هيئات محاسبية في استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصدرت العديد من المعايير المحاسبية تحت مسمى معايير المحاسبة الدولية (IAS) ، وفي عام 2001م تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بتأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي قام بإصدار معايير محاسبية تحت مسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، بالإضافة إلى تبني المعايير المحاسبية (IAS) الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC). (Ball 2006)

2-6-3 الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

اتجهت البنوك التجارية السعودية في الآونة الأخيرة إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية كالمرابحة والإجارة والتورق والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها، وحرصاً من مؤسسة النقد العربي السعودي على توحيد المعالجات المحاسبية لهذه الخدمات، فقد قامت بتوجيه البنوك السعودية للاسترشاد بالمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي منظمة دولية غير هادفة للربح من مهامها إعداد وإصدار معايير محاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً للإطار الفكري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المبارك والعبيد 2003م).

2-7 الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية السعودية:

لقد عملت البنوك التجارية السعودية على توسيع وتطوير خدماتها المصرفية وفقاً لمتطلبات العصر، والعمل على أساس نموذج العمل المصرفي الشامل لتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء من الخدمات المصرفية الحديثة (السياري 2003م).

ويمكن إيجاز أهم هذه الخدمات فيما يلي:

- الحسابات:

توفر البنوك التجارية العديد من الخيارات لإيداع الأموال، حيث يستطيع العميل فتح الحساب الذي يتلاءم مع احتياجاته، منها: الحساب الجاري، وحساب التوفير، وحساب الودائع لأجل، وحساب الرواتب.

- بطاقات الائتمان:

هي بطاقات يصدرها البنك التجاري للعميل بحيث يحدد البنك خط ائتماني للعميل لا يحق له تجاوزه، ويتم استخدامها في عمليات الشراء ويُسمح للعميل بسداد المبالغ خلال فترة مابين 35 إلى 45 يوم، وفي حالة تأخير السداد يُضاف على العميل رسوم أو فوائد، ومن أكثر البطاقات الائتمانية استخداماً في المملكة فيزاكارد، وماستركارد، وأمريكان إكسبريس، كما تقوم البنوك بإصدار بطاقات خاصة بها بمسميات ومميزات مختلفة (البادي 2007م، 20).

- خدمات الصراف الآلي:

يتيح الصراف الآلي للعميل العديد من الخدمات على مدار الساعة منها: السحب النقدي من الحساب، الاستفسار عن الرصيد، طلب كشف حساب، طلب دفتر شيكات، سداد فواتير الخدمات، الإيداع في الحساب (سنيور 2002م، 35).

- خدمات الإنترنت المصرفية:

تقدم البنوك التجارية لعملائها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وذلك لتمكينهم من تنفيذ معاملاتهم المصرفية في أي وقت ومن أي مكان.

- خدمات الهاتف المصرفي:

تتيح البنوك التجارية لعملائها تنفيذ بعض العمليات المصرفية عبر الهاتف مثل: الاستفسار عن الرصيد، التحويل إلى حساب آخر، سداد فواتير الخدمات، والعديد من الخدمات الأخرى.

- خدمة الرسائل النصية القصيرة:

تعتبر خدمة الرسائل النصية القصيرة من أحدث الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، بحيث تتيح لهم استقبال رسائل قصيرة على الجوال الخاص بهم لمعرفة العمليات التي تمت على حساباتهم بالإضافة إلى معلومات عن أحدث الخدمات والمنتجات التي تقدمها البنوك لعملائها.

- خدمة سداد:

صُممت هذه الخدمة لسداد فواتير الخدمات مثل الكهرباء والهاتف لعملاء البنك في أي فرع من فروع البنك أو عن طريق أجهزة الصرف الآلي أو الهاتف المصرفي أو خدمات الإنترنت المصرفية.

- القروض الشخصية:

تقوم البنوك التجارية بمنح قروض شخصية للعملاء بحيث يتم السداد على أقساط مع إضافة فوائد.

- البيع بالتقسيط:

وهو قيام البنك مثلاً بشراء عقار أو سيارة ومن ثم بيعها للعميل بحيث يقوم بسداد المبلغ على أقساط شهرية مع إضافة فائدة.

- الخدمات المصرفية الإسلامية:

اتجهت البنوك التجارية في الآونة الأخيرة إلى تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالمرابحة، والإجارة، والمشاركة، والمضاربة، والاستصناع، والسلم، والتورق، وبطاقات الائتمان الإسلامية، والصناديق الاستثمارية الإسلامية.

- خدمات الاستثمار:

تقدم البنوك التجارية السعودية خدمات الاستثمار عن طريق الشركات التابعة لها والتي تتولى إدارة الخدمات والمنتجات الاستثمارية التي يوفرها البنك لعملائه، وتقوم هذه الشركات بتصميم وإدارة الصناديق المحلية والدولية و بناء المحافظ الاستثمارية، كما تقدم تشكيلة كاملة من خدمات الوساطة المحلية والدولية للعملاء الذين يتداولون بالأسهم المحلية أو الذين يستثمرون في الأسهم والسندات وعقود الخيارات المالية في الأسواق المالية العالمية.

- الحوالات:

تقدم البنوك التجارية للعميل خدمة الحوالات المالية بين البنوك المحلية أو الحوالات الدولية لدول العالم، ويمكن للعميل تنفيذ الحوالة عن طريق فروع البنك أو أجهزة الصرف الآلي أو الهاتف المصرفي أو خدمات الإنترنت المصرفية.

- صناديق الأمانات:

توفر البنوك التجارية للعملاء صناديق أمانات لحفظ الوثائق الهامة والممتلكات الثمينة وهي متوفرة بأحجام مختلفة.

- نقاط البيع:

إن خدمة نقاط البيع هي نظام يوفر لصاحب بطاقة الصراف الآلي أو بطاقات الائتمان أن يسدد قيمة مشترياته من المحلات التجارية بتحويلها من حسابه إلى حساب صاحب المحل التجاري الذي تمت فيه عملية الشراء.

- خدمات الخزينة:

لدى البنوك التجارية إدارة خاصة بالخزينة والتي تقدم للعملاء العديد من الخدمات مثل: عقود الصرف الأجنبي الفورية والأجلة، عقود الخيار للعملات الأجنبية، بيع وشراء المعادن الثمينة، سندات التنمية الحكومية، مقايضة أسعار الفائدة، عقود أسعار الفائدة الأجلة، عقود تثبيت الحد الأعلى لسعر الفائدة أو الحد الأدنى لسعر الفائدة أو تثبيت الحدين الأعلى والأدنى لسعر الفائدة.

- الاعتماد المستندي:

هو تعهد كتابي يصدره البنك لصالح المورد بناءً على طلب المستورد يلتزم البنك بموجبه بالدفع أو قبول كمبيالة مرفقاً بها مستندات الشحن إذا قُدمت مطابقة تماماً لشروط الاعتماد (سنيور 2002م، 36).

- التحصيل المستندي:

عبارة عن مستندات تجارية مصحوبة أو غير مصحوبة بمستندات مالية، بحيث يقوم البنك بناء على طلب المورد بتظهير المستندات إلى المستورد بعد استيفاء قبول هذه المستندات، وقد يتم الدفع نقداً أو مقابل قبول كمبيالة تستحق في وقت لاحق (سنيور 2002م، 36).

- خطاب الضمان:

هو تعهد يصدر من البنك الضامن بناءً على طلب العميل بأن يدفع مبلغاً محدداً من المال إلى المستفيد من الضمان عند الطلب نيابة عن العميل خلال مدة صلاحية الضمان. وهو يُستخدم لتأمين وفاء طالب الضمان بالتزاماته تجاه الغير.

- الحلول التمويلية للشركات:

تقدم البنوك التجارية مجموعة من المنتجات والخدمات لتلبية المتطلبات التمويلية لقطاع الشركات مثل: السحب على المكشوف لمقابلة الالتزامات الفورية للشركات وتمويل رأس المال العامل، القروض بكافة أنواعها (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل)، القروض المشتركة مع البنوك الأخرى لتمويل المشاريع الضخمة، تمويل العقود والمشاريع، ومنتجات التمويل الإسلامية.

- خدمة صرف الرواتب وبطاقات الرواتب:

خدمة توفر للشركات والمؤسسات والقطاعات الحكومية وبشكل آلي إيداع الرواتب الشهرية في حسابات موظفيهم، وتسمح بطاقة صرف الرواتب لموظفي الشركات باستلام وسحب رواتبهم من خلال أجهزة الصرف الآلي دون اشتراط فتح حسابات جارية لهم.

الفصل الثالث

مقررات لجنة بازل

1-3 مقدمة :

تعتبر مقررات بازل 1 التي صدرت عام 1988م حدثاً هاماً في تاريخ النشاط المصرفي العالمي، فقد جاءت هذه المقررات لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي العالمي، وفي البداية تم اعتماد هذه المقررات من قبل الدول الأعضاء في لجنة بازل إلا أنه فيما بعد اتسع

نطاق تطبيقها في مختلف الدول خارج الدول الأعضاء، ونتيجة للتطورات المصرفية السريعة أصدرت لجنة بازل عام 2004م مقررات بازل 2 في صورتها النهائية وذلك بعد إصدار العديد من الوثائق الإرشادية.

وفي هذا الفصل سيتم تناول مقررات بازل، بدءاً بمقررات بازل 1 والتعديلات التي أجريت عليها، ثم مقررات بازل 2، كما سيتم إلقاء الضوء على تطبيق البنوك التجارية السعودية لمقررات لجنة بازل.

3-2 لجنة بازل:

تم تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية (the Basel Committee on Banking Supervision) عام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) Bank of International Settlements بمدينة بازل بسويسرا، من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (G10) بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع السلطات النقدية لوكسمبورغ وسويسرا، وذلك بعد انهيار بنك عالمية خلال السبعينات مثل البنك الألماني هيرث ستات Bankhaus Herstatt، والبنك الأمريكي فرانكيل ناشيونال Franklin National Bank (Franklin National Bank, 16-17, 2009, Jablecki)، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وزيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها للبنوك العالمية، ومنافسة البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب تدني رؤوس أموالها (ناصر 2004م، 1-2).

وتهدف لجنة بازل إلى تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالمياً، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تبادل المعلومات بشأن التدابير الرقابية الوطنية، وتحسين فعالية إجراءات الرقابة على الأعمال المصرفية الدولية، ووضع حدود دنيا للمعايير الرقابية، واللجنة لا تملك أي

سلطة قانونية فوق السيادة الوطنية لأي دولة، لكنها تقوم بصياغة معايير رقابية توجيهية، وتوصي باتباع أفضل الممارسات لتشجيع التقارب نحو معايير مشتركة (Basel Committee 2009, 1).

3-3 مقررات بازل 1:

3-3-1 لمحة تاريخية عن مقررات بازل 1:

في عام 1988م أقرت لجنة بازل مقررات بازل لكفاية رأس المال والتي تعرف باسم (اتفاقية 1988م)، بحيث تم وضع معيار لكفاية رأس المال، وذلك بتحديد حد أدنى 8% لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية، وذلك لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي الدولي وإزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك الناجمة عن الاختلاف في المتطلبات الرقابية الوطنية بخصوص رأس المال (Basel Committee 2009, 2)، فمع اتساع النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم كان هناك تخوف من أن تحقق بعض البنوك مزايا تنافسية نتيجة لممارسة نشاطها في دول أقل تشدداً في إجراءات الرقابة على البنوك (صندوق النقد العربي 2004م، 9).

وقد أوصت اللجنة بالالتزام بتحقيق هذه النسبة في نهاية عام 1992م، وتم تسمية النسبة بنسبة بال، أو نسبة كوك نسبة إلى كوك Cooke رئيس اللجنة، كما يسميها الفرنسيون معدل الملاءة الأوروبي (ناصر 2004م، 2)، وبحلول نهاية عام 1992م تم اعتماد المقررات من قبل الدول الأعضاء في اللجنة باستثناء اليابان التي تم منحها فترة أطول (Balin 2008, 4).

3-3-2 تصنيف دول العالم:

تم تصنيف دول العالم من حيث المخاطر الائتمانية إلى مجموعتين (عبدالقادر ومجدوب 2008م، 3):

- المجموعة الأولى: وهي الدول ذات المخاطر المنخفضة، وتضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، والدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، ايسلندا، الدانمارك، اليونان، تركيا.

- المجموعة الثانية: وهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل باقي دول العالم.

3-3-3 مكونات رأس المال وفقاً لمقررات بازل : (Basel Committee 1998)

1- رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) (Tier1) Core Capital: يتكون مما يلي:

- رأس المال المدفوع/ الأسهم العادية Paid-up share capital / Common stock: وهي حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية).

- الاحتياطيات المعلنة Disclosed reserves: وهي تنشأ باعتمادات معينة من الأرباح المحتجزة أو بمبالغ فائضة أخرى مثل علاوات إصدار الأسهم والربح غير الموزع والاحتياطيات العامة والاحتياطيات القانونية.

- حقوق الأقلية Minority interests: وهي حقوق الأقلية في أسهم الشركات التابعة في حالة عدم الملكية الكاملة لها، وذلك في الحسابات الموحدة.

ويستثنى من رأس المال الأساسي احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة التراكمية.

2- رأس المال التكميلي أو المساند (الشريحة الثانية) (Tier2) Supplementary capital:

يتكون مما يلي:

- الاحتياطات غير المعلنة Undisclosed reserves: وهي احتياطات غير منشورة أو سرية يتم تكوينها بطرق مختلفة وفقاً لاختلاف النظم القانونية والمحاسبية للدول، ويجب أن تكون هذه الاحتياطات قد تم تمريرها خلال حساب الأرباح والخسائر، وتم قبولها من قبل السلطات الرقابية على البنوك.

- احتياطات إعادة تقييم الموجودات Asset revaluation reserves: حيث تسمح بعض الدول للبنوك بإعادة تقييم الموجودات الثابتة من وقت لآخر وفقاً للتغير في القيمة السوقية، كما يتم إعادة تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل، ويشترط لاعتبار هذه الاحتياطات ضمن رأس المال التكميلي أن يتم تقييم الموجودات بصورة معقولة مما يعكس احتمال تقلب الأسعار.

- المخصصات العامة / الاحتياطات العامة لخسائر القروض General provisions/general loan-loss reserves: ويتم تكوين هذه الاحتياطات لمواجهة خسائر مستقبلية غير معروفة في الوقت الحالي.

- الأدوات الرأسمالية المختلطة Hybrid capital instruments: ويتضمن هذا البند مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات أدوات الدين وحقوق الملكية، وتختلف هذه المواصفات من بلد إلى آخر، ولكن ينبغي أن تفي بالمتطلبات التالية:

- أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.
- أن تكون غير قابلة للاسترداد بدون موافقة السلطات الرقابية.
- متاحة للمشاركة في امتصاص خسائر البنك دون الاضطرار إلى التوقف عن العمل.
- أن تسمح بتأجيل التزامات الخدمة (كما هو الحال مع الأسهم الممتازة التراكمية) عندما تكون ربحية البنك لا تسمح بالوفاء بها.

- الديون المساندة Subordinated term debt: وتشمل الديون المساندة التقليدية غير المضمونة، والتي يكون الحد الأدنى لاستحقاقها خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود القابلة للاسترداد، على أن يتم خصم 20% من قيمتها سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة قبل الاستحقاق، وهذه الأدوات غير متاحة للمشاركة في امتصاص خسائر البنك لذلك فيجب أن لا تزيد عن 50% من رأس المال الأساسي.

وقد حددت مقررات بازل قيوداً على رأس المال وهي كالتالي:

- أن يكون مجموع عناصر رأس المال التكميلي محدد بحد أقصى 100% من مجموع عناصر رأس المال الأساسي.
- أن يكون الحد الأقصى للدين المساند 50% من مجموع عناصر رأس المال الأساسي.

• ألا تزيد المخصصات العامة / الاحتياطيات العامة لخسائر القروض كحد أقصى عن 1,25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

• تخضع احتياطيات إعادة تقييم الموجودات إلى خصم قدره 55% لتعكس مخاوف تقلب الأسعار وخضوعها للضرائب.

و عند احتساب نسبة كفاية رأس المال فإنه يتم خصم ما يلي من رأس المال:

• الشهرة حيث يتم خصمها من رأس المال الأساسي.

• الاستثمارات في المنشآت المصرفية والمالية التابعة التي لا تكون حساباتها موحدة، وذلك لمنع تكرار احتساب رأس المال في أماكن مختلفة من المجموعة.

• الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى والمؤسسات المالية (وفقاً لتقدير السلطات الوطنية)، وذلك لمنع تبادل حيازات رأس المال بين البنوك بدلاً من جذب رأس المال من مستثمرين خارجيين.

3-4 أوزان المخاطر The risk weights:

ركزت مقررات بازل 1 على المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى مخاطر الدول، ولم تشمل المخاطر الأخرى مثل مخاطر الاستثمار، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، وقد حددت المقررات أوزان ترجيحية لدرجة المخاطر لبنود داخل وخارج الميزانية بحيث تم تقسيم البنود إلى عدة فئات مع إعطاء كل فئة وزن مخاطرة (8-7, 1998 Basel Committee).

وقد تم تحديد خمسة أوزان ترجيحية لدرجة المخاطر بالنسبة للموجودات داخل الميزانية On-

balance sheet assets وهي: صفر%، 10%، 20%، 50%، 100%، بحيث يتم تحويل

هذه الموجودات التي تمثل ائتمان مباشر إلى موجودات مرجحة بالمخاطر Risk Weighted

Assets (RWA)، وقد تم تحديد أوزان المخاطر كما في الجدول التالي: (حماد 1999م،

138-139 ؛ 17-18، 1998، Basel Committee).

جدول (3-1) أوزان المخاطر للموجودات داخل الميزانية

الموجودات	أوزان المخاطر
<p>- النقدية.</p> <p>- المطلوبات على الحكومات المركزية والبنوك المركزية المقومة بالعملة الوطنية والممولة بها.</p> <p>- المطلوبات الأخرى على الحكومات المركزية والبنوك المركزية لدول OCDE.</p> <p>- المطلوبات بضمانات نقدية أو بضمان أوراق مالية للحكومات المركزية في دول OCDE أو المضمونة من الحكومات المركزية لدول OCDE.</p>	<p>صفر%</p>
<p>- المطلوبات على مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة بأوراق مالية صادرة منها.</p>	<p>صفر%، 10%، 20% أو 100% (بناء على التقدير الوطني)</p>
<p>- المطلوبات على بنوك التنمية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، بنك التنمية للدول الأمريكية IADB، بنك التنمية الآسيوي AsDB، بنك التنمية الأفريقي AfDB، بنك الاستثمار الأوروبي EIB، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير EBRD)، والمطلوبات المضمونة بأوراق مالية صادرة عن هذه البنوك.</p> <p>- المطلوبات على البنوك المدرجة في دول OCDE والمطلوبات المضمونة من قبل هذه البنوك.</p> <p>- المطلوبات على البنوك المدرجة في دول خارج OCDE المتبقي على استحقاقها أقل من سنة، والمطلوبات المضمونة من قبل البنوك المدرجة خارج OCDE المتبقي على استحقاقها أقل من سنة.</p>	<p>20%</p>

<p>- المطلوبات على مؤسسات القطاع العام غير المحلية لدول OCDE باستثناء الحكومة المركزية، والمطلوبات المضمونة بأوراق مالية صادرة منها.</p> <p>- البنود النقدية تحت التحصيل.</p>	
<p>- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي تم أو سيتم شغلها من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.</p>	%50
<p>- المطلوبات على القطاع الخاص.</p> <p>- المطلوبات على البنوك المدرجة خارج دول OCDE المتبقي على استحقاقها أكثر من سنة.</p> <p>- المطلوبات على الحكومات المركزية خارج دول OCDE (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها).</p> <p>- المطلوبات على الشركات التجارية التي يملكها القطاع العام.</p> <p>- المباني والمعدات والموجودات الثابتة الأخرى.</p> <p>- العقارات والاستثمارات الأخرى.</p> <p>- أدوات رأس المال الصادرة من بنوك أخرى (ما لم تخصم من رأس المال).</p> <p>- جميع الموجودات الأخرى.</p>	%100

أما بالنسبة للبنود خارج الميزانية Off-balance sheet items فهي تسهيلات يقدمها البنك للعملاء، ولا يترتب عليها دفع مبالغ مالية فلا تقيد في الميزانية، مثل: الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، ولكن قد يدفع البنك تلك المبالغ أو جزءاً منها، لذلك أوصت اللجنة بأخذها في الاعتبار عند حساب كفاية رأس المال (لحليح 2005م، 14).

ولحساب الوزن الترجيحي لدرجة المخاطر فقد تم تحديد معاملات تحويل الائتمان: صفر %، 20 %، 50 %، 100 %، بحيث يتم تحويل البند خارج الميزانية من ائتمان غير مباشر إلى

ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الملائم، ومن ثم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل مرجح بالمخاطر باستخدام أوزان المخاطر للبنود داخل الميزانية (حماد 1999م، 135).
وقد تم تحديد معاملات تحويل الائتمان كما في الجدول التالي: (حماد 1999م، 141؛
(Basel Committee 1998, 19).

جدول (2-3) معاملات تحويل الائتمان للبنود خارج الميزانية

معاملات تحويل الائتمان	الأدوات
100%	البدائل المباشرة للائتمان مثل: الضمانات العامة للديون، والاعتمادات المستندية الضامنة التي تستخدم كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية، والقبولات المصرفية. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وبيع الموجودات مع حق الرجوع والتي ينتج عنها تحمل البنك للمخاطر.
50%	بنود محتملة مرتبطة بمعاملات محددة مثل: خطاب الضمان الابتدائي، خطاب الضمان التنفيذي، الاعتمادات المستندية الضامنة المتعلقة بمعاملات محددة.
20%	الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المتعلقة بشحن البضائع.
50%	الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية، وخطوط الائتمان، إذا كان تاريخ استحقاقها الأصلي أكثر من سنة.
صفر%	الالتزامات المشابهة إذا كان تاريخ استحقاقها الأصلي سنة أو أقل، والتي يمكن إلغاؤها بدون شروط في أي وقت.

3-3-5 معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 1 :

حددت مقررات بازل 1 معياراً لكفاية رأس المال حيث وضعت حداً أدنى 8% لمعدل رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي (Tier1 + Tier2) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر،

و4% لمعدل رأس المال الأساسي (Tier1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Basel Committee 1998, 13).

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (Tier1+ Tier2)}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر}} = \text{معدل كفاية رأس المال}$$

$$\%4 \leq \frac{\text{رأس المال الأساسي (Tier1)}}{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر}} = \text{معدل رأس المال الأساسي}$$

يمكن للبنك زيادة نسبة كفاية رأس المال عن طريق زيادة رأس المال (البسط)، أو خفض إجمالي الموجودات، أو تحويل الموجودات تجاه الموجودات ذات أوزان المخاطر المنخفضة والابتعاد عن الموجودات ذات أوزان المخاطر المرتفعة (لخفض المقام) (Barajas and Chami and Cosimano 2005, 5).

3-3-6 أهم التعديلات التي أجريت على مقررات بازل 1:

في يناير 1996م قامت لجنة بازل بإجراء بعض التعديلات على مقررات كفاية رأس المال وذلك بإضافة مخاطر السوق، على أن تطبقها البنوك اعتباراً من نهاية عام 1997م، ولحساب متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر السوق فإنه يمكن استخدام الطريقة المعيارية أو النماذج الداخلية (3) (Basel Committee 2009).

بحيث يغطي رأس المال مخاطر السوق المتمثلة في: (محمود 2003م، 78).

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة Interest Rate Risk المرتبطة بالموجودات والالتزامات والعمليات خارج الميزانية بغرض الاتجار ولا يشمل المتعلقة بغرض الاستثمار طويل الأجل.

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف Foreign Exchange Rate Risk.

- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع Commodities والأسهم Equity.

وقامت اللجنة بإضافة شريحة ثالثة (Tier3) لرأس المال لتغطية جزء من مخاطر السوق، وهي الديون المساندة قصيرة الأجل Short-term subordinated debt بحيث تتوفر فيها الشروط التالية: (7, 1996, Basel Committee)

• أن يكون لها فترة استحقاق لا تقل عن سنتين، وتكون في حدود 250% من الشريحة الأولى لرأس مال البنك المخصص لدعم مخاطر السوق.

• أن يكون مؤهلاً فقط لتغطية مخاطر السوق بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر تقلب أسعار السلع.

• يمكن استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة عند نفس الحد 250%.

• تخضع للتجميد أي أنه لا يجوز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان الدفع يعني أن رأس المال سيكون أقل من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

• أن يكون مجموع الشريحة الثانية والثالثة من رأس المال لا يتجاوز الشريحة الأولى.

وبالتالي فإنه عند حساب معدل كفاية رأس المال يتم ضرب مقياس مخاطر السوق في 12,5

ومن ثم إضافة الناتج إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (8, 1996, Basel Committee).

إجمالي رأس المال (Tier1+ Tier2+ Tier3)

$$\%8 \leq \frac{\text{الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان} + \text{مقياس مخاطر السوق} * 12,5}{\text{إجمالي رأس المال (Tier1+ Tier2+ Tier3)}} =$$

الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان + مقياس مخاطر السوق * 12,5

وفي عام 1997م أصدرت لجنة بازل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (25مبدأ) Core Principles for Effective Banking Supervision، وفي عام 1999م قامت اللجنة بوضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ Core Principles Methodology (صندوق النقد العربي 2004م، 8).

3-3-7 سلبيات معيار كفاية رأس المال بازل 1:

تتمثل أهم السلبيات فيما يلي:

- ركز المعيار على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ولم يغطي مخاطر التشغيل، والتي تزداد أهمية تغطيتها مع التطورات السريعة في الخدمات المصرفية.
- لم يعد معيار بازل 1 كاف في ظل العولمة، وكمثال على ذلك فقد أثرت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997م بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي (Wahlstrom 2009, 55).
- الاعتماد على أوزان محددة للمخاطر دون مراعاة اختلاف التصنيف الائتماني بين مدين وآخر، كما أنه من غير المناسب أن يتم التمييز بين دول OECD وباقي دول العالم Non-OECD في أوزان المخاطر، فمن الممكن أن تتمتع دول Non-OECD بجدارة ائتمانية عالية (محمود 2003م، 79).

وذلك التمييز بين الدول غير منطقي، فمثلاً دول الخليج غير المملكة ليست من دول OECD وبالتالي حسب معيار بازل1 فهي ذات مخاطر عالية، بالرغم من كونها دولاً نفطية تمتلك فوائض نقدية، أيضاً يمكن أن يعاني بنك في إحدى الدول من مشاكل بينما بنك آخر في نفس الدولة يتمتع بوضع مالي جيد، كما أن المعيار ساوى بين جميع الشركات في المخاطر بالرغم من إمكانية أن تكون الشركة عالية أو منخفضة المخاطر، وبالتالي يجب تحديد أوزن المخاطر حسب وضعية المدين بحيث يختلف وزن المخاطر بين مدين وآخر.

- عدم التحفيز على إدارة المخاطر، فلا يسمح معيار بازل1 بتخفيض متطلبات رأس المال إلا مقابل الضمانات النقدية، وضمانات الحكومات المركزية (أبو كمال 2007م، 40).

- نتيجة للتسارع الكبير في التطورات المصرفية الدولية، والتوسع في استخدام المشتقات Derivatives وعمليات التوريق Securitizations فإن معيار بازل1 قد أدى إلى نتائج عكسية بتحمل البنوك المزيد من المخاطر الائتمانية (شليبي 2003م، 30).

- من الممكن أن يختار البنك عدم تكوين المخصصات الكافية، وذلك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال، مما يؤدي إلى تضخم الأرباح (حماد 1999م، 148).

- أن تنوع الموجودات غير مأخوذ في الاعتبار بالرغم من دوره في تخفيض المخاطر (أبو كمال 2007م، 40).

وبالرغم من قصور مقررات بازل1 إلا أنها ساهمت في تقوية واستقرار النظام المصرفي العالمي وفي تعزيز المساواة التنافسية بين البنوك النشطة عالمياً، فقد ارتفعت نسب كفاية رأس المال بصورة متتالية خلال الفترة 1988م- 1992م (إتحاد المصارف العربية 2003م، 95).

وبالتالي فلجنة بازل ومقرراتها فتحت مجالاً للتعاون الدولي بين السلطات الرقابية لمجموعة الدول العشر وخارجها، كما أنها حفزت على تحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي وحماية المودعين.

3-4 مقررات بازل 2:

استجابة للانتقادات السابقة والأزمات المصرفية خلال التسعينات أصدرت لجنة بازل عام 1999م مقترحات جديدة لمتطلبات كفاية رأس المال أكثر شمولاً وحساسية لقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك، والتي عرفت بمقررات بازل 2 (Balin 2008,6).

وقد أصدرت لجنة بازل العديد من الوثائق الاستشارية قبل إصدار الوثيقة النهائية، ففي عام 1999م أصدرت الوثيقة الاستشارية الأولى، وفي عام 2001م الوثيقة الاستشارية الثانية، وفي عام 2003م الوثيقة الاستشارية الثالثة، ثم أخيراً الوثيقة في صورتها النهائية عام 2004م (أبو كمال 2007م، 41).

3-4-1 الدعائم الأساسية لمقررات بازل 2:

تقوم مقررات بازل 2 على ثلاث دعائم أساسية هي:

1- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirements.

2- عمليات المراجعة الرقابية Supervisory Review Process.

3- انضباط السوق Market Discipline.

3-4-1-1 الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

أبقت المقررات الجديدة نفس الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 8%، وكذلك لم تتغير أساليب قياس مخاطر السوق، ولكن تركز التغيير على نظام الأوزان لتغطية مخاطر الائتمان بحيث أصبح أكثر حساسية للمخاطر، كما تم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل (Cai and Wheale 2007, 270).

وقد جاءت مقررات بازل2 من فكرة ألا يقتصر الأمر على ضمان حد أدنى لكفاية رأس المال، بل أنه من الضروري الاهتمام بعملية إدارة المخاطر وتحفيز البنوك على الارتقاء بأساليب إدارة المخاطر (صندوق النقد العربي 2004م، 10).

وبالتالي فإن معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2:

إجمالي رأس المال

$$8\% \leq \frac{\text{الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان} + \text{رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق} + \text{رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل} * 12,5}{\text{إجمالي رأس المال}} =$$

وتؤكد لجنة بازل على أهمية المحاسبة ومبادئ التقويم السليمة، وأن السياسات المحاسبية الضعيفة تؤدي إلى عدم المصادقية في نسب رأس المال بحيث تظهر مضخمة، مما يضلل في متطلبات كفاية رأس المال (اتحاد المصارف العربية 2003م، 98).

وللوصول إلى معدل كفاية رأس المال فإنه يجب قياس كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وقد حددت مقررات بازل2 أساليب قياسها، وسيتم توضيحها بصورة موجزة كما يلي:

3-4-1-1-1 مخاطر الائتمان Credit Risk:

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي تواجه البنوك، وهي تلك المخاطر الناشئة عن عدم قدرة طرف آخر على سداد التزاماته المالية وقت استحقاقها، مما يترتب عليه حدوث خسارة للبنك. وفي مقررات بازل 1 كانت أوزان مخاطر الائتمان محددة من قبل لجنة بازل، بينما حددت مقررات بازل 2 ثلاثة أساليب لحساب مخاطر الائتمان:

1- الأسلوب المعياري أو النمطي Standardised Approach.

2- أسلوب التقويم الداخلي (IRB) The Internal Ratings-Based Approach.

• أسلوب التقويم الداخلي الأساسي Foundation Internal Ratings-Based

.Approach (IRB)

• أسلوب التقويم الداخلي المتقدم Advanced Internal Ratings-Based

.Approach (IRB)

وتقدم مقررات بازل 2 أسلوباً خاصاً لمعالجة عملية التوريق كأحد أساليب إدارة المخاطر.

الأسلوب المعياري أو النمطي:

يعتبر هذا الأسلوب من أبسط الأساليب لحساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان، ويعتمد عند تحديد أوزان المخاطر على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التقويم الائتماني الخارجية المعترف بها external credit assessment institutions، ولقد حددت مقررات بازل 2 معايير يجب أن تتوفر في مؤسسات التقويم الائتماني، بحيث تكون السلطات الرقابية الوطنية المسؤولة عن تحديد ما إذا كانت المؤسسات تستوفي هذه المعايير أو لا (Basel Committee 2006, 19).

وهناك العديد من مؤسسات التقويم الائتماني الدولية مثل: Standard & Poor's, Moody's, Fitch. ويوضح الجدول التالي أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب المعياري: (أبوكمال 2007م،

104 ؛ (Basel Committee 2006).

جدول (3-3) أوزان مخاطر الائتمان وفقاً للأسلوب المعياري

مطالبات على	AAA to AA ⁻	A ⁺ to A ⁻	BBB ⁺ to BBB ⁻	BB ⁺ to B ⁻	أقل من B ⁻	غير مصنف
الدول ⁽¹⁾	صفر%	20%	50%	100%	150%	100%
منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية	تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام طبقاً للخيار الأول أو الثاني للمطالبات على البنوك، وإذا تم اختيار الخيار الثاني يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
بنوك التنمية متعددة الأطراف	تعالج وفقاً للخيار الثاني للمطالبات على البنوك لكن دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل، و يوجد عدة بنوك تعطي وزن مخاطر صفر% ⁽²⁾					
البنوك الخيار الأول ⁽³⁾ (تصنيف الدولة)	20%	50%	100%	100%	150%	100%
البنوك الخيار الثاني ⁽⁴⁾ (تصنيف البنوك)	20%	50%	50%	100%	150%	50%
البنوك الخيار الثاني (تصنيف البنوك) مطالبات قصيرة	20%	20%	20%	50%	150%	20%

- (1)- يمكن استخدام وزن مخاطر أقل لمطالبات البنوك على حكوماتها أو بنوكها المركزية المقومة بالعملية المحلية والعمولة بها.
- (2)- البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، مؤسسة التمويل الدولية IFC، بنك التنمية الآسيوي AsDB، بنك التنمية الأفريقي AfDB، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير EBRD بنك التنمية لدول الأمريكية IADB، بنك الاستثمار الأوروبي EIB، بنك الاستثمار لدول الشمال NIB، بنك التنمية لدول الكاريبي CDB، البنك الإسلامي للتنمية IDB، المجلس الأوروبي للتنمية CEDB.
- (3)- يتم إعطاء جميع البنوك في دولة معينة وزن مخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح لهذه الدولة.
- (4)- يعتمد وزن المخاطر للبنك على التصنيف الائتماني الخارجي للبنك نفسه.

الأجل ⁽⁵⁾					
تعامل معاملة المطالبات على البنوك بشرط أن تكون خاضعة لترتيبات إشرافية وتنظيمية خصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، وفي حال عدم تحقق هذا الشرط تخضع لنفس معاملة المطالبات على الشركات.					
غير مصنف	أقل من BB ⁻	BB ⁺ to BB ⁻	BBB ⁺ to BBB ⁻	A ⁺ to A ⁻	AAA to AA ⁻
	%100	%150	%100	%50	%20
الشركات					
مطالبات وارده ضمن محافظ التجزئة القانونية					
تُعطى المطالبات التي تدخل ضمن محفظة التجزئة والتي تحقق أربعة معايير وزن مخاطر 75%.					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية					
تُعطى وزن مخاطر 35% في حال كون القروض مضمونة بالكامل برهن عقاري سكني مشغول من المقترض أو مؤجر للغير، وقد تطلب السلطات الرقابية من البنوك زيادة وزن المخاطر حسب الملائم.					
القروض المضمونة بعقارات تجارية					
تُعطى وزن مخاطر 100%، إلا أنه يمكن استخدام وزن مخاطر 50% للأسواق المتطورة وضمن شروط.					
القروض التي مضى موعدها استحقاقها					
150% إذا كانت المخصصات الخاصة أقل من 20% من الرصيد القائم للقرض.					
100% إذا كانت المخصصات الخاصة لا تقل عن 20% من الرصيد القائم للقرض.					
100% إذا كانت المخصصات الخاصة لا تقل عن 50% من الرصيد القائم للقرض، ويمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة السلطة الرقابية.					
الموجودات الأخرى					
تُعطى وزن 100%، باستثناء السبائك الذهبية يمكن أن تعامل كنقد وتُعطى وزن صفر% بناء على تقدير السلطة الرقابية.					

(5) - المطالبات ذات فترة استحقاق أصلية ثلاثة أشهر فأقل.

ولا يجوز أن يقل وزن مخاطر أي بنك غير مصنف عن وزن مخاطر الدولة التي أنشئ فيها. كما لا يجوز إعطاء أي شركة غير مصنفة وزن مخاطر أفضل من وزن مخاطر الدولة التي أنشئت فيها. وقد تسمح السلطة الرقابية للبنوك بإعطاء وزن مخاطرة لكافة مطالبات الشركات بنسبة 100% بغض النظر عن التقويمات الخارجية بشرط أن تطبق البنوك أسلوب واحد بشكل مستمر منعاً للانتقاء (Basel Committee 2006, 22-23).

ويمكن للبنوك استخدام درجات التصنيف للدول الصادرة عن وكالات ضمان الصادرات (ECAs) Export Credit Agencies المعترف بها من قبل السلطات الرقابية بحيث تكون أوزان المخاطر كما في الجدول التالي (Basel Committee 2006, 20):

جدول (3-4) أوزان المخاطر وفقاً لدرجات التصنيف للدول الصادرة عن وكالات ضمان الصادرات

تصنيف ECA	صفر - 1	2	3	3 - 6	7
وزن المخاطر	صفر%	20%	50%	100%	150%

وبالنسبة للبنود خارج الميزانية فإنه يتم تحويلها إلى ما يعادلها داخل الميزانية باستخدام معاملات تحويل ثم يتم ترجيحها بأوزان المخاطر.

وقد تم الاعتراف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان credit risk mitigation، وهذه الضمانات مثل: النقدية، الذهب، أدوات الدين، صناديق الاستثمار، الأسهم، وطبقاً للأسلوب المعياري فإنه يوجد أسلوبين للتعامل مع الضمانات، الأول هو الأسلوب البسيط حيث يجب أن تكون الضمانة قد تم رهنها لكامل مدة التعرض، كما يجب

إعادة تقويم الضمانة حسب أسعار السوق بصفة دورية خلال فترات لا تتجاوز ستة أشهر، والأسلوب الثاني هو الأسلوب الشامل والذي يركز على القيمة النقدية للضمانة مع الأخذ في الاعتبار تقلبات السوق (نسيمه 2008م، 17؛ أبو كمال 2007م، 108).

أسلوب التقويم الداخلي:

وفقاً للحد الأدنى من شروط معينة ومتطلبات الإفصاح فإنه يمكن للبنوك التي حصلت على موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التقويم الداخلي أن تعتمد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر risk components في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين، وتتضمن مكونات المخاطر احتمال التعثر عن الدفع (PD) the probability of default، والخسارة عند التعثر (LGD) loss given default، والتعرض عند التعثر (EAD) the exposure at default، والاستحقاق الفعلي (M) effective maturity (Basel Committee 2006, 52).

ويقوم أسلوب التقويم الداخلي على مقاييس الخسائر الغير متوقعة (UL) unexpected losses، والخسائر المتوقعة (EL) expected losses، بحيث تمكن دوال الترجيح بالمخاطر -The risk-weight functions من تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر، أما الخسائر المتوقعة فيتم معالجتها بشكل مستقل، حيث تُقاس الخسائر المتوقعة وفقاً للمعادلة: $EL = PD * LGD * EAD$ (أبو كمال 2007م، 109).

ووفقاً لأسلوب التقويم الداخلي تقوم البنوك بتصنيف التعرضات إلى فئات من الموجودات هي: الشركات، حكومات، بنوك، تجزئة، حقوق الملكية، وتتفرع فئة موجودات الشركات إلى خمس فئات فرعية للإقراض المتخصص: تمويل المشروع، تمويل الموجود، تمويل السلع، العقار المنتج للدخل، العقار التجاري شديد التقلب، كما تتفرع فئة موجودات التجزئة إلى

ثلاث فئات: التعرضات للأفراد، قروض الرهونات السكنية، القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة (Basel Committee 2006, 52-55).

ولكل فئة من فئات الموجودات التي يشملها أسلوب التقويم الداخلي يوجد ثلاثة عناصر رئيسية هي (Basel Committee 2006, 59):

- مكونات المخاطر: هي تقديرات للمخاطر تقوم بها البنوك، وبعضها من تقديرات السلطات الرقابية.

- دوال أوزان المخاطر: وسيلة لتحويل مكونات المخاطر إلى موجودات مرجحة بأوزان المخاطر، وبالتالي متطلبات رأس المال.

- متطلبات الحد الأدنى: الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن يفي بها البنك حتى يستخدم أسلوب التقويم الداخلي لفئة موجودات.

وقد حددت لجنة بازل أسلوبين للتقويم الداخلي هما: الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم، فوفقاً للأسلوب الأساسي يتعين على البنك تقديم تقديراته الخاصة لاحتمال التعثر عن الدفع (PD) واستخدام تقديرات السلطات الرقابية لمكونات المخاطر الأخرى، بينما وفقاً للأسلوب المتقدم فإنه يتعين على البنك استخدام تقديراته لجميع مكونات المخاطر PD، LGD، EAD، M (Basel committee 2006, 60).

3-4-1-1-2 مخاطر السوق Market Risk:

عرفت اللجنة مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسارة الناشئة عن المراكز داخل وخارج قائمة المركز المالي بسبب تذبذبات في أسعار السوق، وكما ذكرنا سابقاً فإن مخاطر السوق تتمثل في مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر تقلبات أسعار السلع والأسهم، وقد حددت اللجنة طريقتين لقياس مخاطر السوق: الطريقة المعيارية والنماذج الداخلية.

الطريقة المعيارية:

حيث تتألف مخاطر السوق من نوعين: مخاطر السوق الخاصة وهي مخاطر ناشئة عن عوامل ذات صلة بالأداة المالية نفسها وتتنطبق على أسعار الفائدة والأسهم، ومخاطر السوق العامة وهي مخاطر ناشئة عن تغيرات في السوق وتتنطبق على أسعار الفائدة وأسعار الصرف و أسعار السلع والأسهم.

• مخاطر أسعار الفائدة: بالنسبة للمخاطر الخاصة فإنه تم تحديد أوزان مخاطر ترجيحية لفئات مختلفة، بينما المخاطر العامة تُقاس بإحدى الطريقتين: طريقة الاستحقاق Maturity method أو طريقة الدوام Duration method.

• مخاطر أدوات الملكية: يمثل رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر الخاصة نسبة 8% من المركز الإجمالي، وفي حالة تمتع المحفظة بالسيولة والتنوع فتكون النسبة 4%، أما المخاطر العامة بنسبة 8% من صافي المراكز (Basel Committee 2006, 177).

• مخاطر أسعار الصرف: يمثل رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر 8% من الفائض أو العجز أيهما أكبر من صافي مراكز العملات وصافي مراكز الذهب (نسيمة 2008م، 15).

• مخاطر السلع: يمثل رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر السلع 15% من صافي المركز لكل سلعة و3% من إجمالي المراكز (Basel Committee 2006, 186).

النماذج الداخلية:

وهي نماذج إحصائية لقياس مخاطر السوق، وقد حددت اللجنة معايير كمية ونوعية للسماح للبنوك باستخدام النماذج الداخلية، حيث يتم حساب القيمة المقدرة للمخاطر value at risk

VAR، ومن هذه النماذج: مصفوفات التباين، المحاكاة التاريخية، محاكاة مونت كارلو (Basel Committee 2006, 191-196).

3-1-1-4-3 مخاطر التشغيل Operational Risk:

عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل بأنها المخاطر الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، الأشخاص، الأنظمة، والأحداث الخارجية. وقد حددت مقررات بازل 2 ثلاثة أساليب لحساب مخاطر التشغيل:

1- أسلوب المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach.

2- الأسلوب المعياري The Standardised Approach.

3- أسلوب القياس المتقدم (AMA) Advanced Measurement Approaches.

أسلوب المؤشر الأساسي:

يجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي متوسط نسبة مئوية ثابتة (ألفا) من إجمالي الدخل للسنوات الثلاث الماضية بحيث يكون إجمالي الدخل ربح، وفقاً للمعادلة التالية (Basel Committee 2006, 144):

$$K_{BIA} = [\sum (GI_{1..n} \times \alpha)] / n$$

K_{BIA} : رأس المال المطلوب وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي.

GI : إجمالي الدخل السنوي على مدى الثلاث سنوات الماضية.

n : عدد السنوات التي يكون إجمالي دخلها إيجابياً من الثلاث سنوات الماضية.

α : 15% .

ويعتبر هذا الأسلوب أبسط الأساليب لحساب مخاطر التشغيل، كما يتميز بانخفاض تكلفة استخدامه، إلا أنه يحمل البنك حجم أكبر من متطلبات رأس المال، وذلك نظراً لثبات النسبة ألفا (عبدالكريم وأبو صلاح 2007م، 17).

الأسلوب المعياري:

وفقاً للأسلوب المعياري تُقسم أنشطة البنوك إلى ثمانية خطوط أعمال مع إعطاء كل خط أعمال قيمة بيتا كما في الجدول التالي (Basel Committee 2006, 147):

جدول (3-5) معاملات بيتا لخطوط أعمال البنوك

خطوط الأعمال	معاملات بيتا
تمويل الشركات (β_1)	18%
التجارة والمبيعات (β_2)	18%
أعمال التجزئة المصرفية (β_3)	12%
الأعمال التجارية المصرفية (β_4)	15%
المدفوعات والتسوية (β_5)	18%
خدمات الوكالة (β_6)	15%
إدارة الموجودات (β_7)	12%
السمسة بالتجزئة (β_8)	12%

ويتم حساب رأس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل وفقاً للمعادلة التالية:

$$K_{TSA} = \left\{ \sum_{\text{years } 1-3} \max [\sum (GI_{1-8} \times \beta_{1-8}), 0] \right\} / 3$$

K_{TSA} : رأس المال المطلوب وفقاً للأسلوب المعياري.

GI : إجمالي الدخل السنوي في سنة محددة لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

β : نسبة محددة من قبل اللجنة لكل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

وقد حددت اللجنة عدة شروط يجب أن تتوفر في البنك لاستخدام هذا الأسلوب.

أسلوب القياس المتقدم:

وهي من أكثر الأساليب تقدماً، وذلك باستخدام نظام داخلي للبنك لقياس مخاطر التشغيل، ويجب أن تتم الموافقة عليه من قبل السلطة الإشرافية حيث حددت اللجنة معايير كمية ونوعية صارمة يجب أن يلتزم بها البنك لاستخدام هذا الأسلوب.

3-4-1-2 عمليات المراجعة الرقابية:

الهدف من عملية المراجعة الرقابية ليس فقط ضمان كفاية رأس المال للبنوك لمواجهة جميع المخاطر، ولكن أيضاً لتشجيع البنوك على تطوير واستخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر (Basel Committee 2006, 204).

وقد حددت اللجنة أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية (Basel Committee 2006, 205):

1- يجب أن يكون لدى البنوك عملية تقييم كفاية رأس المال وذلك بالنسبة للمخاطر، وأن يكون لديها إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال.

2- يجب أن تقوم السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم الإستراتيجيات والتقويمات الداخلية للبنوك الخاصة بكفاية رأس المال، وكذلك قدرة البنوك على مراقبة وضمان امتثالها لنسب رأس المال التنظيمي، كما يجب على السلطات الرقابية اتخاذ إجراءات رقابية مناسبة إذا لم تكن راضية عن نتائج هذه العملية.

3- يجب على السلطات الرقابية توقع أن تقوم البنوك بالعمل فوق نسب الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي، وأن يكون لديها القدرة على إلزام البنوك بالاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى .

4- يجب أن تسعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وإلزام البنوك باتخاذ إجراءات سريعة إذا لم تتم المحافظة على رأس المال.

وتستند الدعامة الثانية المتعلقة بالمراجعة الرقابية على مجموعة من المبادئ الاسترشادية، مما يوفر المرونة للبنوك والسلطات الرقابية في التطبيق بما يلائم الظروف (صندوق النقد العربي 2004م، 15).

3-1-4-3 انضباط السوق:

انضباط السوق هو الدعامة الثالثة التي تقوم عليها مقررات بازل2 وهي مكملة للدعامتين الأولى والثانية، وتعني إفصاح البنوك عن معلومات للمستفيدين حتى يستطيعوا فهم وضع هذه البنوك.

وتعتقد لجنة بازل أن الأساس المنطقي للدعامة الثالثة قوي بدرجة تكفي لإدخال متطلبات الإفصاح في البنوك التي تستخدم مقررات بازل2، وأنه لدى السلطات الرقابية عدد من الإجراءات التي يمكنهم استخدامها لإلزام البنوك بالقيام بهذا الإفصاح، وتهدف اللجنة إلى تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقويم المعلومات الرئيسية عن نطاق التطبيق، تكوين رأس المال،

التعرض للمخاطر، عمليات تقويم المخاطر، وكفاية رأس المال (Basel Committee 2006, 226).

فيجب الإفصاح عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر والسياسات المحاسبية لتقويم الموجودات والمطلوبات وتكوين المخصصات، والاستراتيجيات للتعامل مع المخاطر، والأنظمة الداخلية لتقدير رأس المال المطلوب، والتفاصيل الكمية والنوعية عن المركز المالي للبنك والأداء العام (اتحاد المصارف العربية 2003م، 103).

وتدرك اللجنة مدى الحاجة إلى إطار الإفصاح بموجب الدعامة الثالثة، والذي لا يتعارض مع متطلبات المعايير المحاسبية الأوسع مجالاً، ويجب أن يتم الإفصاح على أساس نصف سنوي مع بعض الاستثناءات، حيث يتم الإفصاح على أساس سنوي عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر للبنك ونظام التقارير والتعريفات، كما يتم الإفصاح على أساس ربع سنوي عن الشريحة الأولى من رأس المال والنسب الإجمالية لكفاية رأس المال ومكوناتها (Basel Committee 2006, 227-228).

3-5 البنوك التجارية السعودية ومقررات لجنة بازل:

في عام 1992م طالبت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك السعودية بتطبيق مقررات بازل 1، وقد حافظت البنوك على معدلات ملاءة عالية تجاوزت 18% خلال الفترة 1992م إلى 2005م، حيث كان 90% من رأس المال من الشريحة الأولى، كما شهدت العديد من المؤسسات الدولية على قوة النظام المصرفي السعودي والرقابة المصرفية لمؤسسة النقد، ففي عام 2005م كان من نتائج برنامج تقويم القطاع المالي Financial Sector Assessment Program (FSAP) أن الرقابة المصرفية لمؤسسة النقد تفي بشكل كبير بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (25مبدأ)، وهو برنامج قام بتنفيذه صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، أيضاً أصدرت مؤسسات التقويم الدولية مثل Standard & Poor's, Fitch, Capital Intelligence تقارير جيدة عن النظام المصرفي السعودي (السياري 2006م، 8-11).

وفرضت مؤسسة النقد على البنوك السعودية الالتزام بمقررات بازل2 بداية عام 2008م، بحيث قامت البنوك باتباع المناهج المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، مع التخطيط للانتقال إلى مناهج أكثر تقدماً في المستقبل، كما بدأت البنوك بإعداد تقارير عن متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لهذه المقررات.

الفصل الرابع

الدراسات السابقة ذات العلاقة

في هذا الفصل سيتم تناول عدداً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وما توصلت إليه من نتائج بما يخدم أهداف الدراسة.

4-1 دراسة (طاشكندي، 1996م):

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية والتعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها. وقد شمل مجتمع الدراسة البنوك التجارية السعودية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، كما اعتمدت الدراسة على بيانات التقارير السنوية للقوائم المالية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة من 1988م إلى

1994م، وقد تم معالجة وتحليل البيانات باستخدام برنامج EXCEL و برنامج SPSS

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي- بالنسب المالية - لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية، بينما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي من خلال تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- ارتفاع سيولة البنوك التجارية السعودية وسعيها المستمر إلى دعم مواقف السيولة تحسبا لأي ظروف اقتصادية متوقعة وغير متوقعة.
- إن زيادة إنتاج البنوك التجارية السعودية للقروض من أصولها المتاحة أدى إلى زيادة قدرتها على تكوين الدخل من أصولها.
- ترتب على تزايد الأرباح الصافية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ارتفاع ربحية الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية السعودية.
- إن أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية تتمثل في صافي هامش الفائدة، نفقات التشغيل إلى الأصول، نسبة الانتشار، الحصة السوقية من الودائع، ومعدل إقراض الودائع.

4-2 دراسة (ناصر، 2004م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مضمون مقررات بازل وطبيعة المعايير الصادرة عنها، ودراسة تأثير هذه المقررات على النظام المصرفي الجزائري.

وقد تم اختيار عينة مكونة من أربعة بنوك بنكان عموميان جزائريان وهما: البنك الوطني الجزائري BNA ، وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque ، وبنك خاص أجنبي هو المجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر، وبنك إسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص الأجنبي وهو بنك البركة الجزائري، وقد تم الحصول على البيانات من التقارير السنوية الخاصة بالبنوك.

ولاحظ الباحث ما يلي:

- بالنسبة لمقررات بازل1 فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1999م بينما حدّدت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية سنة 1992م.
- حدد التشريع المصرفي الجزائري معامل ترجيح للخطر بنسبة 100 % بالنسبة للمساهمات في الشركات، وذلك موافق لما وضعته لجنة بازل، إلا أن بنك الجزائر وضع هذه المساهمات في بند: ديون على الزبائن والأفراد بينما المساهمات أو المشاركات ليس لها طابع الديون على الغير أو الحقوق لا في النظام المصرفي التقليدي ولا الإسلامي.
- أن التشريع المصرفي الجزائري قد سائر مقررات بازل1 ولكنه لم يساير بعد مقررات بازل2 وذلك بسبب أن هذه المقررات لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي المقرر ببداية عام 2005م.

4-3 دراسة (Van Roy, 2005):

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مقررات بازل 1988م على رأس مال البنك ومخاطر الائتمان، أجريت الدراسة على 6 دول من مجموعة الدول العشر للفترة ما بين 1988م-1995م، واستخدم الباحث نموذج المعادلات الآنية (Simultaneous equation model) بحيث اشتمل على المتغيرين التابعين: رأس المال (مقاس بمعدل رأس المال إلى الموجودات) والمخاطر (مقاسه بمعدل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات)، والمتغيرات المستقلة: حجم الموجودات، القروض، نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي الموجودات، العائد على الموجودات، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والضغط التنظيمية.

وتوصل الباحث إلى ما يلي:

- أن الضغوط التنظيمية كانت ناجحة في زيادة معدل رأس المال إلى الموجودات في كندا، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لكن ليس في فرنسا وإيطاليا.
- ليس هناك أي دليل على زيادة أو انخفاض مخاطر الائتمان خلال الفترة المدروسة.
- حجم الموجودات له تأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات، وتأثير طردي معنوي على معدل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات.
- القروض لها تأثير طردي معنوي على معدل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات، ولكن تأثيرها على معدل رأس المال إلى الموجودات غير معنوي.
- معدل العائد على الموجودات له تأثير طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات.
- معدل نمو الناتج المحلي له تأثير طردي معنوي على معدل الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان إلى إجمالي الموجودات في كندا، فرنسا، إيطاليا والمملكة المتحدة، وتأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال الأساسي إلى الموجودات في اليابان.

4-4 دراسة (Montgomery, 2005):

بحثت الدراسة في تأثير معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل (1988م) على موجودات البنك، وللتعرف على سلوك البنوك بعد تطبيق المقررات فقد شملت الدراسة الفترة (1982م-1999م) أي قبل وبعد المقررات، وأجريت الدراسة على 72 بنك في اليابان (47 بنك محلي و 25 بنك دولي)، باستخدام معادلة انحدار لوغاريتمية بحيث اشتملت على المتغير

التابع: معدل نمو فئات مختلفة من الموجودات (إجمالي الموجودات، القروض، سندات الشركات، السندات الحكومية، الديون المساندة)، والمتغيرات المستقلة: الفرق بين معدلات الفائدة على القروض والودائع، نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل كفاية رأس المال.

وقد تم تطبيق الدراسة على فترتين:

- (1982م-1987م) أي قبل مقررات بازل واستخدم الباحث معدل حقوق الملكية إلى الموجودات للتعبير عن معدل كفاية رأس المال.

- (1988م-1999م) أي بعد مقررات بازل واستخدم الباحث مقاييس مختلفة لمعدل كفاية رأس المال، فبالنسبة للبنوك المحلية معدل رأس المال إلى الموجودات، أما البنوك الدولية بطريقتين: معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، ومعدل رأس المال الأساسي (Tier1) إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

وتوصل الباحث إلى ما يلي:

- أن متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل (1988م) تؤثر بطريقة مختلفة على كل من البنوك المحلية والدولية.

- توجد أدلة واضحة على حساسية البنوك الدولية لمعدل رأس المال الأساسي بعد تطبيق المقررات، فمع انخفاض معدل رأس المال الأساسي تميل البنوك الدولية إلى تقليص الموجودات ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض وسندات الشركات وزيادة الموجودات ذات المخاطر المنخفضة مثل السندات الحكومية، بالإضافة إلى زيادة الديون المساندة لتعويض الانخفاض في رأس المال الأساسي.

- على العكس بالنسبة للبنوك المحلية فلا يبدو أنها تأثرت بالمقررات.

4-5 دراسة (Barajas, Chami and Cosimano, 2005):

أجريت هذه الدراسة لاختبار تأثير مقررات بازل1 على سلوك المصارف، وإذا ما كانت هذه المقررات مسؤولة عن التباطؤ في نمو الائتمان في دول العالم بشكل عام وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبية بشكل خاص، طبقت الدراسة على 2893 بنك في 152 دولة خلال الفترة 1987م إلى 2000م، حيث تم استخدام أربع مؤشرات لقياس الأداء المصرفي لإجراء مقارنة قبل وبعد تنفيذ المقررات وهذه المؤشرات هي:

- معدل كفاية رأس المال باستخدام المقاييس (حقوق الملكية إلى الموجودات، معدل رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، معدل رأس المال الأساسي (Tier1) إلى الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر).
- الربحية والتكاليف التشغيلية (العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الفوائد، نفقات التشغيل إلى الموجودات).
- تكوين الموجودات والسيولة (صافي القروض إلى إجمالي الموجودات، صافي القروض إلى الودائع، الموجودات السائلة إلى الودائع).
- مخصصات خسائر القروض (مخصصات خسائر القروض إلى صافي إيرادات الفوائد، احتياطي خسائر القروض إلى القروض المتعثرة، احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض).

واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار والذي اشتمل على المتغيرين التابعين: نسبة القروض إلى الموجودات، ومعدل نمو القروض كلا على حده، مع إضافة متغير وهمي لسنة اعتماد المقررات في كل دولة، كما تم إضافة المتغيرات المستقلة: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي

الموجودات، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ومتغيرات اقتصادية كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وتم التوصل إلى ما يلي:

- بعد تنفيذ مقررات بازل زاد معدل كفاية رأس المال للبنوك لتلبية متطلبات بازل كما زادت نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، بينما انخفضت الموجودات السائلة.
- انخفاض العائد على حقوق الملكية بشكل كبير في دول أمريكا اللاتينية بعد تنفيذ المقررات بنسبة 7%، بينما انخفض في المتوسط العالمي بنسبة 3,5%.
- انخفاض صافي هامش الفوائد ونفقات التشغيل إلى الموجودات بعد تنفيذ المقررات.
- لا يبدو أن مقررات بازل تؤدي إلى تراجع الائتمان، في حين أنه يوجد دليل على أن نمو القروض أصبح أكثر حساسية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

4-6 دراسة (جلال، 2005م):

هدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية لتطبيق المصارف في السودان لمقررات لجنة بازل 1، حيث قام الباحث بتقويم التطبيق من خلال عدد من المؤشرات ذات الصلة بتطبيق مقررات لجنة بازل 1 وبرامج توفيق الأوضاع، والإصلاح الهيكلي، وإعادة الهيكلة، التي مر بها القطاع المصرفي في السودان، فاستخدم المؤشرات التالية:

- الودائع. - إجمالي الالتزامات.
- حقوق الملكية إلى الالتزامات. - الودائع إلى الالتزامات.
- النقدية. - التمويل.

- نسبة كفاية رأس المال. - الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

- حقوق الملكية إلى الناتج المحلي. - الالتزامات إلى الناتج المحلي.

وتوصل الباحث إلى أن تطبيق مقررات بازل1 أدى إلى ما يلي:

- ارتفاع حقوق الملكية خاصة بعد تطبيق برنامج إعادة الهيكلة، وارتفاع نسبة كفاية

رأس المال.

- ارتفاع نسبة حقوق الملكية لإجمالي الالتزامات بنسبة أكبر من نسبة نمو الالتزامات.

- ارتفاع نسبة حقوق الملكية للناتج المحلي بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج المحلي.

- نمو الودائع بنسب مختلفة حيث أصبحت تشكل حوالي 60% من الالتزامات في

الجهاز المصرفي، وانعكس ذلك بنمو مقابل في النقدية والتمويل.

- ضعف نسبة أصول الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن

النمو في إجمالي أصول الجهاز المصرفي أقل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

4-7 دراسة (Van Roy, 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان اختيار مؤسسات تقويم الائتمان الخارجية المختلفة

لها تأثير على متطلبات رأس المال لقروض الشركات والبنوك والحكومات، تم إجراء الدراسة

على عينة 3125 من المقترضين (شركات وبنوك وحكومات) مصنفة من قبل مؤسسات

التقويم Standard & Poor's, Moody's, Fitch.

وقد توصل الباحث إلى ثلاث نتائج رئيسية:

- على الرغم من وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في متطلبات رأس المال نتيجة

للتقويمات المختلفة للمؤسسات Standard & Poor's, Moody's, Fitch فإن هذه

الاختلافات لا تتجاوز 10% من متطلبات رأس المال لقروض الشركات والبنوك والحكومات.

- الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان يوفر حوافز بسيطة لرأس المال الرقابي للبنوك لاستخدام عدة مؤسسات تقويم الائتمان.
- متطلبات رأس المال للشركات والبنوك والحكومات أعلى في البنوك التي تعتمد على مقررات بازل2 عن التي تعتمد مقررات بازل1.

4-8 دراسة (Muirnde and Yassen, 2006):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مقررات بازل على رأس مال البنك ومستوى المخاطر، وقد تم إجراء الدراسة على 98 بنك في 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة ما بين (1995م - 2003م)، واستخدم الباحث نموذج المعادلات الأنيبة (Simultaneous equation model)، بحيث اشتمل على المتغيرين التابعين: رأس المال (مقاس بمعدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر) والمخاطر (مقاسه بمعدل الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الموجودات)، والمتغيرات المستقلة: حجم الموجودات، العائد على الموجودات، نسبة المخصصات إلى إجمالي الموجودات والضغط التنظيمية، وقد تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاثة (3SLS).

وأشارت النتائج إلى ما يلي:

- أن معدل العائد على الموجودات له أثر طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- أن حجم الموجودات له أثر عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، بينما ليس له أثر معنوي على المخاطر.

- يوجد علاقة عكسية بين الضغوط التنظيمية والمخاطر.

4-9 دراسة (Podpiera, 2006):

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين أداء القطاع المصرفي (مقاساً بالقروض المتعثرة وصافي هامش الفوائد) والامتثال بمبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة. شملت الدراسة 65 دولة واعتمد الباحث على نتائج تقويم الامتثال بمبادئ بازل الأساسية من خلال تقويمات أجريت عن طريق برنامج تقويم القطاع المالي (FSAP)⁽⁶⁾، كما استخدم panel data للمتغيرات الأخرى للفترة ما بين (1998م - 2002م) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

وقد تم صياغة معادلة انحدار متعدد للربط بين المتغيرين التابعين: القروض المتعثرة وصافي هامش الفوائد، والعديد من المتغيرات المستقلة التي تتضمن مؤشر الامتثال بمبادئ بازل الأساسية، واستخدم الباحث الطريقة الإحصائية GMM (generalized method of moments) لتقدير المعاملات.

واستنتج الباحث أن الامتثال بمبادئ بازل الأساسية له أثر عكسي معنوي على القروض المتعثرة، فالامتثال الأعلى يؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة كما يؤدي إلى انخفاض صافي هامش الفائدة.

4-10 دراسة (أبو كمال، 2007م):

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات بازل 2.

(6) - برنامج قام بتنفيذه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم توزيع استبيان على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل وقد تحقق معدل استرداد 58.8 % من المجتمع.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى:

- كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة.

- التزام المصارف بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.

- يتمتع التدقيق الداخلي في المصارف بالاستقلالية حيث ترفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة.

- يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل2 لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وتفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي.

4-11 دراسة (Cai and Wheale, 2007):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مقررات بازل2 لكفاية رأس المال على البنوك الصينية، وقد افترض الباحثان عدة افتراضات وهي:

- تؤدي مقررات بازل2 إلى تحسين إدارة المخاطر.

- تؤدي مقررات بازل 2 إلى تحسين كفاءة تخصيص رأس المال.
 - الالتزام بنظم متطورة لإدارة المخاطر بناء على مقررات بازل 2 يعتبر تحيز لصالح البنوك الكبيرة فقط.
- ولاختبار الفرضيات السابقة تم توزيع استبيان على عينة من مديري المخاطر في 24 بنك صيني، وتوصل الباحثان إلى ما يلي:
- تم تدعيم الفرضية الأولى بنسبة 83% من المستجيبين، حيث اعتبر مديري المخاطر أن مقررات بازل 2 تساعد على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر، والحد من التقلبات، وخفض الاعتماد على الديون المشكوك في تحصيلها، وتقليل الخسائر التشغيلية، وتحسين التقييم الخارجي للمؤسسات، والمساعدة على الوصول إلى أسواق رأس المال، وتعزيز الكفاءة التنظيمية.
 - تم تدعيم الفرضية الثانية بنسبة 71% من المستجيبين، حيث اعتبر مديري المخاطر أن مقررات بازل 2 تحسن كفاءة تخصيص رأس المال ليصبح رأس المال التنظيمي أكثر انسجام مع رأس المال الاقتصادي، كما تسمح للبنوك بإدارة محافظها الاستثمارية بشكل أكثر كفاءة.
 - الفرضية الثالثة لم تكن مدعومة بشكل كبير حيث حصلت على موافقة 39% من مديري المخاطر المستجيبين فقط.

12-4 دراسة (عبدالكريم وأبو صلاح، 2007م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما

ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وقد تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 15 بنك تشكل 71% من البنوك العاملة في فلسطين وتحليل نتائج الاستبيان باستخدام البرامج الإحصائية المتقدمة للوصول إلى الممارسة الفعلية للبنوك في إدارة ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة.

4-13 دراسة (القدومي ونظمي، 2008م):

هدفت الدراسة إلى قياس درجة تطبيق المصارف العاملة في الأردن لمقررات لجنة بازل 2 المتعلقة بالرقابة الداخلية في المصارف، وتحديد أي فروقات ناتجة عن تطبيقها بين المصارف الأردنية والعربية والأجنبية، وقد شمل مجتمع الدراسة على جميع العاملين في المصارف ضمن دوائر الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، ودائرة العمليات، وإدارة التسهيلات، وقد تم توزيع استبيانات على عينة مكونة من 62 موظف موزعين على 10 مصارف عاملة في الأردن، واستخدم الباحثان تحليل التباين ANOVA والاختبار الإحصائي T-test و F-test.

وأظهرت النتائج أن جميع البنوك المتواجدة في الأردن سواء كانت محلية أو عربية أو أجنبية تطبق مقررات لجنة بازل2 وبمستوى مرتفع، وفي نفس الوقت لا توجد أي فروقات ذات دلالة إحصائية حول أثر هوية المصارف على درجة تطبيق مقررات لجنة بازل2.

4-14 دراسة (Naceur and Kandil , 2008):

بحثت الدراسة العلاقة بين تنفيذ مقررات بازل وأنشطة الإقراض في البنوك، وقد شملت الدراسة عينة من دول الشرق الأوسط مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، خلال الفترة 1989م-2004م، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار للكشف عن أثر متطلبات كفاية رأس المال بعد تطبيق مقررات بازل على كل من المتغيرات التابعة: إجمالي موجودات البنك، حقوق الملكية، القروض، السندات الحكومية، حيث أضاف الباحثان متغير وهمي يأخذ القيمة واحد لكل سنة بعد تطبيق مقررات بازل وصفر قبل ذلك، كما تم إضافة بعض المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على سلوك الإقراض المصرفي كمتغيرات مستقلة: نمو الناتج المحلي الإجمالي، الفرق بين معدل الفائدة على القروض والودائع، سعر الصرف.

وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- زيادة كبيرة في نمو الائتمان بعد تنفيذ ضوابط رأس المال بشكل عام، كما اتضح أن المتغيرات الاقتصادية ذات تأثير أكبر على نمو الائتمان مقارنة بمعدل كفاية رأس المال.
- زيادة في حقوق الملكية بعد تنفيذ المقررات.
- زيادة في نمو إجمالي الموجودات بعد تنفيذ المقررات في الدول محل الدراسة باستثناء لبنان.
- لا يوجد دليل واضح على تأثير تنفيذ المقررات على حيازة السندات الحكومية.

4-15 دراسة (السرايري، 2008م):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقويم أداء عشرة بنوك تجارية سعودية لفترة خمس سنوات تمتد من عام 2002م إلى 2006م، وذلك من خلال احتساب جملة من النسب المالية تخص: كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، والنشاط. كما تحاول الدراسة أيضاً تصنيف هذه البنوك وترتيبها لاختيار المؤسسات المالية المتميزة والأحسن أداء وفقاً لبعض المؤشرات المالية.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستنتاجي لتحليل وتقويم أداء هذه المصارف بالاعتماد على عدة طرق إحصائية: التحليل العاملي والتحليل العنقودي الهرمي.

وتظهر نتائج الدراسة ما يلي:

- أن البنوك السعودية قد سجلت معدلات مرتفعة أو متوسطة خاصة على مستوى الربحية وكفاية رأس المال.
- تميّز أربع بنوك وفقاً لكل المؤشرات المالية وهي على الترتيب: بنك الراجحي، البنك الأهلي التجاري، بنك الجزيرة، وسامبا.

4-16 دراسة (Naceur and Kandil, 2009):

بحثت هذه الدراسة في تأثير ضوابط رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل على أداء القطاع المصرفي في مصر باستخدام مقياسين للأداء: تكلفة الوساطة والربحية.

وشملت الدراسة 28 بنك بحيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات Bank Scope للفترة ما بين (1989م- 2004م)، وقام الباحثان بصياغة نموذج اشتمل على المتغيرين التابعين: تكلفة الوساطة والربحية، والمتغيرات المستقلة: معدل كفاية رأس المال، السيولة، التكلفة الضمنية،

كفاءة الإدارة، حجم البنك، كفاءة التكاليف، احتياطات البنك لدى البنك المركزي، وعدة مؤشرات اقتصادية.

وقد استعرض الباحثان تحليل وصفي للمتغيرات قبل وبعد تطبيق ضوابط رأس المال، ولدراسة تأثير ضوابط رأس المال على تكلفة الوساطة والربحية استخدمت الدراسة ثلاث نماذج، في النموذج الأول تم إضافة متغير مستقل وهو معدل رأس المال إلى الموجودات، وفي النموذج الثاني تم إدراج متغير وهمي لدراسة التأثير على المدى الطويل، وفي النموذج الثالث تم إدراج أربع متغيرات وهمية لدراسة الأثر على المدى القصير، وباستخدام الطريقة الإحصائية GMM (generalized method of moments) لتقدير المعاملات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بعد تطبيق ضوابط رأس المال فإنه يوجد زيادة ذات دلالة إحصائية في كل من تكلفة الوساطة، ومعدل رأس المال إلى الموجودات، السيولة وحجم البنك.
- أن معدل كفاية رأس المال له تأثير طردي معنوي على تكلفة الوساطة وعلى معدل العائد على الموجودات.
- أسهمت عدة عوامل في ارتفاع تكلفة الوساطة خلال فترة ما بعد تطبيق ضوابط رأس المال مثل: ارتفاع نسبة رأس المال إلى الموجودات وزيادة كفاءة الإدارة وانخفاض التضخم، وواجه هذه التأثيرات في المقابل انخفاض في نمو الإنتاج.
- أسهمت عدة عوامل بشكل إيجابي في ربحية البنوك خلال فترة ما بعد تطبيق ضوابط رأس المال مثل: ارتفاع متطلبات رأس المال وانخفاض التكلفة الضمنية وزيادة كفاءة الإدارة، وكان لانخفاض النشاط الاقتصادي آثاره السلبية على ربحية البنوك.

- تدعم النتائج بشكل عام جهود البنك المركزي لتعزيز ضوابط رأس المال لتحسين أداء القطاع المصرفي في مصر.

4-17 دراسة (Akhtaruzzaman, 2009):

بحثت الدراسة الأثر المحتمل لمقررات بازل2 على الاقتصاديات النامية في إشارة خاصة إلى بنجلادش، ولقياس التأثير المحتمل على رأس المال للبنوك تم بناء نموذج تجريبي تمثيلاً مع توصيات لجنة بازل، وقد تم إجراء الدراسة على Mercantile Bank Limited وهو بنك تجاري في بنجلادش بحيث جمعت البيانات من التقرير السنوي لعام 2007م.

وأوضحت النتائج:

- أن متطلبات رأس المال للامتثال بمقررات بازل2 زادت بنسبة 41.94% مقارنة مع متطلبات رأس المال وفقاً لمقررات بازل1 وذلك بسبب الأعباء الإضافية الناتجة عن مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
- هناك العديد من الآثار السلبية المحتملة لتنفيذ مقررات بازل2 ومع ذلك أصبح من الضروري للبنوك أن تسعى لتطبيقها لتعزيز القوة التنافسية.

4-18 دراسة (Wahlstrom, 2009):

هدفت الدراسة إلى استقصاء تصورات موظفين البنك حول نتائج تطبيق مقررات بازل2، وقام الباحث بإجراء مقابلات مع 25 موظف من عدة مناصب مختلفة في 4 بنوك في السويد، وفيما يتعلق بالهيكل الوظيفي فثلاث بنوك تستخدم الإدارة المركزية والبنك الرابع يستخدم الإدارة اللامركزية.

وانقسمت الآراء إلى آراء إيجابية وآراء سلبية:

- وقد عبر عن الآراء الإيجابية في الغالب موظفو البنوك التي تستخدم الإدارة المركزية والموظفون الذين يعملون في إدارة المخاطر لاعتقادهم بما يلي:
 - أن مقررات بازل2 تعزز الممارسة المصرفية القائمة بالفعل.
 - تسمح المقررات للبنوك باستخدام نماذج داخلية لقياس المخاطر الخاصة بها والتي تعتبر أكثر فعالية وكفاءة للسيطرة على المخاطر وقياسها بدقة.
- وعبر عن الآراء السلبية في الغالب موظفو البنوك التي تستخدم الإدارة اللامركزية والموظفون الذين يعملون في العمليات المصرفية لاعتقادهم بما يلي:
 - وجود فجوة معرفة بين موظفي البنك (كبار المدراء الذين لديهم خبرة سنوات طويلة ومديري المخاطر).
 - الشك في جدوى وواقعية نماذج قياس المخاطر في الممارسة العملية.
 - التفسيرات المختلفة لمبادئ بازل الغامضة.
 - التكاليف المرتفعة لتنفيذ مقررات بازل2.
 - أن بازل2 يزيد من مركزية صنع القرار على حساب النظم المصرفية التي تميل إلى تفويض السلطات (اللامركزية).

4-19 دراسة (Al-Zoubi and Atier, 2010):

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير مقررات بازل2 على رأس المال والمخاطر، أجريت الدراسة على 23 بنك تجاري في الأردن (13 بنك محلي، 10 بنوك أجنبية) لفترة ما بين 1993م- 2005م، استخدم الباحثان نموذج المعادلات الآتية بحيث يشتمل على المتغيرين التابعين: رأس المال (مقاس بمعدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة

بالمخاطر)، والمخاطر (مقاسه بمعدل الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الموجودات)، والمتغيرات المستقلة: حجم الموجودات، معدل العائد على الموجودات، الضغوط التنظيمية ونسبة المخصصات إلى إجمالي الموجودات.

وتوصل الباحثان إلى ما يلي:

- معدل العائد على الموجودات له تأثير طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- حجم الموجودات له تأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتأثير طردي معنوي على المخاطر.
- الضغوط التنظيمية لها تأثير طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وليس لها تأثير معنوي على المخاطر.

20-4 دراسة (Demirguc-Kunt and Detragiach, 2010):

في ضوء الأزمة المالية مؤخراً والشكوك حول فعالية نظم الرقابة والإشراف على البنوك جاءت هذه الدراسة لاختبار ما إذا كان الامتثال بمبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة مرتبط بالسلامة المصرفية وبانخفاض المخاطر، وشملت الدراسة 3000 بنك في 86 دولة، حيث استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الذي يربط بين المتغير التابع: السلامة المصرفية والمتغيرات المستقلة:

- مؤشر الامتثال بمبادئ بازل الأساسية (تقويمات أجريت عن طريق برنامج تقييم القطاع المالي FSAP).

- نسبة صافي القروض إلى إجمالي الموجودات. - إجمالي الموجودات.

- نسبة نفقات التشغيل إلى إجمالي الموجودات. - مؤشر قياس سيادة القانون.

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. - معدل التضخم.

- نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- مؤشر التصنيف السيادي (وفقاً لتصنيف وكالة Standard and Poor's).

وتم إجراء الدراسة على العينة كاملة ثم على عينات مختلفة (البنوك التجارية، البنوك المصنفة، البنوك الكبيرة)، كما تم دراسة العلاقة بين السلامة المالية والامتثال بمجموعات محددة من المبادئ (حيث تم تقسيم المبادئ إلى 7 مجموعات)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن العوامل المستقلة مجتمعة تفسر 10% من السلامة المصرفية، وعند استثناء البنوك اليابانية من العينة تفسر العوامل المستقلة مجتمعة 19% من السلامة المصرفية.

- بالنسبة للعينة كاملة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الامتثال بمبادئ بازل الأساسية والسلامة المصرفية، أيضاً بالنسبة للعينات المختلفة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الامتثال بمبادئ بازل الأساسية والسلامة المصرفية.

- بالنسبة للعينة كاملة يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية وكلاً من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (طردية) ونسبة نفقات التشغيل إلى إجمالي الموجودات (عكسية).

- عند استثناء البنوك اليابانية من العينة فإنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية وكلاً من نسبة صافي القروض إلى إجمالي الموجودات وإجمالي الموجودات ومعدل التضخم.

- يوجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية والامتثال بمجموعة المبادئ المتعلقة بمنح التراخيص والهيكلية (المبادئ 2، 3، 4، 5).

4-21 التعقيب على الدراسات السابقة:

- تناولت الدراسات السابقة عدة جوانب ذات صلة بموضوع الدراسة كما يلي:
- قامت دراستي (طاشكندي 1996م)، (السريري 2008م) بتقويم أداء البنوك التجارية السعودية باستخدام مجموعة من النسب المالية.
 - قامت عدة دراسات باختبار أثر مقررات بازل على معدل كفاية رأس المال والمخاطر بحيث تم دراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال والمخاطر كمتغيرين تابعين والعديد من المتغيرات المستقلة كحجم الموجودات، القروض ومعدل العائد على الموجودات.
 - قامت بعض الدراسات باختبار تأثير متطلبات كفاية رأس المال على العديد من المتغيرات كالموجودات، القروض، حقوق الملكية والسندات الحكومية.
 - قامت عدة دراسات بدراسة تأثير مقررات بازل على البنوك باستخدام مؤشرات لقياس الأداء وإجراء مقارنة قبل وبعد تنفيذ المقررات.
 - استخدمت عدة دراسات الاستبيان لدراسة العديد من الجوانب مثل درجة تطبيق البنوك لمقررات بازل، مدى كفاءة البنوك في إدارة المخاطر وتصورات الموظفين حول نتائج تطبيق مقررات بازل.

وفي هذه الدراسة سيتم تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية في ضوء مقررات لجنة بازل ودراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال ومجموعة من المتغيرات المستقلة، وعلى حد علم الباحثة تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها في المملكة العربية السعودية وتأمل الباحثة أن تكون نتائج هذه الدراسة إضافة علمية جيدة.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية

5-1 مقدمة:

بعد أن تم تناول في الفصول السابقة الجانب النظري المتعلق بالبنوك التجارية السعودية ومقررات لجنة بازل، سيتم في هذا الفصل إجراء الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية السعودية، بحيث يتناول الفصل المنهجية التي تم اتباعها واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها، بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج.

5-2 عينة الدراسة:

سيتم تطبيق الدراسة على جميع البنوك التجارية السعودية للفترة ما بين 2006م - 2009م باستثناء بنك الإنماء (11 بنك) الذي تم تأسيسه عام 2008م.

5-3 مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات التي تتطلبها الدراسة من التقارير المالية الفترية (الربع سنوية) الصادرة عن البنوك التجارية السعودية للفترة مابين 2006م - 2009م والمنشورة في المواقع الخاصة بالبنوك وموقع تداول.

5-4 الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام برنامج Excel كأساس لجمع البيانات، وحساب النسب التي سيتم ذكرها لاحقاً للحصول على متغيرات الدراسة، وكذلك لإجراء التحليل الوصفي، وذلك لتقويم أداء البنوك قبل وبعد تطبيق مقررات بازل2، ومن ثم تم استخدام برنامج الـSPSS للكشف عن علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع.

5-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- التحليل الوصفي: لتقويم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة تم حساب متوسطات المتغيرات المختارة في الدراسة قبل (2006م - 2007م) وبعد تطبيق مقررات بازل2 (2008م - 2009م)، كما تم استخدام الأشكال البيانية التوضيحية.
- معامل ارتباط بيرسون: للتحقق من وجود علاقة الارتباط ذات الدلالة المعنوية الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 والمتغيرات المستقلة (ROA، ROE، نسبة السيولة، نسبة القروض إلى الموجودات، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم الموجودات، رأس المال) للفترة 2008م - 2009م.

- الانحدار البسيط: لدراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 والمتغيرات المستقلة كلا على حده للفترة (2008م- 2009م).

- الانحدار المتعدد: لدراسة العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 والمتغيرات المستقلة مجتمعة للفترة (2008م- 2009م).

سيوضح فيما بعد أن جميع المتغيرات عبارة عن نسب باستثناء ثلاث متغيرات تمثل قيم مطلقة وهي متفاوتة بين البنوك لذلك عند تطبيق الارتباط والانحدار فإنه سيتم أخذ اللوغاريتم لهذه القيم للتخفيف من هذا التفاوت.

5-6 متغيرات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير التابع:

معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2، وتقوم البنوك التجارية السعودية بالإفصاح عنه على أساس ربع سنوي.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

1- الربحية:

هناك العديد من النسب التي تقيس الربحية وسوف تقتصر الدراسة على نسبتين:

- **معدل العائد على الموجودات (ROA)** و يعبر عنه بالمعادلة التالية:

معدل العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل ÷ إجمالي الموجودات

وتعتبر هذه النسبة عن كفاءة البنك في استخدام موجوداته لتحقيق الدخل، وقد تم اختيار معدل العائد على الموجودات كأحد المتغيرات المستقلة حيث أثبتت دراسة (Naceur and Kandil, 2009) أن معدل كفاية رأس المال (كمتغير مستقل) له تأثير طردي معنوي على معدل العائد على الموجودات (كمتغير تابع)، كما أثبتت دراسة (Muirnde and Yassen, 2006) ودراسة (Al-Zoubi and Atier, 2010) أن معدل العائد على الموجودات له أثر طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، أيضاً توصلت دراسة (Van Roy, 2005) إلى أن معدل العائد على الموجودات له تأثير طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات.

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) و يعبر عنه بالمعادلة التالية:**

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية}$$

وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في البنك، وقد تم اختيار معدل العائد على حقوق الملكية كأحد المتغيرات المستقلة حيث أثبتت دراسة (Barajas, 2005) أنه بعد تنفيذ مقررات بازل 2 انخفض العائد على حقوق الملكية في دول أمريكا اللاتينية وفي المتوسط العالمي، مما يشير إلى إمكانية وجود علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

2- نسبة السيولة:

ويمكن قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \text{الموجودات السائلة} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

وتشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته، وتم اختيار نسبة السيولة كمتغير مستقل حيث توصلت دراسة (Naceur and Kandil, 2009) إلى أنه بعد تطبيق ضوابط رأس المال فإنه يوجد زيادة ذات دلالة إحصائية في السيولة، بينما توصلت دراسة (Barajas, Chami and Cosimano, 2005) إلى أنه بعد تنفيذ مقررات بازل انخفضت الموجودات السائلة، مما يشير إلى إمكانية وجود علاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة.

3- نسبة القروض إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى توسع البنك في منح القروض للعملاء.

$$\text{نسبة القروض إلى الموجودات} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتم اختيار نسبة القروض إلى الموجودات كأحد المتغيرات المستقلة حيث أثبتت دراسة (Barajas, Chami and Cosimano, 2005) أنه بعد تنفيذ مقررات بازل زادت نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، كما أثبتت دراسة (Naceur and Kandil, 2008) وجود زيادة كبيرة في القروض بعد تنفيذ ضوابط رأس المال، أيضاً توصلت دراسة (Demirguc-Kunt and Detragiach, 2010) أنه عند استثناء البنوك اليابانية من العينة فإنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الموجودات، وكما ذكرنا سابقاً فإن مقررات لجنة بازل تهدف إلى استقرار وسلامة النظام المصرفي، وبالتالي من

جميع ما سبق يتضح أنه من الممكن التوصل إلى علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات.

4- نسبة المديونية:

ويمكن قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

حيث يتبين من خلال هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أموال الغير في تمويل عملياته، وتم اختيار هذه النسبة كأحد المتغيرات المستقلة حيث كان تفاقم أزمة المديونية للدول النامية هو أحد أسباب تأسيس لجنة بازل وما نتج عنها من مقررات، مما يشير إلى إمكانية وجود علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية.

5- الأرباح المحتجزة:

تم اختيار الأرباح المحتجزة كمتغير مستقل لأنه يعتبر أحد مكونات رأس المال الأساسي وفقاً لمقررات بازل، وبالتالي فمن المتوقع أن يؤثر على معدل كفاية رأس المال.

6- حجم الموجودات:

اختلفت الدراسات السابقة في تناولها للموجودات فمنها ما تناوله بشكل مجمل ومنها ما تناوله بشكل مفصل لأنواع الموجودات المختلفة، وقد أثبتت دراسة (Naceur and Kandil, 2008) وجود زيادة في إجمالي الموجودات بعد تنفيذ مقررات بازل في الدول محل الدراسة باستثناء لبنان، كما توصلت دراسة (Muirnde and Yassen, 2006) ودراسة (Al-Zoubi and Atier, 2010) إلى أن حجم الموجودات له تأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، أيضاً توصلت دراسة (Van Roy, 2005) إلى أن حجم

الموجودات له تأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات، بينما بحثت دراسة (Montgomery, 2005) في تأثير معدل كفاية رأس المال (كمتغير مستقل) على فئات مختلفة من الموجودات (كمتغير تابع) وتوصلت الدراسة إلى أنه مع انخفاض معدل كفاية رأس المال تميل البنوك الدولية إلى تقليص الموجودات ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض وسندات الشركات وزيادة الموجودات ذات المخاطر المنخفضة مثل السندات الحكومية، كما أثبتت دراسة (Demirguc-Kunt and Detragiach, 2010) أنه عند استثناء البنوك اليابانية من العينة فإنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية وإجمالي الموجودات، وبالتالي فمن الممكن التوصل إلى علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال وحجم الموجودات.

7- رأس المال:

تم اختيار رأس المال كمتغير مستقل وذلك لقيام البنوك بزيادة رؤوس أموالها لتلبية مقررات بازل لكفاية رأس المال، مما يشير إلى إمكانية التوصل إلى علاقة تربط بينهما.

5-7 التحليل الوصفي:

بعد حساب المتغيرات لكل بنك تم إيجاد متوسطات هذه المتغيرات للبنوك مجتمعة لكل فترة ربع سنوية على حده (تم إرفاق جداول تفصيلية في الملاحق).

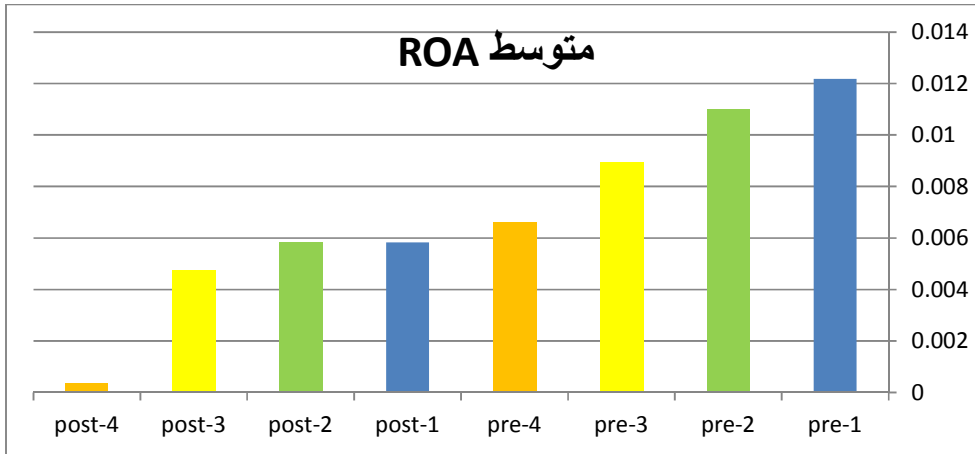
ولتقويم الأداء المالي للبنوك قبل وبعد تطبيق مقررات بازل2 تم حساب المتوسط لعامي 2006م و 2007م أي قبل تطبيق بازل2، وكذلك المتوسط لعامي 2008م و 2009م أي بعد التطبيق.

1- الربحية:

معدل العائد على الموجودات ROA :

جدول (1-5) متوسط معدل العائد على الموجودات قبل وبعد تطبيق بازل2

المتوسط	الربع	
0.012170143	pre-1	Pre-Basel2
0.011006171	pre-2	
0.008940964	pre-3	
0.00659762	pre-4	
0.005835337	post-1	Post-Basel2
0.005824434	post-2	
0.004733404	post-3	
0.000372097	post-4	

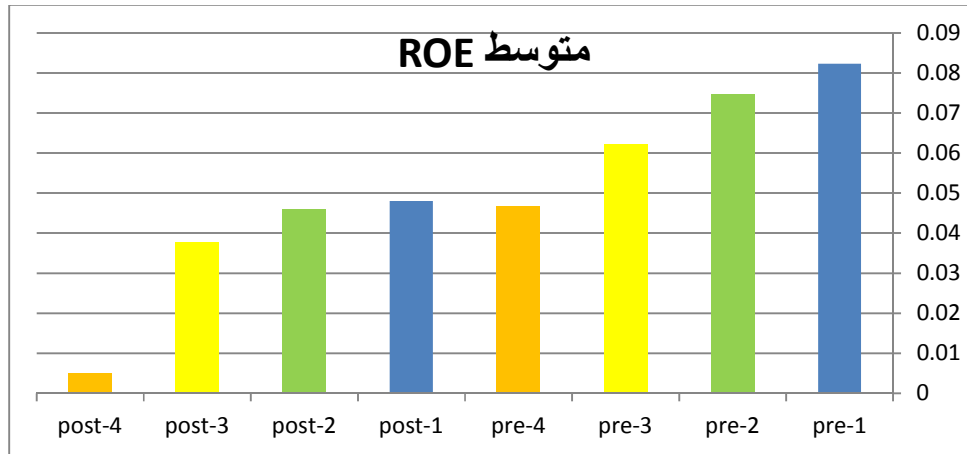


شكل (1-5) متوسط معدل العائد على الموجودات قبل وبعد تطبيق بازل2

معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

جدول (2-5) متوسط معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تطبيق بازل2

المتوسط	الربع	
0.082315868	pre-1	Pre-Basel2
0.074561292	pre-2	
0.062214959	pre-3	
0.046798153	pre-4	
0.048024038	post-1	Post-Basel2
0.045971412	post-2	
0.037804663	post-3	
0.004970993	post-4	



شكل (2-5) متوسط معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد تطبيق بازل2

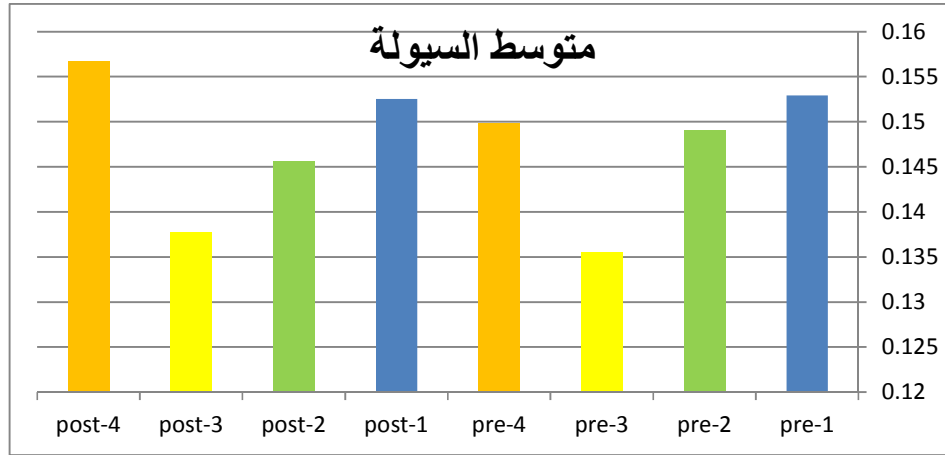
يتضح من الجداول (1-5)، (2-5) والأشكال (1-5)، (2-5) انخفاض ربحية البنوك بعد تطبيق مقررات بازل2، ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة المتحفظة للبنوك بعد الأزمة المالية العالمية حيث اتجهت إلى زيادة المخصصات للحد من المخاطر وتعزيز مراكزها المالية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Barajas, Chami and Cosimano,

(2005 والتي أثبتت أنه بعد تنفيذ مقررات بازل انخفض العائد على حقوق الملكية في دول أمريكا اللاتينية وفي المتوسط العالمي.

2- نسبة السيولة:

جدول (3-5) متوسط نسبة السيولة قبل وبعد تطبيق بازل 2

المتوسط	الربع	
0.152915095	pre-1	Pre-Basel2
0.149107451	pre-2	
0.135518341	pre-3	
0.149859318	pre-4	
0.152508849	post-1	Post-Basel2
0.145634943	post-2	
0.137809825	post-3	
0.156762745	post-4	



شكل (3-5) متوسط نسبة السيولة قبل وبعد تطبيق بازل 2

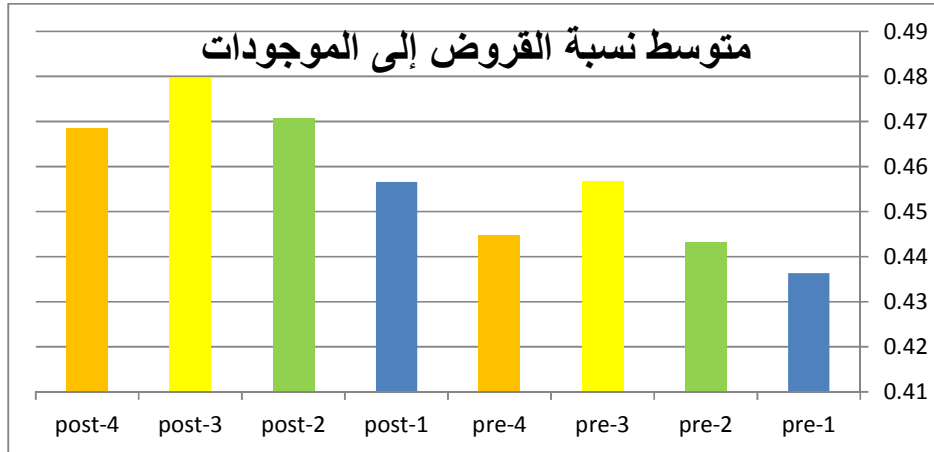
يتضح من الجدول (3-5) والشكل (3-5) ارتفاع نسبة السيولة بعد تطبيق مقررات بازل 2، ويمكن أن يعود ذلك إلى توجه البنوك كردة فعل للأزمة المالية العالمية إلى التوظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطر، والذي بدوره يساعد على تلبية متطلبات كفاية رأس المال، ويشير ارتفاع نسبة السيولة إلى الاستقرار المالي للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Naceur and Kandil, 2009) والتي توصلت إلى أنه بعد تطبيق ضوابط رأس المال فإنه يوجد زيادة ذات دلالة إحصائية في السيولة.

3- نسبة القروض إلى الموجودات:

جدول (4-5) متوسط نسبة القروض إلى الموجودات قبل وبعد تطبيق بازل 2

المتوسط	الربع	
0.436322705	pre-1	Pre-Basel2
0.443077458	pre-2	
0.456787996	pre-3	
0.444775295	pre-4	
0.45656577	post-1	Post-Basel2
0.470632625	post-2	

0.479565116	post-3	
0.468473521	post-4	



شكل (4-5) متوسط نسبة القروض إلى الموجودات قبل وبعد تطبيق بازل2

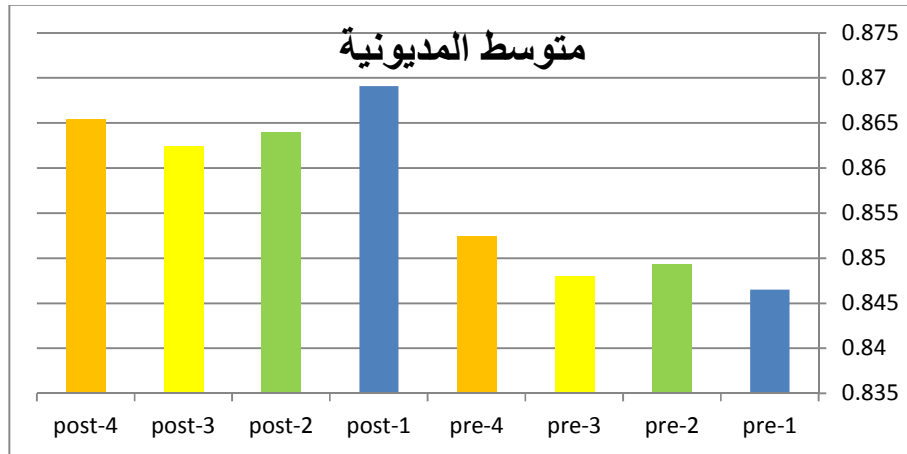
يتضح من الجدول (4-5) والشكل (4-5) ارتفاع نسبة القروض إلى الموجودات بعد تطبيق مقررات بازل2، مما يدل على انتعاش الاقتصاد السعودي وتوسع البنوك في منح القروض حيث يتوافر لديها قواعد رأس مال قوية دون التأثير السلبي على نسبة كفاية رأس المال.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Barajas, Chami and Cosimano, 2005) والتي توصلت إلى أنه بعد تنفيذ مقررات بازل زادت نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات في دول أمريكا اللاتينية، ومع دراسة (Naceur and Kandil, 2008) التي أثبتت وجود زيادة كبيرة في القروض بعد تنفيذ ضوابط رأس المال.

4- نسبة المديونية:

جدول (5-5) متوسط معدل نسبة المديونية قبل وبعد تطبيق بازل2

المتوسط	الربع	
0.84649947	pre-1	Pre-Basel2
0.849345529	pre-2	
0.848013405	pre-3	
0.852445366	pre-4	
0.869091772	post-1	Post-Basel2
0.863934226	post-2	
0.862437159	post-3	
0.865403812	post-4	



شكل (5-5) متوسط معدل نسبة المديونية قبل وبعد تطبيق بازل2

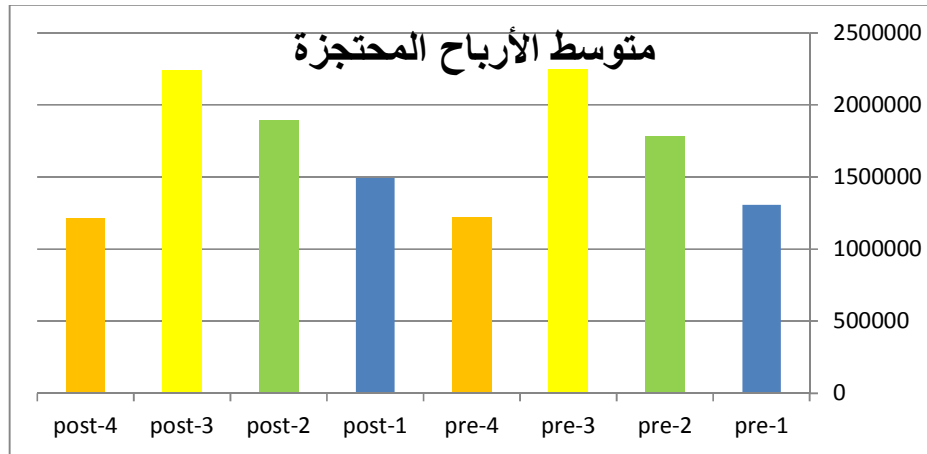
يتضح من الجدول (5-5) والشكل (5-5) زيادة نسبة المديونية بعد تطبيق مقررات بازل2

مما يشير إلى زيادة اعتماد البنوك على أموال الغير في تمويل عملياتها.

5- الأرباح المحتجزة:

جدول (5-6) متوسط الأرباح المحتجزة قبل وبعد تطبيق بازل2

المتوسط	الربع	
1305174.591	pre-1	Pre-Basel2
1785937.727	pre-2	
2245299.727	pre-3	
1221206.864	pre-4	
1493765.182	post-1	Post-Basel2
1894936.136	post-2	
2242810	post-3	
1212159.182	post-4	



شكل (5-6) متوسط الأرباح المحتجزة قبل وبعد تطبيق بازل2

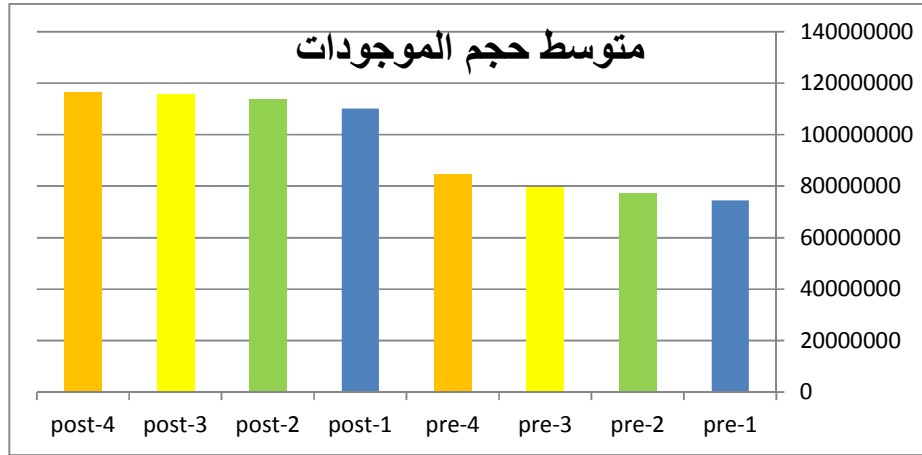
يتضح من الجدول (5-6) والشكل (5-6) أن الأرباح المحتجزة تزيد في الربع الثاني عن الربع الأول وبالمثل تزيد في الربع الثالث عن الثاني، بينما تنخفض في الربع الرابع ويمكن أن يعود ذلك إلى أن توزيع الأرباح يتم في آخر السنة.

وبمقارنة كل ربع بما يقابله يتضح أنه لم يحدث تغير كبير في الأرباح المحتجزة بعد تطبيق مقررات بازل2 بالرغم من أن ربحية البنوك انخفضت بعد التطبيق، ويمكن أن يرجع ذلك لحرص البنوك على تلبية متطلبات كفاية رأس المال (حيث تدخل الأرباح المحتجزة ضمن رأس المال الأساسي وفقاً لمقررات بازل).

6- حجم الموجودات:

جدول (5-7) متوسط حجم الموجودات قبل وبعد تطبيق بازل2

المتوسط	الربع	
74387316	pre-1	Pre-Basel2
77185792.91	pre-2	
79822749.41	pre-3	
84788191.05	pre-4	
110178844.4	post-1	Post-Basel2
113751644.1	post-2	
115613726	post-3	
116689309.3	post-4	



شكل (5-7) متوسط حجم الموجودات قبل وبعد تطبيق بازل2

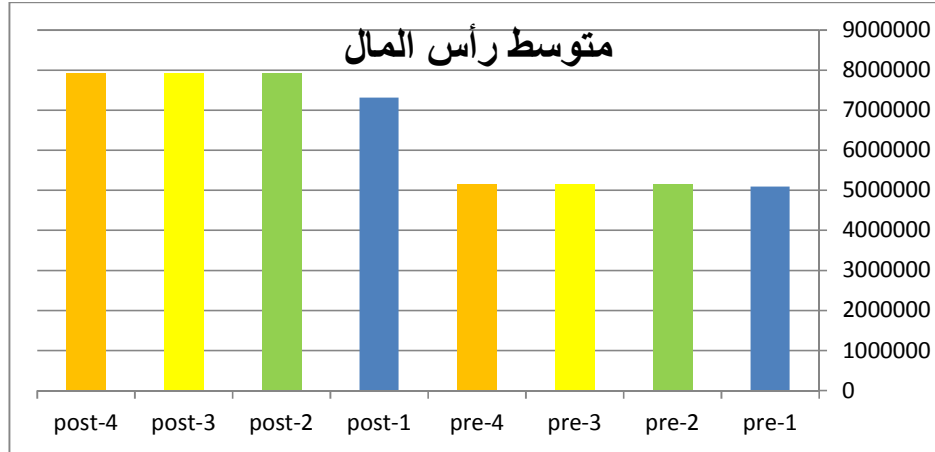
ينضح من الجدول (5-7) والشكل (5-7) زيادة حجم الموجودات بعد تطبيق بازل2 مما يدل على أن البنوك استطاعت تقوية وتدعيم مراكزها المالية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Naceur and Kandil , 2008) والتي توصلت إلى زيادة في نمو إجمالي الموجودات بعد تنفيذ مقررات بازل في الدول محل الدراسة.

7- رأس المال:

جدول (5-8) متوسط رأس المال قبل وبعد تطبيق بازل2

المتوسط	الربع	
5095109.545	pre-1	Pre-Basel2
5163291.364	pre-2	
5163291.364	pre-3	
5163291.364	pre-4	
7316068.182	post-1	Post-Basel2
7923211.045	post-2	

7923211.045	post-3	
7923211.045	post-4	



شكل (8-5) متوسط رأس المال قبل وبعد تطبيق بازل 2

ينضح من الجدول (8-5) والشكل (8-5) زيادة رأس المال للبنوك وذلك لضمان تلبية مقررات بازل لكفاية رأس المال ولتقوية وتعزيز المراكز المالية للبنوك.

8-5 اختبار فرضيات الدراسة وتحليلها:

1- اختبار الفرض الأول H_{01} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس

المال ومعدل العائد على الموجودات ROA.

جدول (9-5)

الارتباط		الاتحدار				المعاملات				المتغير المستقل
معامل ارتباط بيرسون	المعنوية	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	
0.244	-0.125	3.688211	0.016	0.244	1.376	0.000	29.837	-0.125	16.136	الثابت

						0.244	-1.173		-103.935	ROA
--	--	--	--	--	--	-------	--------	--	----------	-----

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-9) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية جداً بمقدار (0.125) بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ROA، ولكن العلاقة لا تحقق أي دلالة إحصائية.

كما تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$Y = a + b X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل معدل العائد على الموجودات.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.016$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 1.6%، كما يظهر أن المعنوية = 0.244 مما يعني عدم مناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين، وبالتالي لا توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي، إذا تقتضي النتائج قبول فرض العدم H_{01} فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ROA، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Naceur and Kandil, 2009) والتي توصلت إلى أن معدل كفاية رأس المال له تأثير طردي معنوي على معدل العائد على الموجودات في القطاع المصرفي في مصر، كما تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Muirnde and Yassen, 2006) ودراسة (Al-Zoubi and Atier, 2010) بأن معدل العائد على الموجودات له أثر طردي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر. ويمكن أن يعود ذلك الاختلاف في إلى صغر الفترة التي تم تطبيق اختباري الارتباط والانحدار عليها (2008م-2009م) بعد تطبيق مقررات بازل2، كما

يمكن أن يعود إلى الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على ربحية البنوك كما أوضحنا سابقاً في التحليل الوصفي.

2 - اختبار الفرض الثاني H_{02} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

جدول (5-10)

الارتباط		الانحدار				المعاملات				المتغير المستقل
معامل ارتباط بيرسون	المعنوية	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	
0.002	-0.321	3.520506	0.103	0.002	9.899	0.000	31.614	-0.321	16.898	الثابت
						0.002	-3.146		-35.023	ROE

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-10) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بمقدار (0.321) ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

كما تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$Y = a + b X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل معدل العائد على حقوق الملكية.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.103$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 10.3%، كما يظهر أن المعنوية = 0.002 مما يعني مناسبة النموذج

الخطي للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 16.898 - 35.023 X$$

إذا تقنضي النتائج رفض فرض عدم H_{02} وإثبات وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE.

3- اختبار الفرض الثالث H_{03} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة.

جدول (5-11)

الارتباط		الانحدار				المعاملات				المتغير المستقل
المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	الخطأ المعياري	R ²	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	
0.001	0.349	3.483894	0.122	0.001	11.925	0.000	11.877	0.349	12.348	الثابت
						0.001	3.453		22.629	نسبة السيولة

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-11) وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بمقدار (0.349) ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ونسبة

السيولة، ويمكن أن يعود ذلك إلى توجه البنوك إلى الموجودات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطر لتلبية متطلبات كفاية رأس المال.

كما تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$Y = a + b X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل نسبة السيولة.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.122$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 12.2% ، كما يظهر أن المعنوية = 0.001 مما يعني مناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 12.348 + 22.629 X$$

إذا تقتضي النتائج رفض فرض العدم H_{03} وإثبات وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة.

4- اختبار الفرض الرابع H_{04} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات.

جدول (5-12)

الارتباط		الانحدار				المعاملات				المتغير المستقل
معامل الارتباط المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	
0.000	-0.751	2.454337	0.564	0.000	111.313	0.000	35.722	-0.751	21.380	الثابت

										نسبة القروض إلى الموجودات
						0.000	-10.550		-12.114	

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-12) وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بمقدار (0.751) ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات.

كما تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$Y = a + b X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل نسبة القروض إلى الموجودات.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.564$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 56.4% ، كما يظهر أن المعنوية = 0.000 مما يعني مناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 21.380 - 12.114 X$$

وبالتالي تقتضي النتائج رفض فرض عدم H_0 وإثبات وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Demirguc-Kunt and Detragiach, 2010) والتي توصلت إلى أنه عند استثناء البنوك اليابانية من العينة فإنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلامة المصرفية ونسبة صافي

القروض إلى إجمالي الموجودات حيث تهدف مقررات لجنة بازل إلى استقرار وسلامة النظام المصرفي.

5- اختبار الفرض الخامس H_{05} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية.

جدول (5-13)

الارتباط		الانحدار				المعاملات				المتغير المستقل
معامل الارتباط المعنوية	معامل الارتباط بيرسون	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	
						0.000	14.392		85.290	الثابت
0.000	-0.785	2.302839	0.616	0.000	138.128	0.000	-11.753	-0.785	-80.430	نسبة المديونية

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-13) وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بمقدار (0.785) ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية.

كما تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي التالي:

$$Y = a + b X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل نسبة المديونية.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.616$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 61.6%، كما يظهر أن المعنوية = 0.000 مما يعني مناسبة النموذج

الخطي للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار الخطي وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 85.290 - 80.430 X$$

إذا تقنضي النتائج رفض فرض عدم H_{05} وإثبات وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية.

6- اختبار الفرض السادس H_{06} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال والأرباح المحتجزة.

جدول (5-14)

الارتباط		الانحدار				المعاملات				المتغير المستقل
المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	
						0.000	5.804		24.861	الثابت
0.034	-0.228	3.629896	0.052	0.034	4.643	0.034	-2.155	-0.228	-1.537	log(الأرباح المحتجزة)

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-14) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية جداً بمقدار (0.228) ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 95% بين معدل كفاية رأس المال وlog(الأرباح المحتجزة).

كما تم اختبار نموذج الانحدار التالي:

$$Y = a + b \log_{10} X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل الأرباح المحتجزة.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.052$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 5.2%، كما يظهر أن المعنوية = 0.034 مما يعني مناسبة النموذج للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال وlog(الأرباح المحتجزة)، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 24.861 - 1.537 \log_{10} X$$

وبالتالي تقتضي النتائج رفض فرض العدم H_0 وإثبات وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال و الأرباح المحتجزة.

7- اختبار الفرض السابع H_07 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وحجم الموجودات.

جدول (5-15)

الارتباط		الانحدار				المعاملات				المتغير
المعنوية	معامل ارتباط	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta	B	المستقل

	بيرسون									
						0.000	5.530		46.147	الثابت
0.000	-0.366	3.459025	0.134	0.000	13.338	0.000	-3.652	-0.366	-3.831	log(حجم الموجودات)

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-15) وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بمقدار (0.366) ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال وlog(حجم الموجودات).

كما تم اختبار نموذج الانحدار التالي:

$$Y = a + b \log_{10} X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل حجم الموجودات.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.134$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 13.4% ، كما يظهر أن المعنوية = 0.000 مما يعني مناسبة النموذج للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال وlog(حجم الموجودات)، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 46.147 - 3.831 \log_{10} X$$

وبالتالي تقتضي النتائج رفض فرض العدم H_{07} وإثبات وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين معدل كفاية رأس المال وحجم الموجودات وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Muirnde and Yassen, 2006) ودراسة (Al-Zoubi and Atier, 2010) إلى أن حجم الموجودات له تأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات المرجحة

بالمخاطر، ومع ما توصلت إليه دراسة (Van Roy, 2005) إلى أن حجم الموجودات له تأثير عكسي معنوي على معدل رأس المال إلى الموجودات.

8- اختبار الفرض الثامن H_{08} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ورأس المال.

جدول (5-16)

الارتباط		الانحدار				المعاملات			المتغير المستقل	
معامل الارتباط المعنوية	معامل ارتباط بيرسون	الخطأ المعياري	R^2	المعنوية	F	المعنوية	t	Beta		B
						0.327	0.986		9.890	الثابت
0.564	0.062	3.710355	0.004	0.564	0.336	0.564	0.580	0.062	0.853	log(رأس المال)

أظهرت نتائج ارتباط بيرسون من الجدول (5-16) وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة جداً بمقدار (0.062) بين معدل كفاية رأس المال وlog(رأس المال) ولكن العلاقة لا تحقق أي دلالة إحصائية.

كما تم اختبار نموذج الانحدار التالي:

$$Y = a + b \log_{10} X$$

حيث Y تمثل معدل كفاية رأس المال، بينما X تمثل رأس المال.

وأظهرت نتائج التحليل أن $R^2 = 0.004$ بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغيرين بنسبة 0.4%، كما يظهر أن المعنوية = 0.564 مما يعني عدم مناسبة النموذج

للعلاقة بين المتغيرين، وبالتالي لا توجد دلالة لمعاملات الانحدار، إذاً تقتضي النتائج قبول فرض العدم H_{08} فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ورأس المال.

9- اختبار الفرض التاسع H_{09} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة مجتمعة.

تم اختبار العلاقة بواسطة نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + b_5X_5 + b_6\log_{10}X_6 + b_7 \log_{10}X_7 + b_8 \log_{10}X_8$$

حيث تمثل Y : معدل كفاية رأس المال. X_1 : ROA.

X_2 : ROE. X_3 : نسبة السيولة.

X_4 : نسبة القروض إلى الموجودات. X_5 : نسبة المديونية.

X_6 : الأرباح المحتجزة. X_7 : حجم الأصول.

X_8 : رأس المال.

جدول (5-17)

المتغيرات المستقلة	B	Beta	t	المعنوية
الثابت	39.376		3.035	0.003
ROA	-128.563	-0.133	-0.506	0.614
ROE	-1.942	-0.016	-0.063	0.950
نسبة السيولة	7.640	0.117	1.789	0.077

0.000	-6.004	-0.450	-7.416	نسبة القروض إلى الموجودات
0.034	-2.154	-0.367	-37.725	نسبة المديونية
0.614	0.506	0.036	0.241	log(الأرباح المحتجزة)
0.415	-0.819	-0.278	-2.966	log(حجم الموجودات)
0.188	1.327	0.364	5.010	log(رأس المال)
الخطأ	$R^2 = 0.784$ المعدلة	$R^2 = 0.804$	المعنوية = 0.000	$F = 39.925$
المعياري = 1.723992 Durbin-Watson = 0.990				

ينتضح من الجدول (5-17) أن $R^2 = 0.804$ مرتفعة جداً بمعنى قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير 80.4% من معدل كفاية رأس المال بدرجة ثقة 99%، كما يظهر أن قيمة المعنوية = 0.000 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة مجتمعة، أي مناسبة النموذج للعلاقة بين المتغيرات، وبالتالي توجد دلالة لمعاملات الانحدار وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 39.376 - 128.563 X_1 - 1.942 X_2 + 7.640 X_3 - 7.416 X_4 - 37.725 X_5 + 0.241 \log_{10} X_6 - 2.966 \log_{10} X_7 + 5.010 \log_{10} X_8$$

بعد ذلك تم تطبيق نموذج الانحدار التدريجي Stepwise بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة مجتمعة وهذه الطريقة تدرج فقط المتغيرات المعنوية في النموذج وبترتيب أهميتها وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5-18)

المعنوية	t	Beta	B	المتغيرات المستقلة
----------	---	------	---	--------------------

0.000	10.289		59.186	الثابت
0.000	-6.325	-0.436	-44.848	نسبة المديونية
0.000	-7.746	-0.504	-8.314	نسبة القروض إلى الموجودات
0.003	-3.099	-0.175	-21.029	ROE
الخطأ	0.770 = المعدلة R ²	0.778 = R ²	0.000 = المعنوية	97.115 = F
المعياري = 1.776293				

ينتضح من الجدول (5-18) أن هناك ثلاث متغيرات تم إدخالها في النموذج وهي بترتيب أهميتها: نسبة المديونية ، نسبة القروض إلى الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية. وتكون معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 59.186 - 44.848 X_5 - 8.314 X_4 - 21.029 X_2$$

X5 : نسبة المديونية

حيث تمثل Y : معدل كفاية رأس المال

ROE : X2

X4 : نسبة القروض إلى الموجودات

الفصل السادس

الخلاصة والنتائج والتوصيات

1-6 الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية قبل وبعد الالتزام بمقررات بازل2 وتحليل العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 والمتغيرات

المستقلة: ROA، ROE، نسبة السيولة، نسبة القروض إلى الموجودات، نسبة المديونية، الأرباح المحتجزة، حجم الموجودات، رأس المال.

وفي ضوء أهداف الدراسة تم تقسيمها إلى ستة فصول يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة موضعاً مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيات الدراسة وحدود تطبيقها والمنهجية المتبعة، أما الفصل الثاني تتناول مراحل تطور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية منذ بداية ظهورها حتى وضعها الحالي، كما ألقى الضوء على مؤسسة النقد العربي السعودي وعلاقتها بالبنوك التجارية السعودية بالإضافة إلى المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية السعودية، والخدمات التي تقدمها هذه البنوك، والفصل الثالث تناول مقررات بازل بدءاً بمقررات بازل 1 والتعديلات التي أجريت عليها ثم مقررات بازل 2 كما ألقى الضوء على تطبيق البنوك التجارية السعودية لمقررات لجنة بازل، وفي الفصل الرابع تم سرد الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، أما الفصل الخامس فتم فيه عرض الدراسة التطبيقية بحيث تتناول المنهجية التي تم اتباعها واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج، وفي الفصل السادس تم ذكر أهم نتائج وتوصيات الدراسة.

2-6 النتائج:

- انخفاض ربحية البنوك بعد تطبيق مقررات بازل 2، ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة المتحفظة للبنوك بعد الأزمة المالية العالمية حيث اتجهت إلى زيادة المخصصات للحد من المخاطر وتعزيز مراكزها المالية.

- ارتفاع نسبة السيولة بعد تطبيق مقررات بازل 2، ويمكن أن يعود ذلك إلى توجه البنوك كردة فعل للأزمة المالية العالمية إلى التوظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطر، والذي

بدوره يساعد على تلبية متطلبات كفاية رأس المال، ويشير ارتفاع نسبة السيولة إلى الاستقرار المالي للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

- ارتفاع نسبة القروض إلى الموجودات بعد تطبيق مقررات بازل2، مما يدل على انتعاش الاقتصاد السعودي وتوسع البنوك في منح القروض حيث يتوافر لديها قواعد رأس مال قوية دون التأثير السلبي على نسبة كفاية رأس المال.

- زيادة نسبة المديونية بعد تطبيق مقررات بازل2 مما يشير إلى زيادة اعتماد البنوك على أموال الغير في تمويل عملياتها.

- لم يحدث تغير كبير في الأرباح المحتجزة بعد تطبيق مقررات بازل2 بالرغم من أن ربحية البنوك انخفضت بعد التطبيق، ويمكن أن يرجع ذلك لحرص البنوك على تلبية متطلبات كفاية رأس المال.

- زيادة حجم الموجودات بعد تطبيق بازل2 مما يدل على أن البنوك استطاعت تقوية وتدعيم مراكزها المالية.

- زيادة رأس المال للبنوك وذلك لضمان تلبية مقررات بازل لكفاية رأس المال ولتقوية وتعزيز المراكز المالية للبنوك.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وكلاً من: ROA، ورأس المال.

- وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بمقدار 0.321 ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال وROE، ومناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين حيث تفسر معادلة الانحدار العلاقة بين المتغيرين بنسبة 10.3%.

- وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بمقدار 0.349 ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ونسبة السيولة، ومناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين حيث تفسر معادلة الانحدار العلاقة بين المتغيرين بنسبة 12.2%.

- وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بمقدار 0.751 ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الموجودات، ومناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين حيث تفسر معادلة الانحدار العلاقة بين المتغيرين بنسبة 56.4%.

- وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بمقدار 0.785 ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال ونسبة المديونية، ومناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين حيث تفسر معادلة الانحدار العلاقة بين المتغيرين بنسبة 61.6%.

- وجود علاقة ارتباط عكسية قوية جداً بمقدار 0.228 ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 95% بين معدل كفاية رأس المال و \log (الأرباح المحتجزة)، ومناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين حيث تفسر معادلة الانحدار العلاقة بين المتغيرين بنسبة 5.2%.

- وجود علاقة ارتباط عكسية قوية بمقدار 0.366 ذات دلالة إحصائية بدرجة ثقة 99% بين معدل كفاية رأس المال و \log (حجم الموجودات)، ومناسبة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين حيث تفسر معادلة الانحدار العلاقة بين المتغيرين بنسبة 13.4%.

- مناسبة نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة مجتمعة حيث تمكنت المتغيرات المستقلة مجتمعة من تفسير 80.4% من معدل كفاية رأس المال بدرجة ثقة 99%.

- عند تطبيق نموذج الانحدار التدريجي Stepwise بين معدل كفاية رأس المال وجميع المتغيرات المستقلة مجتمعة تم إدراج ثلاث متغيرات في النموذج: نسبة المديونية ، نسبة القروض إلى الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية.

3-6 التوصيات:

- 1- القيام بتطبيق الدراسة مستقبلاً على فترات زمنية أطول خاصة أن الفترة التي أجريت عليها الدراسة تأثرت بالأزمة المالية العالمية.
- 2- تطبيق الدراسة مع إدخال متغيرات مستقلة مختلفة للتعرف على المزيد من العوامل المؤثرة على معدل كفاية رأس المال.
- 3- إجراء دراسات تقوم بمقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية مع البنوك التجارية العربية والأجنبية في ضوء مقررات لجنة بازل.
- 4- ضرورة عقد دورات تدريبية لموظفي البنوك لتعريفهم بمقررات لجنة بازل وآليات تطبيقها.
- 5- قيام مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تعليمات وإرشادات بصورة مستمرة ومنتجدة تبعاً لما تصدره لجنة بازل.
- 6- أن تعمل البنوك على تحسين سياسات وممارسات إدارة المخاطر.
- 7- يتوجب على البنوك التخطيط للانتقال من المناهج المعيارية لقياس المخاطر إلى المناهج الأكثر تقدماً في المستقبل.

قائمة المراجع

البادي، فهد بن خلف (2007م)، آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد السابع والأربعون، العدد 1: 17-24.

أبو كمال، ميرفت علي (2007م)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.

إتحاد المصارف العربية (2003م)، موجّهات لجنة بازل الجديدة وأثارها على الصناعة المصرفية العربية، بحوث في مقرّرات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، لبنان، بيروت.

الجاسر، محمد سليمان (2002م)، تطور القطاع المالي لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، ورقة عمل مقدّمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م) التي نظمتها وزارة التخطيط في الرياض، 19-23 أكتوبر.

جلال، عبدالباسط محمد (2005م)، نظرة تحليلية لتطبيق مقرّرات لجنة بازل في السودان، مجلة المصرفي، العدد 35: 1-8.

الجهني، عيد عبدالله والبسام، خالد عبدالرحمن وبامخرمة، أحمد سعيد (1998م)، أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، م12، ع1: 25-31.

حماد، طارق عبدالعال (1999م)، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الزعابي، تهاني محمود (2008م)، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقرّرات لجنة بازل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة.

السريري، سمير عبدالرزاق (2008م)، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44 : 128-154

سنيور، خالد عبدالله (2002م)، منظمة التجارة العالمية وأثارها على القطاع المصرفي السعودي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

السياري، حمد بن سعود (2003م)، التطورات النقدية والمصرفية في المملكة العربية السعودية، ندوة الاقتصاد السعودي المنعقدة على هامش الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين، سبتمبر، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

السياري، حمد بن سعود (2006م)، قطاع مصرفي على مستوى عالمي، ندوة بناء المستقبل بالتعاون مع يورو موني، 9-10 مايو 2006م، المملكة العربية السعودية، الرياض.

شليبي، ماجدة أحمد (2003م)، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية، مصر القاهرة.

صندوق النقد العربي (2004م)، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي.

طاشكندي، صفية عبدالرحيم (1996م)، دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

عبدالقادر، بودي ومجدوب، بحوصي (2008م)، مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلات الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات- آفاق وتحديات، 25-26 نوفمبر 2008م.

عبدالكريم، نصر وأبوصلاح، مصطفى (2007م)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس- جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في 4-5 / 2007م.

القدومي، عبدالرحيم ونظمي، إيهاب (2008م)، تطبيق المصارف لمقررات لجنة بازل الثانية المتعلقة بالرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن، مجلة علوم إنسانية، العدد 36.

قرمان، عبدالرحمن السيد (2008م)، العقود التجارية وعمليات البنوك طبقاً للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الشفري.

لحيلح، الطيب (2005م)، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر.

المبارك، نبيل و العبيد، سعود بن سليمان (2003م)، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي، ورقة عمل للندوة العاشرة لسبيل تطوير المحاسبة في المملكة-الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية، 14-15 أكتوبر، جامعة الملك سعود:كلية الاقتصاد والإدارة: قسم المحاسبة.

محمود، محمود عبدالعزيز (2003م)، الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، لبنان، بيروت.

مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مؤسسة النقد العربي السعودي، مرسوم ملكي رقم 23 بتاريخ 1377/5/23 هـ (1957م)، <http://www.sama.gov.sa>.

مؤسسة النقد العربي السعودي، نظام مراقبة البنوك، مرسوم ملكي رقم م/5 بتاريخ 1386/2/22 هـ (1966م)، <http://www.sama.gov.sa>.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، 2007م، <http://www.sama.gov.sa>.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، 2010م، <http://www.sama.gov.sa>.

مؤسسة النقد العربي السعودي، معايير المحاسبة للبنوك التجارية، الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي، <http://www.sama.gov.sa>.

ناصر، سليمان (2004م) ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات.

نسيمه، حاج موسى (2008م)، دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلات الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات- آفاق وتحديات، 25-26 نوفمبر 2008م.

REFERENCE

Akhtaruzzaman, Md (2009), Potential impact of Basel II in developing economies: Experiment on Bangladesh, International Research Journal of Finance and Economics, 23, pp.46-61.

Ball, Ray (2006), International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors, Social Science Research Network, www.ssrn.com, pp.2-3.

Balin, Bryan J. (2008), Basel I, Basel II, and Emerging Markets: a nontechnical analysis, www.ssrn.com, pp.1-17.

Barajas, Adolfo and Chami, Ralph and Cosimano, Thomas (2005), Did the Basel Accord Cause a Credit Slowdown in Latin America, International Monetary Fund working paper, pp.1-42.

Basel Committee on Banking Supervision (1996), Overview of the amendment to the capital accord to incorporate market risks (January 1996) www.bis.com

Basel Committee on Banking Supervision (1998), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, updated to April 1998) www.bis.com

Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2006, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework. www.bis.com

Basel Committee on Banking Supervision (2009), History of the Basel Committee and its Membership, www.bis.com.

Booth, James R. and Booth, Lena Chua (2004), Deposit insurance and specialization in commercial bank lending, Review of Financial Economics, 13, pp.165-166.

Cai, Zhuang and Wheale, Peter (2007), The new capital accord and the Chinese banking industry, Journal of Banking Regulation, vol. 8, 3, pp. 262-289.

Demirguc-Kunt, Asli and Detragiache Enrica (2010), Basel core principles and bank risk: does compliance matter?, International Monetary Fund, Working paper, WP/10/81, pp.1-27.

Al-Hamidy, Abdulrahman (2006), Banking sector issues in Saudi Arabia, BIS Papers No 28, pp.327-335.

- Jablecki, Juliusz (2009), The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy, International Journal of Economic Sciences and Applied Research 2(1), pp.16-35.
- Montgomery, Heather (2005), The effect of the Basel Accord on bank portfolios in Japan, J. Japanese Int. Economies 19, pp.24-36.
- Murinde, Vector and Yassen, Hadeel (2006), The impact of Basel accord regulations on bank capital and risk behavior: Evidence from the Middle East and North Africa (MENA) region, Working Paper, University of Birmingham.
- Naceur, Samy and Kandil, Magda (2008), Basel accord and lending behavior: Evidence from MENA region, International Monetary Fund, Working Paper 385, pp.1-31.
- Naceur, Samy and Kandil, Magda (2009), The impact of capital requirements on banks cost of intermediation and performance: The case of Egypt, Journal of Economics and Business 61, pp.70-89.
- Podpiera, Richard (2006), Does compliance with Basel Core Principles bring any measurable benefits?, International Monetary Fund, vol.53, No.2, pp.306-325.
- SAMA (2004), A case study on globalization and the role of institution building in the financial sector in Saudi Arabia, , Riyadh: Saudi Arabian Monetary Agency.
- Al-Suhaimi, Jammaz (2001), Consolidation, competition, foreign presence and systemic stability in the Saudi banking industry, BIS Papers No 4, pp.128-132.
- Van Roy, Patrick (2005), Credit ratings and the standardized approach to credit risk in Basel II, European Central Bank, working paper, www.ecb.int
- Van Roy, Patrick (2005), The impact of the 1988 Basel Accord on banks' capital ratios and credit risk-taking: an international study, www.ssrn.com,

Wahlstrom, Gunnar (2009), Risk management versus operational action: Basel II in a Swedish context, Management Accounting Research 20,pp.53-68.

Al-Zoubi, Khalid and Atier, Murad (2010), Jordanian Banks Compliance with Basel II and The Effect on Banks' Capital and Risk Managing, Study submitted to the Fifth Scientific Conference of the Faculty of Management Science and Finance-University of Philadelphia / about investment climate and the work of electronic banking, during the period 4-5 / 7 / 2007 in Philadelphia University – Jordan.

الملاحق

ملحق رقم (1) مخرجات برنامج Excel لحساب قيم المتغيرات:

1- نسبة كفاية رأس المال:

الرياض	الراجحي	الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا		
11.7	18.81	17.43	28.3	16.32	13.1	الربع الأول	2008
19.8	18.09	15.77	22.4	13.2	12.5	الربع الثاني	
18.4	18.6	14.72	22.6	11.9	13	الربع الثالث	
16.1	21.39	19.92	24.19	16.6	14.1	الربع الرابع	
17.5	18.48	18.71	23.74	16	14.4	الربع الأول	2009
17.4	21.04	17.79	22.6	17.4	15.2	الربع الثاني	
17.6	20.51	17.93	21.63	17.9	16.5	الربع الثالث	

18.3	19.3	17.73	18.41	19.3	17.1	الربع الرابع
------	------	-------	-------	------	------	--------------

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي		
13	14.19	14.17	9.9	10.53	الربع الأول	2008
12.4	13.66	13.24	9.87	10.11	الربع الثاني	
11.6	13.42	12.61	9.77	10.17	الربع الثالث	
11.24	14.14	13.71	12.66	11.55	الربع الرابع	
11.67	15.07	14.14	13.2	12.25	الربع الأول	2009
12.6	15.04	14.38	13.6	12.36	الربع الثاني	
12.7	16.67	14.95	14.5	13.15	الربع الثالث	
12.76	16.26	14.48	14.81	13.72	الربع الرابع	

:ROA -2

الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا	الفترة
0.05103017	0.01251466	0.012873097	0.012466316	2006-1
0.04471963	0.00478402	0.009586756	0.012454611	2006-2
0.02763443	0.00310877	0.009405009	0.012462709	2006-3
0.01275387	2.3579E-05	0.009443647	0.0075635	2006-4
0.01765632	0.00227297	0.010140754	0.009796564	2007-1
0.01314741	0.00226113	0.010012439	0.010035678	2007-2
0.00824208	0.00247905	0.006605513	0.009213271	2007-3
0.0073473	-0.0016267	0.005858795	0.006087331	2007-4
0.00668408	0.00297463	0.008272672	0.006675812	2008-1
0.00412113	0.00371731	0.008435948	0.006651838	2008-2
0.0026003	0.0029098	0.003849209	0.006417233	2008-3
-0.0033505	-0.0017065	-0.01113507	0.004586581	2008-4
0.00377447	0.00130984	0.004191689	0.007545369	2009-1

0.00421042	0.00163622	0.004751913	0.006999246	2009-2
0.00238357	0.0001117	0.004174277	0.006549113	2009-3
-0.0088722	-0.017201	0.003081924	0.00451921	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
0.00733164	0.011983951	0.01003364	0.018175255	2006-1
0.001150775	0.010652494	0.007379308	0.017549681	2006-2
0.006687672	0.009745315	0.007126698	0.016227875	2006-3
0.0062035	0.007315589	0.007478133	0.019766076	2006-4
0.004439946	0.00808614	0.006955436	0.013779512	2007-1
0.003377726	0.008344641	0.008609402	0.012909215	2007-2
0.003380588	0.007234332	0.00679975	0.013585525	2007-3
-0.00210883	0.006417535	0.006532819	0.012617458	2007-4
0.004789285	0.006586364	0.005141273	0.011197908	2008-1
0.005577362	0.006722671	0.006288229	0.011609259	2008-2
0.00498628	0.006020631	0.003531197	0.010762559	2008-3
0.005028616	0.00451363	0.003314373	0.008633176	2008-4
0.003921194	0.005973393	0.002637639	0.010675446	2009-1
0.001312329	0.005618669	0.005313502	0.010758715	2009-2
0.002379961	0.005862117	0.004322529	0.010853628	2009-3
-0.00743357	0.002689495	0.005170311	0.008607687	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
0.013387181	0.008640979	0.012931249	2006-1
0.011306533	0.010635958	0.021400212	2006-2
0.008354402	0.008075112	0.008515297	2006-3
0.007585603	0.007173477	0.007379111	2006-4
0.007749111	0.007822817	0.007675431	2007-1
0.007460467	0.008785213	0.005572476	2007-2
0.007265919	0.007098761	0.007453128	2007-3
0.007176572	0.005139965	-0.00098067	2007-4
0.007114172	0.006465546	0.005680385	2008-1
0.006302363	0.006817391	0.005478798	2008-2
0.005362255	0.005426212	0.001268423	2008-3
0.004988695	0.003578157	-0.00159794	2008-4
0.005732651	0.006181378	0.004852226	2009-1
0.005542828	0.006481185	0.003790225	2009-2
0.004603952	0.005663105	0.004096818	2009-3

0.000204024	0.002654797	-0.00208768	2009-4
-------------	-------------	-------------	--------

متوسط ROA لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
0.015578922	2006-1
0.013783634	2006-2
0.010667572	2006-3
0.008426008	2006-4
0.008761364	2007-1
0.008228709	2007-2
0.007214356	2007-3
0.004769231	2007-4
0.006507466	2008-1
0.006520209	2008-2
0.004830373	2008-3
0.001532103	2008-4
0.005163208	2009-1
0.005128659	2009-2
0.004636434	2009-3
-0.000787908	2009-4

: ROE -3

الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا	الفترة
0.20433877	0.03426881	0.085537812	0.114966373	2006-1
0.17713079	0.01455072	0.066769076	0.102519457	2006-2
0.10314487	0.01000898	0.061707693	0.09976891	2006-3
0.04715125	8.7953E-05	0.061269735	0.061307805	2006-4
0.06744573	0.00842538	0.067410439	0.081005608	2007-1
0.04698957	0.01126418	0.068562035	0.082690697	2007-2
0.02968042	0.01252069	0.046553343	0.076895208	2007-3
0.03308291	-0.0087181	0.041298397	0.052291492	2007-4
0.03127197	0.01614041	0.061609293	0.065955511	2008-1
0.02039304	0.01777533	0.060555006	0.066643778	2008-2
0.01248988	0.01377345	0.029118789	0.063642621	2008-3
-0.0194617	-0.0085261	-0.08969439	0.040898441	2008-4
0.02111789	0.00688941	0.039275702	0.065140266	2009-1

0.02515659	0.0081647	0.04291215	0.062288613	2009-2
0.01402815	0.00057507	0.034854224	0.055087902	2009-3
-0.0566551	-0.0997574	0.025711079	0.037259317	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
0.083671789	0.113664072	0.079636431	0.119905317	2006-1
0.013497064	0.101321295	0.064678061	0.108250347	2006-2
0.075319645	0.083884757	0.057665511	0.09346283	2006-3
0.06809993	0.061902771	0.058627849	0.103053419	2006-4
0.048029271	0.069476961	0.056617244	0.075631198	2007-1
0.036004026	0.073938724	0.074484669	0.072009788	2007-2
0.0352717	0.061713918	0.058592029	0.076906453	2007-3
-0.02338109	0.056982724	0.060117944	0.06675178	2007-4
0.058538974	0.06234868	0.053817076	0.066787761	2008-1
0.064201228	0.06230285	0.035415812	0.073030716	2008-2
0.057279107	0.056011449	0.019933658	0.06861347	2008-3
0.05405614	0.040379665	0.020597069	0.052673816	2008-4
0.049087207	0.049403529	0.017400602	0.067695494	2009-1
0.015372078	0.046467979	0.034290298	0.064751968	2009-2
0.02481784	0.045386994	0.027972075	0.065816857	2009-3
-0.07800637	0.020586816	0.03230121	0.051132317	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
0.120874789	0.093701807	0.096109309	2006-1
0.092658542	0.105616454	0.148361101	2006-2
0.072865311	0.078184188	0.055776373	2006-3
0.062259752	0.070147283	0.05022181	2006-4
0.067840428	0.073811632	0.048579931	2007-1
0.065720165	0.078381194	0.034950464	2007-2
0.067197755	0.061130772	0.050477742	2007-3
0.067610219	0.046135733	-0.00674217	2007-4
0.073199842	0.060633381	0.038492369	2008-1
0.072757562	0.064022189	0.039889708	2008-2
0.064947008	0.051670982	0.009988454	2008-3
0.056457327	0.034255054	-0.01295948	2008-4
0.060882627	0.055546993	0.035293849	2009-1
0.051596832	0.056489201	0.026893444	2009-2
0.043486132	0.045422065	0.026786425	2009-3

0.001983705	0.020224589	-0.01409413	2009-4
-------------	-------------	-------------	--------

متوسط ROE لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
0.104243207	2006-1
0.090486628	2006-2
0.071980824	2006-3
0.058557233	2006-4
0.060388529	2007-1
0.058635956	2007-2
0.052449093	2007-3
0.035039073	2007-4
0.053526842	2008-1
0.052453383	2008-2
0.040678987	2008-3
0.015334169	2008-4
0.042521234	2009-1
0.03948944	2009-2
0.034930339	2009-3
-0.005392183	2009-4

4- نسبة السيولة:

الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا	الفترة
0.34439027	0.06109927	0.088250421	0.093906332	2006-1
0.45810739	0.06840613	0.101834897	0.074573208	2006-2
0.44712601	0.06377245	0.092853862	0.095822101	2006-3
0.47068398	0.07330674	0.099643302	0.124189608	2006-4
0.42861264	0.0707269	0.080658195	0.147209761	2007-1
0.32160315	0.065992	0.115320374	0.083026051	2007-2
0.20455178	0.06594938	0.133478041	0.113021559	2007-3
0.23898877	0.12457323	0.139564751	0.086844886	2007-4
0.18166236	0.15517174	0.153164526	0.076188286	2008-1
0.19213981	0.14164942	0.116929986	0.076373702	2008-2
0.1921279	0.12014358	0.137872425	0.093594189	2008-3
0.22391377	0.31270471	0.149887795	0.082049446	2008-4
0.23308267	0.31828639	0.283896946	0.094402297	2009-1
0.25008946	0.2331017	0.222070624	0.132218969	2009-2

0.24174074	0.24521714	0.147957057	0.207642322	2009-3
0.28826367	0.23684329	0.153463613	0.212090444	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
0.124749632	0.121706384	0.089322105	0.094618765	2006-1
0.156465866	0.127700127	0.105069513	0.083486679	2006-2
0.158009845	0.09710408	0.109256325	0.086725359	2006-3
0.185973344	0.120909662	0.115804065	0.101663337	2006-4
0.21615657	0.14348714	0.118620425	0.089191739	2007-1
0.22070728	0.164050945	0.118308744	0.080058993	2007-2
0.169821037	0.128616659	0.097879967	0.080109273	2007-3
0.174185124	0.13401969	0.170970523	0.111556061	2007-4
0.205874551	0.120954771	0.16493829	0.09194377	2008-1
0.168830523	0.12676776	0.128521349	0.12406801	2008-2
0.097047999	0.07963337	0.094955951	0.117408537	2008-3
0.051367303	0.079624527	0.108580068	0.086059608	2008-4
0.217917959	0.107877977	0.150081505	0.075325343	2009-1
0.168993566	0.125451098	0.147913401	0.079908364	2009-2
0.130494948	0.136846943	0.165381902	0.077057268	2009-3
0.159170071	0.163732071	0.182108277	0.074354151	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
0.187928617	0.136267203	0.24014727	2006-1
0.225592314	0.06865755	0.226749601	2006-2
0.224506048	0.074133931	0.181792571	2006-3
0.14163257	0.100586986	0.175308681	2006-4
0.21342675	0.12058084	0.153074884	2007-1
0.209400072	0.099514958	0.105738101	2007-2
0.174560796	0.068013813	0.114298621	2007-3
0.187015353	0.100800136	0.118684211	2007-4
0.11606646	0.127258901	0.106780644	2008-1
0.122554064	0.1376101	0.135764352	2008-2
0.075059504	0.138464097	0.136632662	2008-3
0.133135552	0.121989784	0.165674858	2008-4
0.170390932	0.083990393	0.119937974	2009-1
0.117377704	0.106227233	0.149407554	2009-2
0.133182791	0.139863954	0.123490884	2009-3

0.17833366	0.149957207	0.13547652	2009-4
------------	-------------	------------	--------

متوسط نسبة السيولة لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
0.143853296	2006-1
0.154240297	2006-2
0.148282053	2006-3
0.155427479	2006-4
0.161976894	2007-1
0.143974606	2007-2
0.122754629	2007-3
0.144291158	2007-4
0.136364027	2008-1
0.133746279	2008-2
0.116630928	2008-3
0.137726129	2008-4
0.168653672	2009-1
0.157523607	2009-2
0.158988722	2009-3
0.175799362	2009-4

5- نسبة القروض إلى الموجودات:

الفترة	سامبا	الأهلي	البلاد	الجزيرة
2006-1	0.564504662	0.51346216	0	0.47400972
2006-2	0.588693851	0.489625047	0	0.38992357
2006-3	0.578280344	0.495654679	0	0.36250227
2006-4	0.540480975	0.496091696	0	0.39910713
2007-1	0.524239861	0.469278943	0	0.39983895
2007-2	0.561846639	0.450374643	0	0.45780336
2007-3	0.551458862	0.451136475	0	0.50512097
2007-4	0.521671096	0.420924083	0	0.45813585
2008-1	0.504180098	0.412421917	0	0.52014628
2008-2	0.524737307	0.488686383	0	0.57663198
2008-3	0.514804815	0.489526953	0	0.60198422
2008-4	0.548641786	0.486509496	0	0.54990244

0.56570703	0	0.40658605	0.535270034	2009-1
0.54678607	0	0.411870884	0.496744779	2009-2
0.53494617	0	0.460428869	0.465456619	2009-3
0.51720649	0	0.435644562	0.4535754	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
0.595533873	0.606204416	0.564022435	0.002925159	2006-1
0.583954742	0.615043708	0.54193298	0.004218202	2006-2
0.590400963	0.650024278	0.553384168	0.003688794	2006-3
0.566534291	0.642492411	0.555045812	0.006837711	2006-4
0.548541181	0.600063399	0.559655483	0.009801925	2007-1
0.53290306	0.584074235	0.580814283	0.005828455	2007-2
0.569718043	0.631893425	0.615905091	0.006628772	2007-3
0.546595929	0.599650189	0.554923504	0.007285961	2007-4
0.52071663	0.614932078	0.527148006	0.005700871	2008-1
0.579751713	0.660413384	0.570987994	0.004399676	2008-2
0.633709526	0.653813718	0.620735493	0.005181142	2008-3
0.618806364	0.642487018	0.603998252	0.004574128	2008-4
0.541915002	0.656343689	0.599052885	0.002544781	2009-1
0.574208068	0.662580456	0.605333421	0.002636598	2009-2
0.616629448	0.668130826	0.603717329	0.003765337	2009-3
0.609425509	0.649528178	0.603826877	0.004075395	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
0.536268322	0.560342554	0.472761989	2006-1
0.537489357	0.6306586	0.493177612	2006-2
0.532899019	0.662379126	0.526638297	2006-3
0.549949282	0.637495737	0.506584943	2006-4
0.537490542	0.613487418	0.446666536	2007-1
0.571285406	0.640237326	0.487819013	2007-2
0.604899147	0.674823224	0.481899959	2007-3
0.631290306	0.64701481	0.496944778	2007-4
0.626089797	0.628314967	0.532569686	2008-1
0.614666908	0.633397814	0.541831895	2008-2
0.630208923	0.644426974	0.548151511	2008-3
0.60942074	0.615475798	0.551447109	2008-4
0.598270314	0.647739683	0.598797148	2009-1

0.645455723	0.618427438	0.594369254	2009-2
0.636245328	0.614977571	0.603591774	2009-3
0.602198252	0.605735779	0.593937893	2009-4

متوسط نسبة القروض إلى الموجودات لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
0.444548662	2006-1
0.443156152	2006-2
0.450531995	2006-3
0.445510908	2006-4
0.428096749	2007-1
0.442998765	2007-2
0.463043997	2007-3
0.444039682	2007-4
0.444747303	2008-1
0.472318642	2008-2
0.485685752	2008-3
0.475569376	2008-4
0.468384238	2009-1
0.468946608	2009-2
0.47344448	2009-3
0.461377666	2009-4

6- نسبة المديونية:

الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا	الفترة
0.75026684	0.63480899	0.849504015	0.891565546	2006-1
0.74753326	0.67121794	0.856419222	0.878514657	2006-2
0.73208143	0.68940164	0.847587733	0.875084238	2006-3
0.72951148	0.73191673	0.845867672	0.876630722	2006-4
0.7382144	0.73022314	0.849567003	0.879063136	2007-1
0.72020587	0.79926361	0.853965264	0.878635949	2007-2
0.72230567	0.80200381	0.85810872	0.880184071	2007-3
0.77791265	0.81340844	0.85813505	0.883588496	2007-4
0.78625974	0.81570307	0.865723642	0.8987831	2008-1
0.79791477	0.79087235	0.860689497	0.900188167	2008-2

0.79180699	0.78873849	0.867810132	0.899167684	2008-3
0.82783889	0.79984536	0.875855474	0.887854371	2008-4
0.82126668	0.80987674	0.893275269	0.884167361	2009-1
0.83263157	0.79959867	0.889264157	0.887632013	2009-2
0.83008639	0.80575592	0.880236116	0.881115216	2009-3
0.84340007	0.82757171	0.88013246	0.878709266	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
0.912376206	0.894566939	0.87400691	0.84841994	2006-1
0.914738898	0.894864209	0.885907092	0.837878756	2006-2
0.911209456	0.883824966	0.876413172	0.826370817	2006-3
0.908905923	0.881821291	0.872447426	0.808195828	2006-4
0.907557494	0.883614079	0.877149858	0.817806511	2007-1
0.906184758	0.887141123	0.88441377	0.820729718	2007-2
0.904155809	0.882776336	0.883947531	0.823350002	2007-3
0.90980608	0.887377539	0.891333289	0.810979446	2007-4
0.918186393	0.894362408	0.90446762	0.832335928	2008-1
0.913126865	0.8920969	0.822445724	0.841035945	2008-2
0.912947671	0.892510714	0.822852538	0.843142187	2008-3
0.906974185	0.888220214	0.83908522	0.836101185	2008-4
0.920117799	0.879089741	0.848416791	0.842301974	2009-1
0.914629036	0.879085139	0.845043562	0.833847294	2009-2
0.904102806	0.870841479	0.845469834	0.835093496	2009-3
0.904705653	0.869358369	0.839934451	0.831658586	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
0.889247531	0.907782147	0.865452685	2006-1
0.87797636	0.899296395	0.855755909	2006-2
0.885344589	0.896716815	0.847331462	2006-3
0.878162006	0.897736928	0.853069595	2006-4
0.885774434	0.894016479	0.842004073	2007-1
0.886481306	0.88791683	0.840560742	2007-2
0.891872599	0.883875812	0.852348224	2007-3
0.893853741	0.88859036	0.854547374	2007-4
0.902811652	0.893366564	0.852428296	2008-1
0.913378588	0.89351519	0.862651336	2008-2
0.91743646	0.894985305	0.873011037	2008-3
0.911637781	0.895543677	0.876696897	2008-4

0.905840947	0.888718051	0.862519209	2009-1
0.892574267	0.885266837	0.859065078	2009-2
0.894128266	0.875322591	0.847056178	2009-3
0.897149964	0.86873419	0.85187588	2009-4

متوسط نسبة المديونية لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
0.847090704	2006-1
0.847282063	2006-2
0.842851483	2006-3
0.844024145	2006-4
0.845908237	2007-1
0.851408994	2007-2
0.853175326	2007-3
0.860866587	2007-4
0.869493492	2008-1
0.862537758	2008-2
0.8640372	2008-3
0.86778666	2008-4
0.868690051	2009-1
0.865330693	2009-2
0.860837117	2009-3
0.863020964	2009-4

7- الأرباح المحتجزة:

الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا	الفترة
1335804	4790	2553904	2670894	2006-1
1624997	49037	4040599	4073095	2006-2
2049345	79761	5504737	4446553	2006-3
1431901	35498	147282	2993846	2006-4
1734355	61191	1848521	4264701	2007-1
816638	95905	3696765	4462389	2007-2
951640	135019	3913008	5772591	2007-3
775104	89842	2122873	5625461	2007-4
928453	140672	3900128	3804226	2008-1
278343	197665	5786388	4145359	2008-2

339215	242304	5443180	5348637	2008-3
188943	183644	2354313	4331737	2008-4
121070	205994	3399922	5595840	2009-1
244798	232844	4591528	5963293	2009-2
314587	234745	5625742	7173618	2009-3
27867	0	3061538	6213843	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
321370	913398	1056666	2823713	2006-1
372531	1168398	738610	4599911	2006-2
475383	1907758	1389743	6291580	2006-3
25335	37997	293667	5547650	2006-4
240769	727629	948719	1569413	2007-1
407286	362252	796272	3179630	2007-2
357347	1015362	1512150	2848907	2007-3
141038	68339	477102	1588326	2007-4
423420	800817	1167810	1601840	2008-1
749683	1574930	1024159	1468687	2008-2
1055840	2302670	1536711	3225736	2008-3
825329	5872	275170	121286	2008-4
448247	746625	716229	1852959	2009-1
538826	1438382	1634228	3624015	2009-2
689155	2152705	1493616	3543926	2009-3
228260	868833	513034	744248	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
1639487	685568	541831	2006-1
2010105	1059800	1380123	2006-2
2046421	1650887	1706414	2006-3
943589	260297	1505811	2006-4
1559899	903180	308039	2007-1
2194834	1628059	533394	2007-2
2236321	2235939	869728	2007-3
2050528	86979	618086	2007-4
2807538	759164	286414	2008-1
1352590	1511326	566395	2008-2
837931	2139047	632192	2008-3

1330542	1217080	412475	2008-4
590496	1911909	653061	2009-1
1266484	2657781	840891	2009-2
675341	3291275	1043647	2009-3
694749	2265638	803101	2009-4

متوسط الأرباح المحتجزة لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
1322493.182	2006-1
1919746	2006-2
2504416.545	2006-3
1202079.364	2006-4
1287856	2007-1
1652129.455	2007-2
1986182.909	2007-3
1240334.364	2007-4
1510952.909	2008-1
1695956.818	2008-2
2100314.818	2008-3
1022399.182	2008-4
1476577.455	2009-1
2093915.455	2009-2
2385305.182	2009-3
1401919.182	2009-4

8- حجم الموجودات:

الجزيرة	البلاد	الأهلي	سامبا	الفترة
13391177	8220917	143860017	114524854	2006-1
14852380	9248923	155078008	112572601	2006-2
15355774	9882998	155676400	115755968	2006-3
15712874	11281364	155706160	124014813	2006-4
17122309	11303705	167762569	129656579	2007-1
15719983	15352498	184033387	129115342	2007-2
16347201	15777829	192388073	141286849	2007-3
21563988	16635838	208717150	154413974	2007-4

22904426	17087854	215719069	179817066	2008-1
24280221	15331775	226745344	183641132	2008-2
23402640	15340920	228488510	187058194	2008-3
27519705	16051789	221801975	178891190	2008-4
27066045	17063183	250686075	168337959	2009-1
28939168	16409816	256904948	177050640	2009-2
29160418	17018305	253055303	184079116	2009-3
29976604	17411192	257452175	185518269	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
42797930	73571145	86948903	96530144	2006-1
44457882	75450215	92413001	101209703	2006-2
44544946	75868254	91365319	104244642	2006-3
46740064	79581010	94015845	105208744	2006-4
48521759	85285685	94178418	113894674	2007-1
49298546	87223161	98445048	124733920	2007-2
48194877	90279246	105280052	124711929	2007-3
50411314	99808110	121350825	124886482	2007-4
58961207	111314824	134345706	143048148	2008-1
58497728	115148434	144134225	150039466	2008-2
61399885	121011242	145149649	163255693	2008-3
61436183	125864761	159652525	164929801	2008-4
72533517	123868786	167217340	162210838	2009-1
69022320	122821611	172767213	164615947	2009-2
63164476	121716267	175681394	165374290	2009-3
59109718	120572438	176399258	170729729	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
73665843	71904580	41780804	2006-1
72779430	68872688	39172135	2006-2
77287517	73198614	38318216	2006-3
77189378	78035383	40844623	2006-4
79532992	82180502	39885446	2007-1
85106599	82511264	40440730	2007-2
89577387	85631841	45126555	2007-3
98212910	94467561	46541793	2007-4
106408733	103964154	46122582	2008-1

126151418	110329896	51934200	2008-2
132619955	115683086	54499941	2008-3
131660693	121307142	53596364	2008-4
132565904	112406820	50284341	2009-1
121957250	115082664	50730755	2009-2
123905933	111863361	50573393	2009-3
126837962	110297320	50148011	2009-4

متوسط حجم الموجودات لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
69745119.45	2006-1
71464269.64	2006-2
72863513.45	2006-3
75302750.73	2006-4
79029512.55	2007-1
82907316.18	2007-2
86781985.36	2007-3
94273631.36	2007-4
103608524.5	2008-1
109657621.7	2008-2
113446337.7	2008-3
114792011.6	2008-4
116749164.4	2009-1
117845666.5	2009-2
117781114.2	2009-3
118586606.9	2009-4

9- رأس المال:

الجزيرة	البلاد	الأهلي	ساميا	الفترة
750000	3000000	9000000	6000000	2006-1
1125000	3000000	9000000	6000000	2006-2
1125000	3000000	9000000	6000000	2006-3
1125000	3000000	9000000	6000000	2006-4
1125000	3000000	15000000	6000000	2007-1
2250000	3000000	15000000	6000000	2007-2
2250000	3000000	15000000	6000000	2007-3

2250000	3000000	15000000	6000000	2007-4
2250000	3000000	15000000	9000000	2008-1
3000000	3000000	15000000	9000000	2008-2
3000000	3000000	15000000	9000000	2008-3
3000000	3000000	15000000	9000000	2008-4
3000000	3000000	15000000	9000000	2009-1
3000000	3000000	15000000	9000000	2009-2
3000000	3000000	15000000	9000000	2009-3
3000000	3000000	15000000	9000000	2009-4

السعودي الهولندي	السعودي الفرنسي	الرياض	الراجحي	الفترة
2205000	3375000	6250000	6750000	2006-1
2205000	3375000	6250000	6750000	2006-2
2205000	3375000	6250000	6750000	2006-3
2205000	3375000	6250000	6750000	2006-4
2646000	5625000	6250000	13500000	2007-1
2646000	5625000	6250000	13500000	2007-2
2646000	5625000	6250000	13500000	2007-3
2646000	5625000	6250000	13500000	2007-4
2646000	5625000	6250000	15000000	2008-1
2646000	5625000	15000000	15000000	2008-2
2646000	5625000	15000000	15000000	2008-3
2646000	5625000	15000000	15000000	2008-4
3307500	5625000	15000000	15000000	2009-1
3307500	7232143	15000000	15000000	2009-2
3307500	7232143	15000000	15000000	2009-3
3307500	7232143	15000000	15000000	2009-4

السعودي البريطاني	العربي الوطني	السعودي للاستثمار	الفترة
3750000	3250000	2406250	2006-1
3750000	3250000	2406250	2006-2
3750000	3250000	2406250	2006-3
3750000	3250000	2406250	2006-4
3750000	4550000	3910160	2007-1
3750000	4550000	3910160	2007-2
3750000	4550000	3910160	2007-3
3750000	4550000	3910160	2007-4

3750000	6500000	4500000	2008-1
6000000	6500000	4500000	2008-2
6000000	6500000	4500000	2008-3
6000000	6500000	4500000	2008-4
7500000	6500000	4500000	2009-1
7500000	6500000	4500000	2009-2
7500000	6500000	4500000	2009-3
7500000	6500000	4500000	2009-4

متوسط رأس المال لكل فترة ربع سنوية:

المتوسط	الفترة
4248750	2006-1
4282840.909	2006-2
4282840.909	2006-3
4282840.909	2006-4
5941469.091	2007-1
6043741.818	2007-2
6043741.818	2007-3
6043741.818	2007-4
6683727.273	2008-1
7751909.091	2008-2
7751909.091	2008-3
7751909.091	2008-4
7948409.091	2009-1
8094513	2009-2
8094513	2009-3
8094513	2009-4

ملحق رقم (2) مخرجات برنامج SPSS

اختبار تحليل الارتباط للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

Correlations

	Capital_Adequacy	ROA	ROE	Liquidity_Ratio	Loans_to_Assets	Debt_Ratio	logRetained_earnings	logAssets	logCapital
Capital_Adequacy Pearson Correlation	1	-.125	-.321**	.349**	-.751**	-.785**	-.228*	-.366**	.062

	Sig. (2-tailed)		.244	.002	.001	.000	.000	.034	.000	.564
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
ROA	Pearson Correlation	-.125-	1	.945**	-.511**	-.045-	.115	.434**	.450**	.403**
	Sig. (2-tailed)	.244		.000	.000	.678	.287	.000	.000	.000
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
ROE	Pearson Correlation	-.321**	.945**	1	-.504**	.093	.345**	.461**	.482**	.316**
	Sig. (2-tailed)	.002	.000		.000	.387	.001	.000	.000	.003
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
Liquidity_Ratio	Pearson Correlation	.349**	-.511**	-.504**	1	-.150-	-.311**	-.335**	-.501**	-.383**
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000		.163	.003	.002	.000	.000
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
Loans_to_Assets	Pearson Correlation	-.751**	-.045-	.093	-.150-	1	.581**	.105	.266*	-.093-
	Sig. (2-tailed)	.000	.678	.387	.163		.000	.332	.012	.391
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
Debt_Ratio	Pearson Correlation	-.785**	.115	.345**	-.311**	.581**	1	.357**	.548**	.090
	Sig. (2-tailed)	.000	.287	.001	.003	.000		.001	.000	.403
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
logRetained_earnings	Pearson Correlation	-.228*	.434**	.461**	-.335**	.105	.357**	1	.675**	.568**
	Sig. (2-tailed)	.034	.000	.000	.002	.332	.001		.000	.000
	N	87	87	87	87	87	87	87	87	87
logAssets	Pearson Correlation	-.366**	.450**	.482**	-.501**	.266*	.548**	.675**	1	.861**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.012	.000	.000		.000
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88
logCapital	Pearson Correlation	.062	.403**	.316**	-.383**	-.093-	.090	.568**	.861**	1
	Sig. (2-tailed)	.564	.000	.003	.000	.391	.403	.000	.000	
	N	88	88	88	88	88	88	87	88	88

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

نتائج الانحدار البسيط:

ROA:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ROA ^a		Enter

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ROA ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.125 ^a	.016	.004	3.688211

a. Predictors: (Constant), ROA

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.718	1	18.718	1.376	.244 ^a
	Residual	1169.849	86	13.603		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), ROA

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.136	.541		29.837	.000
	ROA	-.103	.886	-.125	-1.173	.244

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

ROE:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ROE ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.321 ^a	.103	.093	3.520506

a. Predictors: (Constant), ROE

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	122.686	1	122.686	9.899	.002 ^a
	Residual	1065.881	86	12.394		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), ROE

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.898	.535		31.614	.000
	ROE	-.35023	11.132	-.321	-3.146	.002

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Liquidity ratio:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Liquidity_Ratio ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.349 ^a	.122	.112	3.483894

a. Predictors: (Constant), Liquidity_Ratio

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	144.741	1	144.741	11.925	.001 ^a
	Residual	1043.826	86	12.138		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), Liquidity_Ratio

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12.348	1.040		11.877	.000
	Liquidity_Ratio	22.629	6.553	.349	3.453	.001

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Loans to assets:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Loans_to_Assets ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.751 ^a	.564	.559	2.454337

a. Predictors: (Constant), Loans_to_Assets

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	670.523	1	670.523	111.313	.000 ^a
	Residual	518.044	86	6.024		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), Loans_to_Assets

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	21.380	.599		35.722	.000
	Loans_to_Assets	-12.114	1.148	-.751	-10.550	.000

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Debt ratio:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Debt_Ratio ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.785 ^a	.616	.612	2.302839

a. Predictors: (Constant), Debt_Ratio

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	732.503	1	732.503	138.128	.000 ^a
	Residual	456.064	86	5.303		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), Debt_Ratio

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	85.290	5.926		14.392	.000
	Debt_Ratio	-80.430	6.843	-.785	-11.753	.000

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Retained earnings:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	logRetained_earnings ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.228 ^a	.052	.041	3.629896

a. Predictors: (Constant), logRetained_earnings

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	61.170	1	61.170	4.643	.034 ^a
	Residual	1119.972	85	13.176		
	Total	1181.143	86			

a. Predictors: (Constant), logRetained_earnings

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	24.861	4.284		5.804	.000
	logRetained_earnings	-1.537	.713	-.228	-2.155	.034

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Assets:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	logAssets ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.366 ^a	.134	.124	3.459025

a. Predictors: (Constant), logAssets

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	159.590	1	159.590	13.338	.000 ^a
	Residual	1028.978	86	11.965		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), logAssets

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	46.147	8.345		5.530	.000
	logAssets	-3.831	1.049	-.366	-3.652	.000

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Capital:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	logCapital ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.062 ^a	.004	-.008	3.710355

a. Predictors: (Constant), logCapital

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.628	1	4.628	.336	.564 ^a
	Residual	1183.939	86	13.767		
	Total	1188.567	87			

a. Predictors: (Constant), logCapital

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.890	10.029		.986	.327
	logCapital	.853	1.472	.062	.580	.564

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

نتائج الانحدار المتعدد للمتغيرات مجتمعة باستخدام طريقة ENTER:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	logCapital, Debt_Ratio, ROA, Liquidity_Ratio, Loans_to_Assets, logRetained_earnings, ROE, logAssets ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.897 ^a	.804	.784	1.723992	.990

a. Predictors: (Constant), logCapital, Debt_Ratio, ROA, Liquidity_Ratio, Loans_to_Assets, logRetained_earnings, ROE, logAssets

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	949.315	8	118.664	39.925	.000 ^a
	Residual	231.827	78	2.972		
	Total	1181.143	86			

a. Predictors: (Constant), logCapital, Debt_Ratio, ROA, Liquidity_Ratio, Loans_to_Assets, logRetained_earnings, ROE, logAssets

b. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	39.376	12.972		3.035	.003
	ROA	-128.563	254.170	-.133	-.506	.614
	ROE	-1.942	30.647	-.016	-.063	.950
	Liquidity_Ratio	7.640	4.270	.117	1.789	.077
	Loans_to_Assets	-7.416	1.235	-.450	-6.004	.000
	Debt_Ratio	-37.725	17.512	-.367	-2.154	.034
	logRetained_earnings	.241	.477	.036	.506	.614
	logAssets	-2.966	3.622	-.278	-.819	.415
	logCapital	5.010	3.776	.364	1.327	.188

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	10.71533	24.17470	15.66954	3.322431	87
Residual	-4.393282	6.685266	.000000	1.641849	87
Std. Predicted Value	-1.491	2.560	.000	1.000	87
Std. Residual	-2.548	3.878	.000	.952	87

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

نتائج الانحدار المتعدد للمتغيرات مجتمعة باستخدام طريقة STEPWISE:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Debt_Ratio		Stepwise (Criteria: Probability-of-F- to-enter <= .050, Probability-of-F- to-remove >= .100).
2	Loans_to_Assets		Stepwise (Criteria: Probability-of-F- to-enter <= .050, Probability-of-F- to-remove >= .100).
3	ROE		Stepwise (Criteria: Probability-of-F- to-enter <= .050, Probability-of-F- to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Model Summary^d

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.784 ^a	.614	.609	2.316082	
2	.868 ^b	.753	.747	1.865015	
3	.882 ^c	.778	.770	1.776293	.913

a. Predictors: (Constant), Debt_Ratio

b. Predictors: (Constant), Debt_Ratio, Loans_to_Assets

c. Predictors: (Constant), Debt_Ratio, Loans_to_Assets, ROE

d. Dependent Variable: Capital_Adequacy

ANOVA^d

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	725.183	1	725.183	135.188	.000 ^a
	Residual	455.960	85	5.364		
	Total	1181.143	86			
2	Regression	888.967	2	444.483	127.788	.000 ^b
	Residual	292.176	84	3.478		
	Total	1181.143	86			
3	Regression	919.260	3	306.420	97.115	.000 ^c
	Residual	261.883	83	3.155		
	Total	1181.143	86			

a. Predictors: (Constant), Debt_Ratio

b. Predictors: (Constant), Debt_Ratio, Loans_to_Assets

c. Predictors: (Constant), Debt_Ratio, Loans_to_Assets, ROE

d. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	85.388	6.001		14.228	.000
	Debt_Ratio	-80.539	6.927	-.784	-11.627	.000
2	(Constant)	65.732	5.618		11.701	.000
	Debt_Ratio	-53.727	6.810	-.523	-7.889	.000
	Loans_to_Assets	-7.495	1.092	-.455	-6.862	.000
3	(Constant)	59.186	5.752		10.289	.000
	Debt_Ratio	-44.848	7.091	-.436	-6.325	.000
	Loans_to_Assets	-8.314	1.073	-.504	-7.746	.000
	ROE	-21.029	6.787	-.175	-3.099	.003

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Excluded Variables^d

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	ROA	-.047 ^a	-.699	.487	-.076	.996
	ROE	-.067 ^a	-.941	.349	-.102	.891
	Liquidity_Ratio	.118 ^a	1.693	.094	.182	.911
	Loans_to_Assets	-.455 ^a	-6.862	.000	-.599	.671
	logRetained_earnings	.060 ^a	.824	.412	.090	.873
	logAssets	.091 ^a	1.134	.260	.123	.708
	logCapital	.135 ^a	2.027	.046	.216	.994
2	ROA	-.165 ^b	-3.044	.003	-.317	.918
	ROE	-.175 ^b	-3.099	.003	-.322	.837
	Liquidity_Ratio	.146 ^b	2.646	.010	.279	.907
	logRetained_earnings	.008 ^b	.134	.894	.015	.858
	logAssets	.039 ^b	.603	.548	.066	.699
	logCapital	.059 ^b	1.069	.288	.117	.951
	3	ROA	-.042 ^c	-.191	.849	-.021
Liquidity_Ratio		.090 ^c	1.519	.133	.165	.742
logRetained_earnings		.084 ^c	1.399	.165	.153	.740
logAssets		.110 ^c	1.712	.091	.186	.630
logCapital		.105 ^c	1.964	.053	.212	.895

a. Predictors in the Model: (Constant), Debt_Ratio

b. Predictors in the Model: (Constant), Debt_Ratio, Loans_to_Assets

c. Predictors in the Model: (Constant), Debt_Ratio, Loans_to_Assets, ROE

d. Dependent Variable: Capital_Adequacy

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	11.43557	24.16889	15.76612	3.374477	88
Residual	-5.758888	6.036060	-.065442	1.840386	88
Std. Predicted Value	-1.295	2.600	.030	1.032	88
Std. Residual	-3.242	3.398	-.037	1.036	88

a. Dependent Variable: Capital_Adequacy